

ذكريات للسياسية

للوذير السابق

عبد الفتاح حسن
المحامى

دار
الشعب

ذكر بيان السياسة

للووزير السابق

عبد الفتاح حسن

المحامي

الطبعة الأولى

ديسمبر ١٩٧٤

● الفـلـاف : بريشة الفنان : ناجى كامل

● الأعداد الفنية : قطاع الصحافة والنشر

● النـشـاـئـر : مؤسسة دار الشعب

للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع

٩٢ شارع قصر العيني بالقاهرة

تليفون ٣١٨١٠

رئيس مجلس الإدارة

أحمد إبراهيم حمزة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

● تصدير ●

لا يعد ما أقدمه للقارئ تاريخاً ولا لوجب أن يكون له منهج التاريخ وسماته ، كما أنه لا يعتبر دفاعاً عن مواقف معينة ، ولا لاستلزام ذلك طرح المسائل بوجهة نظر طرفيها ، وإنما هو لا يعدو كونه ذكريات خاصة يستطيع صاحبها أن يؤكد للقارئ أنه لم يستوحها من الذاكرة وحدها ، وإنما استمد الأغلب الأعم فيها من أصول ثابتة .

● تقديم ●

هذه الذكريات من جزئين : أولهما : يتناول الفترة التي عيّنت فيها وكيلا برلمانيا لوزارة الداخلية (مارس سنة ١٩٥٠) فوزير دولة ، ثم وزيرا للشئون الاجتماعية ، واشتغلت أثناءها وزيرا للداخلية بالنيابة ، فوزيرا للحربية بالنيابة الى أن أقيمت وزارة الوفد برئاسة مصطفى النحاس في ١٩٥٢/١/٢٧ (اليوم التالي لحريق القاهرة في ١٩٥٢/١/٢٦) ، كما يشمل الفترة التي تلت التاريخ المذكور ، وخلالها صدر قرار بتاريخ ١٩٥٢/٣/١٧ (في العهد الملكي) من رئيس مجلس الوزراء أحمد نجيب الهلالي (الحاكم العسكري العام) بتحديد اقامتي (اعتقالي) .

اما الجزء الثاني من هذه الذكريات فيدور حول الفترة التي بدأت من ١٩٥٢/٧/٢٣ حتى ١٩٧٠/١١/١٢ .

الجزء الأول

● أول استجواب .. للحكومة..؟!

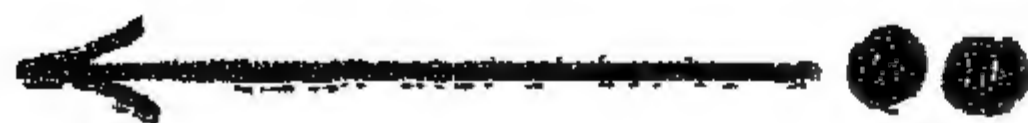
● النار.. تأكل العاصمة!

● فتوانين الصحافة..!

● إلغاء معاهدة ١٩٣٦

وزارة المرائي .. ووزارة الليلة الواحدة

(الفترة من مارس ١٩٥٠ - حتى ٢٢ يوليو ١٩٥٢)



تمهيد

- أول لقاء بفؤاد سراج الدين ،
- ثم أول لقاء بمصطفى النحاس ،

لم انتم قبل سنة ١٩٤٩ لاي حزب سياسى ، ولكن حدث فى سنة ١٩٤٣ انى قابلت فؤاد سراج الدين - وكان وزيرا للداخلية - ويتبعه مكتب مراجعة الأحكام العسكرية - حيث كنت أعمل فيه ، (وكانت الأحكام العرفية قائمة بسبب الحرب العالمية التى نشبت فى سبتمبر سنة ١٩٣٩) ولم تكن لى أية صلة سابقة به ، ورجوته فى تلك المقابلة أن يعفىنى من العمل بذلك المكتب ، وأن يوافق على عودتى الى عملى القضائى السابق .

ومن المؤكد أن تلك المقابلة قد تركت فى نفسى أثرا بعيد المدى . . اذ سألنى عن سبب طلبى فصارحته بأننى مكلف بمراجعة الأحكام الصادرة من المحاكم العسكرية بالقاهرة ، والاسكندرية ، وطنطا ، والمنصورة ، وشبين الكوم . . ، وان ابداء الراى فى شأن تلك الأحكام يعرض على مدير الأمن العام (محمود غزالى) - ولم يكن من رجال القانون - ، ثم ترسل القضايا الى رئاسة مجلس

الوزراء (الحاكم العسكرى العام) للنظر فى التصديق ، وكان خاتم

الحاكم العسكرى العام - فى الواقع - عند جورج واكد - احد موظفى الرياسة - ، وكانت القضايا ترسل يوميا للرياسة بأعداد هائلة ، وعرضت الأمر على وزير الداخلية بصورة توحى بأن الوضع على هذا النحو مما أرجو معه اعفائى من الاستمرار فيه ، وسألنى عما اذا كان الحاكم العسكرى العام يراجع القضايا ؟ فنفيت احتمال امكان حصول ذلك - فقال : والحل ؟ قلت : يندب مستشار من وزارة العدل يعهد اليه بخاتم الحاكم العسكرى ، ومعه عدد كاف من القضاة . . ، وانتهت المقابلة بعبارة من الوزير فهمت منها اننى لن أعود الى عملى السابق ،

● تشكيل مكتب مراجعة الأحكام ممن أصبحوا بعد ذلك وزراء ورؤساء لمجلس الدولة :

ولم أدرك على وجه الدقة مؤدى تلك العبارة الا بعد بضعة ايام حيث صدر قرار الحاكم العسكرى العام بتشكيل مكتب مراجعة الأحكام العسكرية من : السيد على السيد - وكيل محكمة مصر - رئيسا للمكتب (وبعد ذلك بسنوات أصبح رئيسا لمجلس الدولة) ، وعضوية القضاة : -

محمد سلامة (وبعد ذلك وزيرا للعدل) ، والامام الخربى (وبعد ذلك رئيسا لمجلس الدولة) ، وابراهيم عثمان يوسف (وبعد ذلك نائبا لرئيس محكمة النقض) ، ومحمود عبد الرازق (وبعد ذلك وكيلًا لمحكمة الاستئناف) ، ومحمد ذهنى (وبعد ذلك وكيلًا لمجلس الدولة) ، وغيرهم ، كما شملنى أيضا القرار ، وطلبوا منى أن نتوجه الى الاسكندرية - وكنا فى الصنيف - لمقابلة وزير العدل محمد صبرى أبو علم ، ورئيس الوزراء مصطفى النحاس ، وأثناء مقابلة وزير العدل قلت : « والختم يكون عند رئيس المكتب » مشيرا بذلك الى خاتم الحاكم العسكرى . . وانصرفنا - وفى

طريقنا لمقابلة رئيس الوزراء لأمنى السيد على السيد لما ذكرته
لوزير العدل عن الخاتم ، ونصحنى ألا أكرر ذلك أمام رئيس
الوزراء ، وقال اننا سنؤدى واجبنا كقضاة ، وسندون الراى
كتابة - وهذه هى مهمتنا ، واقتنعت بما قال ، ثم قابلنا مصطفى
النحاس - وكانت هذه أول مقابلة القاه فيها ، وذكر لنا رئيس
الوزراء ان وزير العدل ووزير الداخلية معا قد وقع اختيارهما
علينا ، وأضاف ، بأنه بطبيعة الحال - لا يراجع القضايا التى
ترد اليه - بعد مراجعة المكتب المختص - ، وأنهى الحديث بأن
اى ظلم يقع فى الأحكام لا تكون مسئوليته على أحد سوانا .

وبدأنا العمل - على صورة دوائر ثلاثية - نستعرض القضايا
بأحكامها ، وكأنا محكمة أخرى ، وتنتهى الدائرة الى اقتراح
ثبته فى الأوراق ، ونعرض على رئيس المكتب لسمع ، ويراجع ،
ويدقق ثم يدون رأيه كتابة ، ويرفع الراى الى الحاكم العسكرى
للنظر فى التصديق .

وبعد بضعة ايام وزعت على أوراق تأشر عليها من وزير
الداخلية لفحصها والعرض عليه ، وشعرت بضيق لاضافة عبء
جديد الى عملى - كعضو بمكتب مراجعة الأحكام العسكرية - ولا
يدخل ذلك العبء - بطبيعته - فى اختصاصى - ودرست الأوراق
وتوجهت الى وزير الداخلية ، وعرضت رأيا يخالف الراى الذى
كانت قد أبدته ادارة قضايا الحكومة - قسم قضايا الداخلية -
وكان الموضوع خلافا بين وزارة الصحة - وتتبعها الشؤون البلدية
والقروية - وبين وزارة الداخلية حول الاختصاص باحدى
المسائل - وذهب قسم القضايا الى أن الاختصاص لوزير
الداخلية ، وذهبت - فيما خلصت اليه من بحث - الى أن
الاختصاص لوزير الصحة ، وأشر الوزير بما يتفق والراى الذى
عرفته عليه .

● مكتب فنى لوزير الداخلية :

وتهيأت للانصراف فاذا بفؤاد سراج الدين يعرض على أن
أكون مديرا للمكتب الفنى للوزير ..
قلت : مكتب فنى ؟

قال : مكتب فنى مثل مكتب وزير العدل ..

قلت : مكتب فنى وزير العدل يندب له أحد رجال القضاء ..
ويعود الى منصبه كلما اقتضى الحال ..

قال : سيكون عمل مكتب فنى وزير الداخلية أشبه بالإدارة
التشريعية التى كانت بوزارة الداخلية فى سنة ١٩٣٦ ..

قلت : أنشأت وزارة الوفد تلك الإدارة فلما تركت وزارة الوفد
الحكم زالت الإدارة المذكورة .. ويشاغلها ، واستدركت مضيفا :
أنه ليس معنى إجاباتى أنه لا يسعدنى أن يكون لى حظ العمل
..

● مدير مكتب الوزير :

● ومدير إدارة المستخدمين :

وانصرف ، وبعد أسبوعين صدرت حركة إدارية عين لىها
على راجح - مدير مكتب وزير الداخلية - وكيلا لمحافظة القنال -
يور سعيد - وخلا بذلك منصب مدير مكتب الوزير - وعلى اثر
تنفيذ تلك الحركة صدر قرار وزير الداخلية بتعيينى مديرا لمكتب
الوزير ، ثم أضيفت لى - بعد فترة - أعمال مدير إدارة
المستخدمين - وجمعت بين العاملين معا الى أن أقيمت وزارة الوفد
من الحكم فى ٨/١٠/١٩٤٤

وأدركت أن الوزير (على ضوء ما لمست خلال عملى معه)
أنما وزع الأوراق الخاصة بالخلاف بين وزارتى الداخلية والصحة
لكى يعطى نفسه فرصة أخرى - بعد مقابلتى له بشأن طلب عودتى

لعملى القضائى السابق - وليكون اتجاهه لتعيينى مديرا لكتبه
مبنيا على دراسة كاملة ، واختبارا جديدا يعقده لى ، ولمست ايضا
انه لم يضق بالمناقشة حول فكرة المكتب الفنى بل اقتنع بها -
وعمد الى بلوغ ما انتهى اليه من رأى بالوسيلة التى فضلها ، وعلى
النحو الذى صدرت عليه الحركة الادارية .

● تعيين بمجلس الدولة :

● ثم استقالة منه

● والى المحاماة :

وبعد ١٩٤٤/١٠/٨ - تاريخ اقالة الوفد من الحكم - عينت
مفتشا للداخلية وبقيت بوزارة الداخلية فى عهد وزارة احمد ماهر ،
ووزارة محمود فهمى النقراشى الى ان عينت - فى وزارة اسماعيل
صادقى - بمجلس الدولة - منذ بدء انشائه (فى ١٥ من سبتمبر
سنة ١٩٤٦) ، ثم رغبت فى الاشتغال بالمحاماة ، واستقلت من
مجلس الدولة فى مايو سنة ١٩٤٧ ، ولم اكن اتصور ان التوفيق
سيصادقنى منذ البداية ، والى الحد الذى اكرمنى الله به .

وفى عام ١٩٤٩ تعاقدت ودائرة وحيد يسرى زوج كريمة
السلطان حسين لآكون مستشارا قضائيا ومحاميا للدائرة مقابل
اتعاب سنوية قدرها ثلاثة آلاف جنيه - وكانت الخصومة بين
الملك ووحيد يسرى مستعرة وحادة فى ذلك الوقت لأسباب خاصة
بهما .

● وفى باريس فكرت فى دخول الانتخابات :

وفى صيف العام المذكور سافرت مع قرينتى الى أوروبا - وفى
باريس - وكانت اخبار مصر قد انقطعت عنى فترة - صادفنى
بها عبد الحليم الجندى (رئيس ادارة قضايا الحكومة بعد ذلك)
فكان اول من دفعنى الى التفكير لترشيح نفسى فى الانتخابات
الازمعة اجراؤها . . ولما عدت الى مصر قابلت فؤاد سراج الدين

بالاستثنائية - وكان وزيرا للمواصلات في وزارة حسين سري -
الائتلافية - وسبقني فرّاد سراج الدين الى الحديث عما كنت
انوى الكلام معه فيه . وقال انه سيوصي بترشيحي لعضوية
مجلس النواب عن دائرة بسيون (باعتبار اننى من قرية القضاة
مركز كفر الزيات (غربية) الذى تتبعه بسيون - قبل انشاء
مركز بسيون) وأشار على بأن أقدم طلبا للانضمام للهيئة الوفدية
لأؤدى - بعد قبول الطلب - اليمين أمام رئيس الوفد قبل اعلان
الترشيح .

● حيب بالانضمام للوفد :

● راتفاق من ترشيحي لدائرة بسيون :

وقلت له : اما عن طلب الانضمام فسوف أبادر بتقديمه ،
وأما عن ترشيحي في دائرة بسيون فقد صارحته بمخاوفي لأنه لم
ينجح في تلك الدائرة مرشح وفدى منذ وقت طويل - وأخذت
أدل له على مخاوفي حتى اقتنع ، وقال انه سيوصي بترشيحي في
احدى دوائر القاهرة (عابدين) ، وطلب منى تزكية مرشح الدائرة
بسيون ، وبعد ايام قدمت اليه أحد الأشخاص ، ولكنه أبلغنى فيما
بعد ان رئيس الوفد - لسبب معين - رفض قبول ترشيح
الشخص المذكور - ودخلت معركة الانتخابات - لأول مرة في
حياتى ، في دائرة بسيون .

● ونجحت بصعوبة ...

ونجحت في ١٠/١/١٩٥٠ (يوم الاعياد) وكانت نتيجة
الانتخابات أعلنت في ٣/١/١٩٥٠ ثم أعيد الانتخاب فى الدوائر التى
لم يحز المرشحون فيها على الأغلبية المطلقة ، وأشهد أن مخاوفي كانت
أقل بكثير مما صادفنى فعلا من مشقات - اذ كان ينافسنى على تلك
الدائرة نائبها السابق عبد الحميد الجندى (وينتمى للهيئة السعدية)
وماله وفير ، وحظه منه كبير ، والمهندس عمر المراسى (ودخل

الانتخابات بوصفه مستقلا) - ونفوذ عائلته عريض ، وزاد الأمر صعوبة انه قبيل يوم ١٩٥٠/١/٣ أخبرني أحمد رمزي كساب مأمور مركز كفر الزيات - الذي تتبعه في ذلك الوقت دائرة بسيون الانتخابية - وهو ممن يوثق بهم ، ويطمأن الى صدقهم - أن التعليمات قد صدرت بالعمل على اسقاط المرشح المستقل ، والعمل على تمكين المرشح السعدى من النجاح - وانحصرت الاعادة بين المرشح السعدى وبينى عند الاعادة فيسر نجاحى أن نتيجة ١٩٥٠/١/٣ أسفرت عن أغلبية للوفد ، كما ضاعف من التيسير انضمام أنصار المرشح المستقل للذين كانوا يحسنون الظن بى منذ البداية .

● وفوتحت فى أن أكون وكيلًا برلمانيًا للداخلية :

وفى ١٩٥٠/١/١٢ تألفت الوزارة برئاسة مصطفى النحاس .

وفى ١٩٥٠/١/١٦ بدأ البرلمان جلساته ، وفى الجلسة المسائية لمجلس النواب (١٦ من يناير سنة ١٩٥٠) نادانى فؤاد سراج الدين ، وصحبته الى وزارة الداخلية حيث عرض على منصب الوكيل البرلمانى لوزارة الداخلية ، فاعتذرت بأن عملى فى المحاماة ، مما أرتاح له كثيرا ، وان ايرادى منه كبير ، وذكرت له تعاقدى مع دائرة وحيد يسرى ، وان أتعابى منها وحدها ضعف مرتب الوظيفة ، وان أعبائى تضخمت ، وان معاشى - عند تعيينى فى المنصب المذكور - لن يصرف ، كما لن تصرف مكافأتى البرلمانية ، وتركنى أسرد أسانيدى ثم قال لى مهما تكن أعذارك فقد عرضت الأمر عليك لكى تهىء نفسك للعمل الجديد .

وتبين أنه لا يوجد فى الميزانية اعتماد خاص بالمنصب ، فاتخذت الحكومة الاجراءات ، لاستصدار قانون من البرلمان بالاعتماد . وتمت الموافقة فى ١٩٥٠/٣/٢٠ وعلى الأثر صدر المرسوم بتعيينى .

● في مجلس الشيوخ معارضة في تعيين وكيل برلمانى الداخلية :

وكان قد حدث عند عرض مشروع القانون على مجلس الشيوخ ان اثير اعتراض عليه - وكان اسماى قد ورد في بعض الصحف من قبل مرشحا لتولى ذلك المنصب - وقال المعارض في مجلس الشيوخ (وهو عبد السلام الشاذلى) ان محمود فهمى النقراشى وغيره تولوا رئاسة الوزارة وجمعوا بين اكثر من منصب في وقت واحد ، ولم يتطلب الامر تعيين وكيل برلمانى يتفول على اختصاصات الوكلاء الآخرين لوزارة الداخلية .

● رد الوزير على تلك المعارضة :

ولكن فؤاد سراج الدين - عند رده على المعارض - اطرى قدرة غيره ممن جمعوا بين المناصب ، وقال انه ليست له قدرتهم ، وان الحكومة من حقها تقدير مدى الضرورة التى تتطلب انشاء المنصب ، واما التفول على الاختصاصات فانه سوف يصدر قرارا يحدد به الاختصاصات ليلتزمها كل من وكلاء الداخلية .

● فكرة بديلة لرفض اعتماد المنصب :

وكنت في مجلس النواب - كعضو فيه - اثناء المناقشة التى دارت بمجلس الشيوخ - وحضر محمود البدينى - (محافظ القاهرة بالنيابة بعد ذلك) - ونقل الى ما قيل في مجلس الشيوخ ، وتوجهت الى وزارة الداخلية - بعد ان فرغ مجلس الشيوخ من جلسسته - فردد لى فؤاد سراج الدين ما قيل فيه ، واضاف انه كان يرجو ان يرفض المجلس الموافقة على مشروع القانون لانه كان لديه البديل للرفض - وهو التوصية بتعيينى وزير دولة ، لأن بالميزانية اعتمادا لمنصب وزير دولة كان يشغله الدكتور محمد هاشم في وزارة صهره حسين سرى ، وخلفتها وزارة الوفد اثر ظهور نتيجة الانتخابات .

ولا تفوتنى الإشارة - فى هذا المقام أن احدى الصحف كانت قد ذكرت بمناسبة تعيينى وكيلًا برلمانيا لوزارة الداخلية ، ورددت عند تعيينى وزيرًا - بعد ذلك فى مناسبات أخرى - رغم ما سجلته من بعض عبارات طيبة عني - اننى كنت شريكا لفؤاد سراج الدين فى مكتب محاماه اثر استقالتي من وظيفتي بسبب الغاء الاستثناءات ، واننى كنت أعد له الاستجابات التى قدمها الى مجلس الشيوخ حين كان عضوا فيه وأثناء عدم توليه الوزارة (فى المعارضة) .

● لست شريكا لفؤاد سراج الدين فى مكتب للمحاماة :

والواقع انه ليس صحيحا بالمرّة اننى استقلت بسبب الغاء الاستثناءات (سنة ١٩٤٤) وانما الصحيح اننى رقيت فى وزارة النقراشي سنة ١٩٤٥ ، كما منحت علاوة ثمانية جنيهاً شهرياً - بموجب كادر هيئات البوليس - عند قيدي على درجة أعلى قبل تعيينى بمجلس الدولة مباشرة فى وزارة اسماعيل صدقي سنة ١٩٤٦ ، وان مجلس الدولة أبدى بكتابه الذى أرسله رئيسه محمد كامل مرسى فى مايو سنة ١٩٤٧ الى وزير العدل احمد إخشبة ثناء وافرا على ، وطلب فيه منحى الفرق بين المعاش والمرتب خلال سنتين مضافتين لمدة خدمتي - وقد تنازلت عن ذلك الفرق بطلب قدمته مباشرة الى وزير العدل الذى سميت لديه لقبول استقالتي ، ولم افلح الا بعد جهد كبير - والكثيرون ممن كانوا بمجلس الدولة فى ذلك الوقت أو الى الان على يقين من صحة ما أشرت اليه .

وليس من شك فى اننى كنت اعمل فى المحاماة منفردا ، وان فؤاد سراج الدين - ولو ان اسمه مقيد بجدول المحامين - لم يمارس - فى الواقع - صناعة المحاماة - وان القضية الوحيدة التى حضرها متطوعا - فى الفترة من ١٩٤٤/١٠/٨ تاريخ اقالة

وزارة الوفد حتى ١٢/١/١٩٥٠ تاريخ عودة الوفد للحكم - ترافع فيها مستقلا عن مكتبى .

● فؤاد سراج الدين هو وحده صاحب استجواباته :

وليس صحيحا بالمرّة انه كان لى دور ما وبأية صورة - فيما كان يقدمه فؤاد سراج الدين من استجوابات بمجلس الشيوخ حين كان عضوا فيه .

● الدكتور هيكل يسهو الى قدره ومكانته امام محكمة الثورة :
وكم كنت أتمنى أن يكون لى نصيب فى جهده الخاص من هذه الناحية لأنال قسطنطين من تقدير الدكتور محمد حسين هيكل بشهادته التى أدلى بها أمام محكمة الثورة حين دعى إليها - كشاهد اثبات ضد فؤاد سراج الدين - الذى كنت محاميه فى قضية أمامها سنة ١٩٥٤ - فارتفع الدكتور هيكل بشهادته ، وسما - بقدره ومكانته - ولم يقف الدكتور هيكل عند حد القول بأنه يعز عليه أن يرى فؤاد سراج الدين مدعى عليه أمام محكمة الثورة ، بل أضاف أنه اذا كان هناك من شرفوا الحياة البرلمانية فى مصر . . فان فى صدرهم اثنين هما : يوسف الجندى ، . . وفؤاد سراج الدين . .

● وشهد الدكتور هيكل لخصومه السياسيين . .

والاثنان اللذان خصهما الدكتور هيكل بالذكر هما مع الوفديين . . أحدهما - كان عند الادلاء بالشهادة فى جوار الله - وهما من خصومه السياسيين حين كان الدكتور هيكل رئيسا لحزب الأحرار الدستوريين - قبل الغاء الأحزاب السياسية .



الفصل الأول :

● في وزارة الداخلية ●

عقب تسلمي عملي - وكيلًا برلمانيا لوزارة الداخلية - أصدر
الوزير قرارا بتحديد الاختصاصات بين بدوى خليفة ، واحمد
مرتضى المراغى ، وبينى ..

● رقابة التليفونات :

وأردت اثر ذلك مباشرة أن اتعرف بنفسى كيف تتم مراقبة
التليفونات ، وسألت فى ذلك اللواء عمر حسن - مدير القسم
المخصوص (السياسى) - وعلمت ان المراقبة لا يمكن أن تتم الا
باجراء فنى يبدأ فى مصلحة التليفونات - ثم قادنى مدير القسم
المخصوص الى غرفة بسطح وزارة الداخلية - المبنى الرئيسى -
وبتلك الغرفة اثنان من الكونستابلات ، ووجدت على مائدة جهازا
للتسجيل آليا وتبين أنه معطل ، وقيل لى بأن جهازا آخر للتسجيل
اشترى فى عهد وزارة سابقة وأعير الى القصر الملكى ولم يرد منه ،

● وجلست لأتصنت ...

ولاحظت أن أحد الكونستابلين يضع سماعة على أذنيه يتصنت
يها ، ثم يسجل بيده ما يسمع .. فجلست مكانه ووضعت
السماعة على أذنى ، وسمعت حديثا يدور بين سيدتين احدهما

فى منزل اءء رجال السىاسة - وءاولء - ءءر اسءءطاعءى
ان الاءء الءءءء المءءاءل بىن الطرفىن فلم أفلء ، وسعىء ان
اسءل فءوى الءءءء اءناء ءءصءء فلم أوفء عءزا منى عن
الملاحءة ، والمءابعة اذا أرىء ءسءىل نص الءءءء أو فءواه بءءة
وأمانه .

● وأءلءء ءرفة ءءصءء . . .

ولما انصرفء طلبء من مءىر القسء المءصص بآن بفلق
الءرفة ، وأن فءهء للءونسءابلىن بفعل آءر - وأبءىء له ما لىءءه
بنفسى - ءم نءلء للوزىر ما صئعء ، فأقرنى على ءصرفى .

● صءور ءانون بالفاء الأحكام العرفىة . .

واعءءء ان الأمر نفء ءلال الفءرة المءءوءة ءى وءعء بىن
زىارءى لءرفة المراقبة (١٩٥٠/٣/٢٩) وبىن صءور ءانون رقم
٥٠ لسنة ١٩٥٠ الذى ءمء الموافءة علفه فى ١٨/٤/١٩٥٠ برفء
الأحكام العرفىة فى ءمىع أنحاء البلاد ففما عءا مءافظءى سسفناء
والبءر الأحمر ، كما ءمء موافءة البرلمان فى ٢١/٤/١٩٥١ على
مشروع ءانون باسءمرار العمل بأحكام ءانون رقم ٥٠ لسنة
١٩٥٠ (ولم ءعء الأحكام العرفىة الا بعء ءرىق القاهرة فى
٢٦/١/١٩٥٢) .

● وظل ءسءىل المكالماء ءءارىة . .

ولكن ظل ءسءىل المكالماء ءءارىة سبارفا - وءاءء
شئون مصلءة الرقابة - وفى هءا الاطار وءءه - ءعرض على
بوصفى مءءصا بها بمءءئضى ءرار الوزىر بءءءىء الاختصاصاء ،
وكان فءولف عرض هءه الشئون على - بكباشى ءىشى (مقءم)
سبء نبفه (سفىر مصر بعء ذلك فى اسءراليا) وبءفء مءصلاءءلك
الشئون بعء ءعفننى وزفرا - والى أن أءفلاء وزارة الوفء من
الءءكم فى ٢٧/١/١٩٥٢ .

وكان عمل مصلحة الرقابة - في نطاقه المشار اليه - بارزا ومثمرا ، وقد نقل بعض تلك الأعمال - ومن مظاهرها الأصلية الرسمية - الدكتور محمد أنيس في - حريق القاهرة - الصادر عن المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت - طبعة سبتمبر سنة ١٩٧٢ .

ومما يتصل بشئون الرقابة واقعتان :

● الأولى : ان النائب العام محمد عزمى - وكان يشرف على تحقيق النيابة لوقائع الأسلحة الفاسدة - اتصل بوزارة الداخلية طالبا البحث عن مكالة خارجية جرت بين عباس حليم - النبيل السابق - احد المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة وبين آخى فى الخارج فطلبت من البكباشى / سيد نبيه اعداد بيان بجميع المحادثات الخارجية المسجلة منذ حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ ، وأرسلت وزارة الداخلية نسخة من ذلك البيان الى النائب العام تيسيرا لمهمة التحقيق ، ولتراجع النيابة كافة المكالمات التليفونية المسجلة ربما ترى فيها ما يفيد التحقيق الذى تتولاه .

● الثانية : ان فؤاد سراج الدين كان يلقي خطابا فى حفل افتتاح مركز بلطيم - بوصفه وزيرا للداخلية - واذا برسول يهمس فى اذنى - وكنت حاضرا ذلك الحفل - ان السراى اتصلت بنقطة السواحل التى تقع على مسافة قريبة من مكان الاحتفال ، وتطلب الاتصال تليفونيا بالوزير بصفة عاجلة ، وقدرت ان خطاب الوزير قد يستغرق وقتا طويلا ، وربما كان الأمر المراد الاتصال بالوزير فى شأنه يقتضى المبادرة بالاتصال ، ودنوت منه ، واستأذنته فى الانصراف وصحبته محمود البدينى الى حيث وصلنا نقطة السواحل فاذا بالمتكلم هو حسن يوسف - وكيل الديوان الملكى ،

واعترضت من عدم حضور الوزير ، فقال انه كان يريد أن يستطلع رأى الوزير في وضع ادمون جهلان - (وكان جهلان أحد المقربين للملك من المتهمين في قضية الأسلحة الفاسدة) - الذى حضر من الخارج حيث كان في رفقة الملك ، والذى كان قد صدر أثناء وجوده بالخارج أمر النائب العام بالقبض عليه ، وأشار حسن يوسف الى أن جهلان معتصم حاليا بقصر عابدين ، والى أنه أمين خزانة الملك ، وأنه عاد من الرحلة بشأن خاص ويعتزم العودة - واستفسر حسن يوسف عن الوضع بالنسبة لأمر القبض فيما لو أراد النائب العام تنفيذه - فقلت له أن النائب العام له سلطته ومن حقه أن يمارسها ، وأن وزارة الداخلية لا تملك أن تخالف النائب العام الذى له أن شاء تنفيذ أمره - فقال حسن يوسف : هل هذا هو رأى الوكيل البرلمانى أم هو رأى وزير الداخلية ؟ فكان جوابى أن ذلك هو رأى الحكومة - وانتهى الحديث عند هذا الحد ، ونقلت الى الوزير - الذى كان قد فرغ من خطابه - فحوى الحديث الذى دار بينى وبين حسن يوسف تليفونيا فأقرى تماما على ما قلت .

● كبوة من النائب العام ..

ومن المؤكد أن النائب العام علم بحضور جهلان الى مصر وبدا له - وهذا تقديره - أن يتركه يسافر الى الخارج ، ولم ينفذ أمر القبض الذى كان قد أصدره من قبل ، وكان اغضاء النائب العام عن تنفيذ أمره بالقبض على المتهم جهلان ، وتركه ليسافر الى الخارج مما عد - بحق - كبوة تحسب على النائب العام محمد عزمى الذى كان يقتضيه الواجب أن ينفذ أمر القبض ، وأن يستجوب المتهم فان تجلت سلامة موقفه أخلى سبيله ، والا أمر بحبسه احتياطيا - وربما كانت أمثال تلك الكبوة المشارة اليها سببا فيما وقع قبلها من جفوة بين النائب العام وبين عيد الفتاح الطويل وزير العدل في ذلك الوقت .

● مجلة التحرير تنشر نص الحديث التليفوني من تقرير بالقصر الملكي :

وحدث أثناء نظر قضية فؤاد سراج بمحكمة الثورة - وكنت محاميا للمدعى عليه (فؤاد سراج الدين في القضية المذكورة سنة ١٩٥٤) ان نشرت مجلة التحرير - التي كانت تصدر في ذلك الوقت وتعتبر عن اتجاهات الثورة ، نص حديث عثر عليه في السراى - يتضمن الحديث المشار اليه ، وقد تبين من مطالعة الحديث المنشور بالمجلة أن حسن يوسف قد سجله في ذلك التقرير - الصادر عنه - بكل دقة ، وأمانة ، وصدق . وقدمت عند مجلة التحرير الى محكمة الثورة كدليل ساقته عناية الله لاعطاء صورة صحيحة مما كان يجرى في تلك الأيام من عام ١٩٥٠ .

● الملك يخشى تصرف النيابة العامة ضده . .

وابعد من ذلك مدى أن الملك قبل وصوله الى ميناء الاسكندرية من رحلته الى الخارج في صيف ١٩٥٠ ارسل يستفسر عما اذا كان من الجائز أن تتخذ النيابة العامة ضده ((شخصا)) اجراء عند نزوله الى ارض الميناء فأجيب ردا على استفساره - بان هذا غير جائز دستوريا ولكن هذه الحصانة الدستورية مقصورة على شخصه ، ولا تمتد الى احد سواه من حاشيته او مرافقيه ، ولا بد أن استفسار الملك، والرد عليه قد عثر عليهما ضمن ما وجد بالقصور الملكية من وثائق يلزم بعد تصنيفها على يد الأمناء المختصين اطلاع الراى العام عليها .

ولئن دل الاستفسار من جانب الملك على شيء فانها يدل على مدى اشفاق الملك على ذاته من تصرفات النيابة العامة ، وخوفه على شخصه من أن تمتد اليه اوامرها . . - وقد كان وزير العدل في ذلك الوقت عبد الفتاح الطويل - في بالغ حرصه على النيابة

قد أشار بأن أعضاءها في غنى عن استعمال سيارات الحكومة المخصصة لانتقالهم لتحقيق وقائع الأسلحة فنقد ما أشار به وزير العدل بمجرد أن صدر عنه .

● رد على حديث للهلالى باشا :

● وخطاب الى الأهرام موجه الى الهلالى باشا :

ومما يتصل بشئون الرقابة أن أحمد نجيب الهلالى كان قد ادلى بحديث للأهرام في يولية سنة ١٩٥١ ردد فيه مسألة الرقابة على التليفونات ، ونشرت لى الأهرام ردا على حديثه . . . ثم تولى نجيب الهلالى - في ١٩٥٢/٣/٢ - رئاسة الوزارة وليقيني أن حديثه الذى ادلى به الى الأهرام لا يطابق الواقع ، وأن وثائق وزارة الداخلية ، والأوراق الرسمية بمصلحة التليفونات ، تؤكد ما كنت منه على يقين ، أرسلت الى الأهرام في ٧ مارس سنة ١٩٥٢ الكلمة التالية : -

● الى الهلالى باشا :

« كان دولة الهلالى باشا قد ادلى للأهرام في الصيف الماضى بحديث ، تضمن قيام وزارة الداخلية بمراقبة تليفونية ، وقيام البوليس بمراقبة دولته - واذ كنت وزيرا للداخلية بالنيابة توليت الرد في الأهرام على ذلك . . . والآن وقد تولى دولة الهلالى باشا الحكم - وفي يده الوسائل التى تعينه على بلوغ وجه الحق - لهذا أناشده أن يأمر بتحري المسألتين ، وفحصهما فحصا شاملا ، واننى لعلى ثقة من أن دولته لن يضمن على رأى العام بما ينتهى اليه قراره في هذا الشأن ، (عبد الفتاح حسن المحامى) » .

وبعد عشرة أيام من ارسال الكلمة المذكورة الى الأهرام صدر في ١٩٥٢/٣/١٧ قراره باعتقالى مما سيبنىء تفصيله في موضعه من هذه الذكريات عند الحديث عن القضية التى رفعتها بهذا الخصوص امام محكمة القضاء الادارى - وجاء فيها ذكر الكلمة التى أرسلتها الى الأهرام بعنوان « الى الهلالى باشا » .

الفصل الثاني :

● أول استجواب للحكومة ●

● ابراهيم شكرى يستجوب الحكومة عن الحفلات الخيرية
وما يجرى فيها ..

● أول استجواب للحكومة :

نظر مجلس النواب بجلسة ١٦/٥/١٩٥٠ في الاستجواب الموجه الى وزير الداخلية من النائب ابراهيم شكرى ، في اباحة الخمر والميسر في حفلات الجمعيات الخيرية واستخدام النساء في تقديم الخمور لرواد هذه الحفلات لا سيما زوجات كبار الموظفين ... وظهورهن في ملابس غير لائقة .

وقد كان النظر في الاستجواب موضع اهتمام شديد من النواب ، مؤيدين ومعارضين .. لسببين : - اولهما انه اول استجواب يناقش في تلك الدورة .. والثاني أن الاستجواب دقيق حساس لأنه في حقيقته وواقعه تعريض بتصرفات فريق من سيدات الأسرة المالكة .

« ولقد صفق النواب للنائب المستجوب تصفيقا شديدا في بعض المواقع ، وأثاروا حوله ضجة عنيفة في بعض المواضع .. »

« كان النواب يضجون كلما ذكر واقعة .. أو عين مكانا .. أو وصف بعض الأشخاص وصفا يغنى عن ذكر الأسماء .. وأشار الى مجلات نشرت صوراً فوتوغرافية .. وطلب اليه رئيس مجلس النواب عبد السلام فهمي جهة أن يطلع على هذه الصور .. فقدمها اليه .. وبعد أن اطلع عليها أراد بعض الوزراء أن يطلعوا عليها ، فأرسلها اليهم .

● الحرية للمعارضة البرلمانية

ويدفعني الانصاف الى أن أسجل لعبد السلام فهمي جهة أنه لم يدخر وسعاً في تمكين النائب المستجوب من أن يقول كل ما يريد .. استمساكاً بالمبدأ الذي سار عليه دائماً ... وهو رفع صوت المعارضة في مجلس النواب .

● صاحب الذكريات يرد على الاستجواب بمجلس النواب ...

ولم يكن فؤاد سراج الدين حاضراً أثناء مناقشة هذا الاستجواب .. فناب عنه صاحب هذه الذكريات بوصفه الوكيل البرلماني لوزارة الداخلية .. وقال : كما جاء في مضبطة تلك الجلسة :-

● حكومة اسلامية تدعو الى الفضائل

« في بعض جوانب هذا الاستجواب دعوة الى التزام الآداب العامة ، والحكومة تتفق مع النائب المستجوب في هذه الناحية ، لأنها حكومة اسلامية تدعو الى الفضائل وتحث الناس على اتباعها ، ولكن هناك فرقاً بين هذه الدعوة وبين استجواب ينبغي أن يخصص في نطاق محدد ، إذ قال المستجوب أنه يستجوب وزيرى الداخلية والشئون الاجتماعية لأن وزير الداخلية خالف قانون الأندية فهل هو خالفه أم لم يخالفه ؟ قال النائب أن وزير الداخلية صرح بالخمير في هذه الحفلات ووزير الداخلية لم يصرح بذلك »

وليس له أن يصرح به لأن هذه الحفلات تقام في أماكن مصرح لها أصلا ببيع الخمر ، ولم يقدم أحد الى وزير الداخلية طلبا في هذا الشأن فأباح » .

● سيدة تقدم خمرًا أمر تأباه التقاليد وتستنكره

ثم قال أن النائب المستجوب ذهب الى « أن وزير الداخلية صرح السيدات بتقديم الخمر في هذه الحفلات ولكن هذا لم يحدث ، لأن قانون الأندية يحرم استخدام النساء ساقيات للخمر وهذا التحريم يقتضى أن يكون هناك ناد ، وأن تستخدم السيدات ساقيات محترفات للخمر ، أما أن تقدم سيدة خمرًا في حفلة عامة فهذا أمر آخر ، انه أمر تأباه التقاليد وتستنكره ، ولكن هناك فرقا كبيرا بين أن نقول ان الآداب العامة تنادي بنا جميعا بأن نحصن سيداتنا من هذه المسائل ، وان نقول أن وزير الداخلية أو وزير الشؤون الاجتماعية مسئول عن هذه الأمور ان وقعت فعلا » .

« وأضاف صاحب هذه الذكريات » أن النائب خلط بين ما نص عليه القانون ، وبين ما يجب أن يكون فوزير الداخلية لا يستجوب عن نقائص القانون ، ولكنه يسأل عن مخالفة القانون ، وإذا كان القانون في حاجة الى تعديل فالحكومة مع النواب ان أرادوا تعديله » .

« كما وان القانون يحرم الترخيص بلعب القمار في أي ناد من الأندية التابعة للجمعيات الخيرية ، وقد نص هذا القانون على أن تأخذ الحكومة رسما سنويا من أندية القمار لا يتجاوز نصف إيرادها ، على أن يصرفها وزير الشؤون الاجتماعية في الوجوه التي يراها ، والمقصود هو الأندية ، ولا ينطبق هذا القانون على حفلة من الحفلات لأن القانون لم يحرم لعب القمار الا في ناد من الأندية التابعة للجمعيات الخيرية » .

● احتشام السيدات سلوفا وثيابا ...

« وأشار صاحب الذكريات ، « الى انه لا يفهم كيف يمكن أن يقال أن وزير الداخلية أو وزير الشؤون الاجتماعية مسئول عن الثياب التي تبدو بها بعض السيدات في الحفلات والاستجواب هو استجواب عن مخالفة وقع فيها الوزير ، فكيف يحاسب وزير الداخلية لأن سيدة بدت في ملابس غير كريمة » ؟

« واقترح على النائب المستجوب أن يتقدم بتشريع يطلب فيه أن تبدو السيدات جميعا بمظهر محتشم وذكر أنه سيكون معه » .

واختتم الوكيل البرلماني رده بأن قال : « ان النائب لم يستطع ان يفرق في استجوابه بين الخير في ذاته وبين بعض المآخذ التي تؤخذ على بعض الحفلات ، فسوى في الحكم بين الحفلات الخيرية جميعا مطالبا بعدم اقامتها ، وفاته أن كثيرا من هذه الحفلات تقام الخير ، وان سيدات فضليات يعملن في سبيل - البر ، وفي سبيل الخير وحده ، ورجا ألا تصرفنا هذه الحملة عن مساعدة الجمعيات التي تتسم بالفضل ، والشرف ، والفضيلة » .



افصل الثالث :

• رتبة الباشوية •

● رتبة الباشوية أسوة بالوزراء :

افضى الى فؤاد سراج الدين في ٢ مايو سنة ١٩٥١ بأنه جرت اتصالات بين الحكومة والسراى بشأن الرتب ومن بينها رتبة الباشوية للوزراء الذين لا يحملونها ، وانه اشار بأن يكون وضعى مماثلا لوضع الوزراء فى هذا الشأن ، وان الموافقة بالنسبة لجميع الرتب قد تمت وانهىت اليه ، ونصحنى بكتمان الأمر الى أن يصبح واقعا ، ونفذت وعدى له اذ استفسر منى محمد محمد الوكيل عما يتردد فقلت له هناك اشاعة لا أعرف مصدرها ولا أعلم مدى صحتها ، الى أن كان يوم ١٩٥١/٥/٦ ، وأذيعت الرتب ، وكان محمد محمد الوكيل احد الوزراء الذين منحوا رتبة الباشورية ، كما نالتنى أيضا ولم أكن قد عينت بعد وزيرا .

● د . طه حسين والرتبة قبل زملائه بعام ...

ومما يتصل بهذا الشأن أنه بعد شهور معدودة من تشكيل الوزارة افتتح الملك معهد الصحراء فى مصر الجديدة والقى الدكتور طه حسين فى حفلة الافتتاح خطابا بدت على وجه الملك - هند سماعه علامات الرضا والسرور . . فلم يكذ الدكتور طه

نحسين ينهى خطابه حتى كان الملك قد منحه رتبة الباشوية قبل
زملائه الذين لم يكونوا يحملونها بنحو عام كامل . .

● اعتراض الملك على ترشيح د . طه حسين وزيراً . . .

ولا يفوت النظر انه في المشاورات التي سبقت تشكيل وزارة
الوفد سنة ١٩٥٠ نقل حسين سري رئيس الديوان الملكي - الى
مصطفى النحاس - اعتراض الملك على شخص واحد هو الدكتور
طه حسين الذي رشح وزيراً للمعارف - مبرراً الاعتراض بأن الملك
يرى أن الدكتور طه يساري الاتجاه .

● اصرار النحاس - على رفض اعتراض الملك . .

واكن مصطفى النحاس اصر على ترشيحه ، وطلب من رئيس
الديوان ان ينقل الى الملك أن الوزارة اما ان تشكل وبها الدكتور
طه حسين وزيراً للمعارف والا فانه ان يشككها اصلاً ويعتسار من
عدم تأليفها ، وقد نزل الملك على ارادة مصطفى النحاس ، وتم
تشكيل الوزارة في ١٢/١/١٩٥٠ ، والدكتور طه حسين وزيراً
للمعارف فيها (وزارة التربية والتعليم والتعليم العالي) .

الفصل الرابع :

• الوزارة •

وبعد ظهر يوم ١٩/٦/١٩٥١ اتصل بى فؤاد سراج الدين
تليفونيا ، ومررت به فى فندق بسان استفانو بالاسكندرية - حيث
كان يقيم - وبادرنى مهنئاً اذ تم اخطاره من لحظات بالموافقة على
تعيينى وزير دولة . وذكر لى - ولأول مرة - أنه طلب من رئيس
الوزارة أن يسمح له بأجازة لمدة حوالى شهر ونصف يقضيها فى
الخارج للعلاج فوافق ، واقترح فؤاد سراج الدين أن يتولى رئيس
الوزراء أعباء منصب وزير الداخلية ، ولما رفض رئيس الوزراء ،
الاقتراح المذكور - قدم فؤاد سراج الدين له اقتراحاً بديلاً هو
تعيينى وزير دولة لأتولى القيام بعمل وزير الداخلية أثناء غيابه -
فرحب مصطفى النحاس بذلك ، وطلب من فؤاد سراج الدين اتخاذ
ما يلزم من اتصالات ، واجراءات .

● لماذا أديت اليمين على فخر البحار . . .

وقد عقيبت - بعد شكرى له - أن ممارستى لعملى وزيراً
تستلزم أداء اليمين والا تعرضت تصرفاتى للبطلان - ولم يكن بد
من أن أؤدى اليمين على ظهر فخر البحار خارج البلاد ، وكان الملك

يبحر به ويرسو في ذلك الوقت في المياه الايطالية عند جزيرة كابري
وفخر البحار مركب مصرى ، يرفع علم البلاد ، ويعتبر قانونا
ارضا مصرية - ايا كانت المياه التى يرسو فيها ، وكانت تحضرنى
حركة تعيينات مجلس الدولة منذ بدء انشائه (فى ١٥ من سبتمبر
سنة ١٩٤٦) ، وحركة قضائية واسعة أهلية ، وشرعية ، ومختلطة
وقعت جميع مراسيمها فى ١٢/٩/١٩٤٦ على ظهر فخر البحار -
وهو يرسو فى مياه خارجية (جزيرة رودس) .

كما ان الملك وقع كذلك ، وفى التاريخ المذكور ، مرسوما
بتعديل وزارى ، ونشرت كل تلك المراسيم فى الأهرام الصادر فى
يوم ١٣/٩/١٩٤٦ .

وسافرت فى ٢٣/٦/١٩٥١ على طائرة شركة مصر للطيران الى
روما ومنها بالسيارة الى نابولى حيث قضيت الليل ، واستقلت
فى الصباح (٢٤/٦/١٩٥١) مركبا صغيرا (قاربا) الى ((كابري))
حيث كان يرسو فخر البحار - وكنت احمل الطربوش ، ولكن قيل
لى عند وصولى ان الملك اذن فى أن أؤدى اليمين حاسر الرأس ،
وأديت اليمين على هذه الصورة بحضور د . محمد عبد العزيز بدر
سفير مصر فى روما ، والدكتور حسين حسنى سكرتير خاص
الملك - الذى دعى للحضور وكان فى لندن ، واکرام سيف النصر -
أحد رجال التشريفات ، وانصرف هؤلاء من القاعة التى أديت فيها
اليمين ، وأذن لى الملك فى الجلوس ، وطلب القهوة فقلت هل
يسمح بأعفائى لأنى صائم ؟ وكنا فى رمضان واستترك الملك
وأعفانى .

● الملك يفصح عن غضبه على فؤاد سراج الدين

ثم قال على الفور :

((صاحبك فؤاد سراج الدين أنا مش مبسوط منه ، ومش
مطمئن له)) .

ولم أبادر بالرد ، وفضلت أن أستمع لكل ما يمكن أن يذكره في هذا الصدد وغيره ، ولكنه سكت قليلا - وكنت قد أعددت رؤوس مسائل في ظهر ورقة أداء اليمين التي تسلمتها في مصر .

● نظر الطعون الانتخابية أمام محكمة النقض ...

وقد رت مقدا أنه ربما يستبقيني الملك فترة أثناء أداء اليمين فانتهاز الفرصة لاثارة تلك المسائل واستأذنت وقلت : أن الطعون في الانتخابات ينظرها البرلمان فلو كانت هناك أغلبية فإنها ربما تنحاز لرفض الطعن الخاص بأحد ممن ينتمون للأغلبية في البرلمان وقد يكون الطعن مستندا لأسباب صحيحة ولهذا فانه من الأصوب أن يعهد لمحكمة النقض بنظر الطعون الانتخابية - فقال : « حدد جایشکم انکم تعملوا کده » ؟

وكنت أسمع أن مثل هذا الاقتراح قد تجرت محاولات عديدة في مختلف المناسبات ومنذ وقت طويل ، ولكن العقوبات كانت تزرع في طريق اتمامه ، ومن تلك العقوبات ما قيل من أن القصر لا يرحب بذلك الاقتراح .

ولما عدت الى مصر بعد أداء اليمين انتهى الأمر الى صدور قانون بذلك تمت الموافقة على مشروعه في مجلس الشيوخ بتاريخ ١٠/٩/١٩٥١ - ومما يسجل لعبد المجيد عبد الحق (وفدى) ، ولراغب اسكندر (سعدى) انهما كان قد اقترحا ذلك من قبل ، ومن مدة طويلة سابقة على التاريخ المشار اليه .



● مشروع قانون العمد

وأثرت أمام الملك نظام العمد ، وقلت أن العمد كان لهم في الماضي وضع وأصبح لهم وضع آخر - حزب يفصل ، وحزب يعيب ، وقد لا يكون للفصل سبب صحيح ، أو لإعادة سند سليم .

ولما عدت وكنت أعمل وزيرا للداخلية بالنيابة - كتبت بنفسى مشروع قانون جديد للعمد ، وحررت مذكرة ايضاحية وسلمتهما الى عبد المجيد عبد الحق - وكيل مجلس النواب فى ذلك الوقت - وقدم المشروع باسمه ، وكنت استهدف من ذلك سرعة نظر القانون بدلا من اتخاذ الاجراءات الأخرى التى ربما تطول - وحضرت اللجنة التشريعية بوصفى وزيرا للداخلية بالنيابة ووافقت على المشروع ، وطلبت نظره على وجه الاستعجال - وعند طرح المشروع على مجلس النواب فى ٣١/٧/١٩٥١ قاومه النواب ، وكان للوفد أغلبية فى المجلس ، وافلحوا فى اعادته الى اللجنة لاستكمال بحثه وتم بذلك وأده ، وفيما يلى نص المشروع ونص المذكرة الايضاحية :

مادة ١ -

اعتبارا من تاريخ صدور هذا القانون يمتنع شغل مناصب العمد الخالية والتى تخلو من شاغلها بالرفق والاستقالة والوفاء ، وذلك مع عدم الاخلال بحكم المادة الثانية .

مادة ٢ -

تخلى خلال السنوات الخمس التالية لتاريخ صدور هذا القانون مناصب العمد التى تقع فى دائرة قطرها ثمانية كيلومترات من قاعدة المركز أو البندر أو مقر نقطة بوليس دائمة .

مادة ٣ -

يلغى ما يخالف ذلك الأحكام الواردة بالقانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٤٧ ،

مادة ٤ -

على وزراءها كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية . ولوزير الداخلية أن يصدر القرارات اللازمة لتنفيذه .

مذكرة تفسيرية

« أصبح نظام العمدة في مصر غير متفق والتطورات الحالية .
ونظرا لما يقوم في البلاد من تنافس بين العائلات وبين أفراد
العائلة الواحدة من جراء انتخاب العمدة .

ونظرا لما أسفرت عنه التجارب الطويلة من أن نظام العمدة كان
عاملا هاما من عوامل الاخلال بالأمن العام فقد رأت أنه من
المستحسن إلغاء نظام العمدة في جميع بلاد القطر المصري وليس من
شك في أن إلغاء نظام العمدة سيكفل القضاء على المنافسات على تلك
المناصب وما تجررها من متاعب تلحق في النهاية الأمن وتسيء إليه .
كما يكفل عدم استغلال الأحزاب السياسية لنصرة مؤيديها
دون غيرهم لتوليها الحكم .

وتضمنت المادة الأولى عدم شغل المناصب الخالية والتي تخلو
وتضمنت المادة الثانية أن يكون إخلاء مناصب العمدة على مرحلة
تسمح بتدبير عدد كاف من ضباط البوليس الذين تزود بهم مراكز
البوليس ونقطتها وقد حددت المنطقة التي تولى فيها مناصب العمدة
بثمانية كيلومترات حتى لا تتسع أكثر من اللازم فلا تتوافر بذلك
للمركز أو البندر أو النقطة الدائمة مكنة صيانة الأمن العام » .

• • •

● ثورة الملك ضد مجلس الدولة . . .

وأثار الملك مسألة مجلس الدولة وقال : « هو أعضاء مجلس
الدولة في فرنسا جايز عزلهم » ؟

قلت نعم ، قال : « ليه ما يكونوش في مصر زي فرنسا » ؟

● وسيلتي للدفاع عن مجلس الدولة ...

وكنيت بكل مشاعري مع مجلس الدولة فقد عينت به عند بدء انشائه ، وقد تخصصت تقريبا في الحضور أمامه عند بدء اشغالي بالمحاماة ، وكنيت أرى فيه ضمانا هامة وأساسية - وكنيت أعلم السبب فيما لقنه الملك وعلة غيظه - من مجلس الدولة كما سيجىء فأردت أن أبلغ همدني ، وتوصلت الى ذلك بما قلت له من أن مجلس الدولة كان أمنية لأبيه (وفعلا كان هناك مشروع بذلك) ، وأنه أي الملك استطاع أن يحقق تلك الأمنية ، وأن مجلس الدولة شجرة هو الذي تولى غرسها ، ومجلس الدولة هو الذي يملك أن يؤدب قرارات مثلي أن انحرفت حين أرقى قريبي على حساب من هو أجدر منه - وظللت أضرب له الأمثال حتى بدا عليه الاقتناع بما قلت ...

● سبب ثورة الملك على مجلس الدولة ..

وكانت المسألة التي أثارت الملك ضد مجلس الدولة ترجع الى أن اللواء (جيش) محمد علي ساعد أقام الدعوى رقم ١٦٥ سنة ١ ق أمام محكمة القضاء الإداري يطلب الفناء القرار الصادر بتاريخ ١٩٤٧/٢/١١ بأحالة الى المعاش فصدر الحكم لصالحه في ١٩٤٨/٥/٥ .

ولما امتنعت وزارة الحربية وكان يتولاها الفريق محمد حيدر عن تنفيذ الحكم المذكور أقام اللواء محمد علي ساعد ضد الفريق محمد حيدر ووزارة الحربية أمام محكمة القضاء الإداري الدعوى رقم ٨٨ سنة ٣ ق مطالبا بالزام الحربية ومحمد حيدر متضامين بالتعويض (ألفي جنيه) فصدر الحكم في ١٩٥٠/٦/٢٩ لصالح المدعي وجاء في أسباب ذلك ما يأتي :-

« وحيث لا نزاع في أن المدعي عليه الثالث (محمد حيدر) كان وقت صدور الحكم في ١٩٤٨/٥/٥ ، وبعد اعلانه للتنفيذ في

١٤/٨/١٩٤٨ وحتى أوائل يناير سنة ١٩٥٠ وزيراً للخزينة والبحرية ، ولا نزاع أيضاً في إصراره على عدم تنفيذ الحكم المذكور طيلة مدة توليه الوزارة وذلك رغمًا من إذاره بتاريخ ١٠/١٠/١٩٤٨ بوجوب التنفيذ .

« ولا شك أن موقفه المتقدم ذكره من الحكم ينطوي على مخالفة لقوة الشيء المقضي به ، وهي مخالفة قانونية لمبدأ أساسي وأصل من الأصول القانونية تمليه الطمأنينة العامة وتقضي به ضرورة استقرار الحقوق والروابط الاجتماعية استقراراً ثابتاً ولذلك تعتبر المخالفة القانونية في هذه الحالة خطيرة وجسيمة لما تنطوي عليه من خروج سافر على القوانين فهي عمل غير مشروع ومعاقب عليه بالمادة ١٢٣ ع التي نصت على أن كل موظف استعمل سطوة وظيفته في توقيف تنفيذ حكم أو أمر أو طلب من المحكمة أو أي أمر صادر من جهة اختصاصه يعاقب بالعزل أو الحبس ومن ثم وجب اعتبار خطأ الفريق محمد حيدر خطأ شخصياً يستوجب مسئوليته عن التعويض المطالب به » .

واستطلع ديوان المحاسبة رأي مستشار قسم الفتوى في طريقة تنفيذ الحكم المشار إليه فأنتهى رايه الى : « التزام الفريق محمد حيدر شخصياً بمبلغ التعويض المطالب به فإذا كانت الحكومة قد دفعته عنه تعين عليها أن ترجع به عليه ويمكنها في سبيل الحصول على هذا الدين خصم ربع مرتبه أو معاشه بطريق المقاصة لأن هذا الدين مستحق بسبب يتعلق بأداء وظيفته » .

وجاء في تلك الفتوى : -

« أن المدين الأصلي بالتعويض المحكوم به هو الفريق محمد حيدر شخصياً باعتباره محدث الضرر أما الحكومة فهي مدينة بصفة تبعية أو احتياطية لإهمالها الرقابة والإشراف » .

وقد حرصت هذه الذكريات على نقل فقرة من الحكم ، وفقرة

من الفتوى ليطالع القارئ كيف كان مجلس الدولة قضاء ، وفتوى
وانه لما كان يدعو الى الفخر حقا ان مجلس الدولة خلال
سنوات معدودة كان قد بلغ شأوا بعيدا بفضل ما اتسم به من
شموخ دل عليه العديد من أحكامه ذات المبادئ الهامة ، ومن
فتاويه ذات القواعد المؤصلة .

. . .

● من المطار للبرلمان في رمضان . . .

وعدت الى مصر في اليوم التالي ووصلت ليلا ، وكان البرلمان
منعقدا ، وقصدت مجلس النواب من المطار مباشرة ، والتقيت
بفؤاد سراج الدين ، ورويت له كل ما دار بيني وبين الملك من
حديث شمل رأى الملك فيه ، وعدم اطمئنانه اليه .

* * *

الفصل الخامس :

• قوانين الصحافة •

• اقتراحات بمشروعات قوانين للصحافة ... •

قدم اسطفان باسيلى المحامى - عضو مجلس النواب - ثلاثة اقتراحات بمشروعات قوانين بشأن الصحافة : أحدها بتعديل احكام قانون العقوبات (م ١٩٩ ، ٢٠٠ ع) بحيث تكون المادة ١٩٩ ع :

« اذا ارتكبت جريمة من الجرائم المنصوص عليها في المواد السابقة وفي المادتين ٢/٣٠٣ و ٣٠٨ ، بطريق النشر في إحدى الجرائد واستمرت الجريدة أثناء التحقيق أو بعد احالة الدعوى الى المحكمة على نشر مادة مما يجرى من أجله التحقيق أو المحاكمة أو من نوع يشبهه أمرت المحكمة بناء على طلب النيابة العامة وبعده سماع أقوال المتهم بتعطيل الجريدة مرات لا تقل عن ثلاث ولا تزيد على خمس عشرة مرة - ويعاد هذا التعطيل كلما عادت الجريدة الى النشر المحظور » .

« ويبطل فعل هذا الأمر اذا صدر أثناء مدة التعطيل أمر بحفظ القضية أو قرار بالإلا وجه لاقامة الدعوى أو حكم بالبراءة » .

ل م ٢/٣٠٣ ع خاصة بالقذف في حق الموظف العام أو ذي صفة نيابية عامة أو مكلف بخدمة عامة ، (ومادة ٣٠٨ ع خاصة بالعيب أو الإهانة أو القذف أو السب طعنا في مرض الأفراد أو أخذشا بسمعة العائلات) وبحيث ترتب المادة ٢٠٠ ع آثارا معينة على صدور الحكم بالإدانة .

ونأني الاقتراحات اضافة أحكام لقانون المطبوعات بتفسير المادة ١٥ من الدستور بحيث تعتبر الجريدة خطرا على النظام الاجتماعي أن ثبت أنها دأبت بكيفية مضطردة على نشر ما من شأنه إيقاع العداء بين طبقات المجتمع أو اغراء الناس بالقضاء على أحداها أو تسويدها ، ويجوز في الحالات المذكورة لمجلس الوزراء إلغاء الجريدة أو وقفها ولوزير الداخلية إندارها .

وثالث الاقتراحات ينص على نظر الجرائم الصحفية على وجه السرعة .

وقد قوبلت التشريعات المقترحة بموجسة من السخط ، وكان من بين الساخطين عدد كبير من الشيوخ والنواب الوفديين .

وأود في هذه الذكريات أن أسجل من جديد تأكيدى بأننى لم أشارك بأية صورة من الصور في اقتراحها أو صياغتها .

● موقفى من مشروعات قوانين الصحافة ...

ومن المؤكد أن الملك لم يطلب منى - عند أداء اليمين - أو بعد ذلك وضع أو تقديم تلك التشريعات ، ولم يشر الى ذلك على أى وجه من الوجوه .

وينبغى أن تكون لنا الشجاعة للقول بأن وزيرا أو أكثر ، ووكيلا لوزارة العدل ربما كانوا قد اقتنعوا بصواب اصدار تلك التشريعات بالصورة التى تبدت عليها فلما قوبلت بموجسة من السخط رأت الحكومة أن تعلن تخليها عن مؤازرة استصدار تشريعات من التشريعات الثلاثة .

● النحاس يستجيب لمشية الشعب

واذكر اننى كنت قد ضقت كثيرا بما اشيع حول وضعى من تلك التشريعات ، وبما تردد من أن لى دورا ما فى صياغتها فلما لم يعد فى طاقتى تحمل ما يلصق بى قابلت مصطفى النحاس فى صباح اليوم الذى كان مقررا لمعد اللجنة التشريعية بمجلس النواب بإدارة جامعة الاسكندرية واستأذنته فى الاستقالة من الوزارة - وقلت له أن التشريعات مرة المذاق لدى الشعب بكافة طوائفه ، وهى ضارة بسمعتنا خصوصا وأن البعض يرمينا بأننا انما ننفلد مشية الملك - وهو أمر غير صحيح - وانتهى الحديث بموافقة النحاس . لا توجه الى اللجنة التشريعية وأعلن أن الحكومة تصرح بعدم مؤازرتها لتشريعين من تلك التشريعات وأسرعت بالذهاب الى اللجنة فاذا باسطفان باسيلي كان قد سبقنى بإعلان تخليه - أمام اللجنة - عن تلك التشريعات .

● موريس فخري عبد النور ، وعزير فهمى ، وعبد الخالق عمر - أعضاء مجلس النواب ، وطلب تصريح من الحكومة . . .

وبمجرد أن وصلت الى مقر اللجنة اذا بموريس فخري عبد النور المحامى - عضو مجلس النواب - يقول انه يريد أن يسأل الوزير ان كانت الوزارة تعتزم استصدار هذه التشريعات بمراسيم بقوانين فى غيبة البرلمان ؟ وكنت أعرف انه ليس عضوا فى تلك اللجنة بالذات ، وانما له حق حضور اللجنة المذكورة مستمعا ذون أن يسجل له طلب أو رأى . . . وبدأ على وجهه ما يشير الى الظن بأننى ربما أتهرب من الجواب على سؤاله ونهض على الاثر عزير فهمى - عضو اللجنة التشريعية - وهو من أعز أصدقائى ، ويعرف جيدا من قبل وضعى - على حقيقته - من تلك التشريعات ، وكان من أبرز الساخطين ، وأشد المقاومين لاي قيد على الحريات وهو بطبيعته يقاتل فى صف الحرية دائما ،

ويستعذب الاستشهاد في سبيلها - وصاح : انا عاصر في اللجنة التشريعية ومن حقى ان أسألك - واني أترك الحديث للمحضر الرسمي للجنة التشريعية بمجلس النواب - كي يعرف القارىء ومن ذلك المحضر ما يريد الوقوف اليه من حقائق .

جلسة لجنة الشؤون التشريعية

للنظر

في مشروعات القوانين الثلاثة

المقدمة من حضرة النائب المحترم اسطفان باسيلى

الرئيس : (عبد المجيد عبد الحق وكيل مجلس النواب ورئيس اللجنة التشريعية) .

الكلمة الآن لحضرة النائب المحترم اسطفان باسيلى مقدم الاقتراحات .

● اسطفان باسيلى يتخلى عن مقترحاته تقديسا لحرية الراى .

اسطفان باسيلى : انا قدمت هذه الاقتراحات لمشروعات القوانين للدراسة ، وراى حضرات الصحفيين على أن فى هذه الاقتراحات قيذا لحرية الراى ، كما بدا من راى بعض الزملاء هذا الراى أيضا ، ولما كنت لا أقل عنهم تقديسا لحرية الراى قررت استرداد الاقتراحات الثلاثة بمشروعات القوانين .

الرئيس : هل يرى أحد من حضرات الأعضاء الاستمرار فى نظر هذه الاقتراحات أو يتبناها ؟

الجميع : لا .

الرئيس : بناء على ذلك تطبقا للمادة ١١٥ من اللائحة (لكل

هذه قدم اقتراحا برفقة أو بقانون أن يسترده ولو كان ذلك أثناء المناقشة فيه إلا إذا طلب واحد من الأعضاء أو أكثر استمرار النظر فيه .»

أذن اللجنة قررت أنه ما دام مقدم الاقتراحات قد تنازل عنها أن تسقط هذه الاقتراحات ، وترى اللجنة عرض هذا على المجلس لإقراره .»

(وافقت اللجنة على أن يكون حضرة النائب المحترم عبد المجيد عبد الحق رئيس لجنة الشؤون التشريعية مقررا أمام المجلس) .»
● عبد الخالق عمر يطالب بعدم استصدار القوانين بمراسيم .»

عبد الخالق عمر (وفدى) أنا أرى أن تقرر اللجنة بأن تطالب الحكومة بوعده بأن لا تستصدر هذه التشريعات في غيبة البرلمان بمراسيم بقوانين .»

محمد زكي : (نائب مستقل) اللجنة لا تستطيع استصدار مثل هذا الاقرار اذ ليس في امكاننا أن نكلف الحكومة به .»

الرئيس : نحن كلجنة محال علينا موضوع المناقشة ، وصاحب الاقتراح سحبه وبالتالي سقط هذا الموضوع فليس للجنة أن تتكلم فيه .»

اسطفان باسيلى : حتى ولا تناقش فيه .»

● عزيز فهمى يطالب الحكومة بتصريح بأنها لن تصدر مراسيم بقوانين أثناء عطلة البرلمان عن الصحافة .»

الأستاذ عزيز فهمى (وفدى) : أشيع أن صدقا وأن كذبا أن الحكومة وافقت موافقة ضمنية على بعض ما جاء في مشروعات القوانين التى سحبها اليوم زميلنا الأستاذ اسطفان باسيلى وبما أن هذه الاشاعة تركت في نفوس بعض حضرات النواب المحترمين ،

وفقى الراى العام اثرا غير طبيعى لذلك يكون من المستحسن - ليما
أظن - لو تفضل أحد حضرات أصحاب المعالى الوزراء بتصريح
يثبت فى محضر الجلسة يطمئن اللجنة التشريعية ، وحضرات
النواب جميعا الى أن الحكومة لا تزمع إصدار مثل هذه التشريعات
بالذات أثناء العطلة البرلمانية فى صورة مراسيم بقوانين طبقا
للمادة ٤١ من الدستور ، وأنا واثق من أن الحكومة لن تلجأ الى
هذا .

● صاحب الذكريات يدلى بالتصريح المطلوب ...

حضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن :

« ان هذه الحكومة - وعلى رأسها مصطفى النحاس - ليست
أقل حرصا من أغلى غلاة المتحمسين لحرية الصحافة ، وتقديس
وسائلها ، وليس للأشاعات التى يرددها البعض - مفرضا فى
ترديدها - أى وزن فى تقديرها فهى لا تتصرف فى المسائل العامة
الا مبتغية الصالح العام دون غيره ، واذا كان حضرة النائب
المحترم اسطفان باسيلى قد قدم الاقتراحات بمشروعات القوانين
التي طرحت على لجننتكم فان الحكومة قد بسطت وجهة
نظرها فيها .»

« واذا كان حضرة النائب المحترم - يباغت من الصالح العام
وحده - قد بدا له أن يستردها فتقدير ذلك الى اللجنة أولا ثم
الى البرلمان ثانيا .»

● الحكومة لا يطوف بخاطرها استصدار التشريعات فى غيبة البرلمان ...

« اما ما أشار اليه حضرة النائب المحترم الدكتور عزيز فهمى
من سماع رأى الحكومة أو على الأصح بتعهدها فلم تجر التقاليد
بذلك فى مثل هذه الحالة ، ولكنى اطمئنه بأصبح عبارة أن هذه

الحكومة لا يمكن أن يطوف بخاطرها أن تستصدر تشريعات مثل ما عرض عليكم في غيبة البرلمان ، وتصرح بأنها لن تستعمل المادة ١١ من الدستور في هذا الشأن بالذات . والذي أقدره وأفهمه أن الرخصة الموجودة في المادة ١١ من الدستور لا تجيز ذلك ، على أنى أصارحكم أيضا بأن التشريع الثالث وهو الخاص - بالاجراءات الجنائية - لا يمكن لأحد أن يدعى أن فيه أساسا بالحرية من قريب أو من بعيد ، كما أننى اعتبر أن الصحفي الذى يقدر رسالته لا يمكن أن يتصور فيه أنه يستهدف أمل التراخى في محاكمته ، لأنه لا يمكن أن يطعن صحفى بأكثر من أنه حين يكتب - والطبيعى أن يكون مؤمنا بما يكتب وبصحة ما يكتب - ويقدر في الوقت ذاته أنه سيتراخى في الفصل فيما إثارة - أن رؤى اقامة الدعوى العمومية عليه - ولم أسمع عن أحد من حضرات ممثلى نقابة الصحفيين اعتراضا واحدا على هذا التشريع ، كما أن حضرة النائب المحترم الدكتور عزيز فهمى - في مجال غير هذا المجال - لم يطعن على هذا التشريع طعنا ذاتيا . لهذا أصرح بأن هذا المشروع وهو الخاص بالاجراءات الجنائية تعتزم الحكومة أن تتقدم به في هذه الدورة اليكم .

● الدكتور عزيز فهمى يشيد بالتصريح المثبت بمحضر الجلسة . .

الدكتور عزيز فهمى :

أشكر لحضرة صاحب المعالى عبد الفتاح حسن هذا التصريح وتفسيره للمادة ١١ من الدستور يبعث في نفوسنا كل الطمأنينة أى إن الحكومة لن تصدر أى تشريع في التشريعات سواء أكان خاصا بحرية الصحافة أو غيرها ومعالي عبد الفتاح حسن تكلم عن مشروع الاجراءات الجنائية وأننى لا أرى في نظر قضايا الصحافة على وجه الاستعجال ضررا ما .

الأستاذ محمد زكي : سأبيناه أنا .

حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح حسن :

« اذا كان قد بدأ للبعض بأن يصور الوزراء فوضع البعض منهم في قائمة ووضع الآخرين في قائمة أخرى فأننى اعتقد أن هذا الوضع غير صحيح لأننا كلنا في قائمة واحدة هي قائمة الشرف دون غيرها حيث نفهم الشرف ، وفي قائمة دعاة الحرية حيث نفهم الحرية ، ونحن دائما في صف الصالح العام دون غيره لهذا كنت معتزما - ان كنت استطعت أن ادرك هذا الاجتماع من بدايته أن « أقرر هذا بلسان رفعة رئيس الحكومة ولسان جميع الوزراء دون تفريق بين أحد منهم فنحن على رأى واحد ولن نختلف في هذا الشأن فاذا قلت أن أحد الوزراء في قائمة الشرف وقبل آخر أن يكون في صف الآخرين ويظل في منصب الحكم فانكم تهملونه بالكثير .

● الحكومة - وعلى رأسها النحاس - تقدر الحرية ، ولا نحن رأسها الا لارادة البلاد ..

« والحق الذى يقال ان هذه الحكومة على رأى واحد وفكرة واحدة في تقديسها للحرية وانه حين تتجلى ارادة البلاد فيكم انتم لا في أحد آخر تنزل على ارادتك لأنها لا تمنحني الا لارادتك ، وانتم الذين تمثلون ارادة الأمة ونحن عند مشيئتك لهذا حين قلت لحضراتكم ان المشروع الاول الذى وجه اليه من الاعتراضات ما وجهه أحد المعارضين الذى سمعته وكنت من الدعاة لسماعه وكنت محاولا في كل مرة أن أمنع ما يمكن أن يعوق كلامه - وانت تسمعنى يا دكتور عزيز الآن وتفهمنى - واذا كان هذا رأى ولا أقول أنه شأن يختلف عن شأن جميع حضرات الزملاء ، فانا واحد منهم أمثل فكرتهم جميعا دون تفريق أو تمييز لأحد منا على الآخر ، واذا كانت هذه الارادة قد تجلت فنحن عند ارادتك لا ننحرف

هنها ، ولا يمكن أن يصدق ما يتردد من الإشاعات من أن هذه التشريعات ستصدر وفي غيبة البرلمان على غير مشهود منكم وبمراسيم بقوانين خاصة بحرية الصحافة وقد أردتم أن أعيد هنا ذلك لهذا تعمدت أن أكون صريحا في الرد .

« أما فيما يختص بالمشروع الثالث فساكون صريحا أيضا حين أقرر أن في هذا المشروع خدمة للصحافة لأنه لا يجوز أن يقال للصحفي أنت تكتب ومؤمنا بما تكتب وتقذف في ذوى الصفة العامة ومن حقتك أن تقدم الدليل على صحة الوقائع ومع ذلك تطلب التراخي في محاكمتك .

« أننى أجل الصحافة ولم أسمع ممن اتصلت بهم من رجالها اعتراضا ما على هذا التشريع وان كانوا قد سلكوه ضمن التشريعات الأخرى إلا أنه لا يجوز أن تعم المعارضة على التشريعات كلها فهل يستطيع أحد من حضراتكم أن يقول في أن هذا التشريع وكل قوامه سرعة المحاكمة دون تحديد لآمد الفصل فى الدعوى ودون قيد على طريقة استمداد المحاكم للعناصر التى تكون على أساسها رأيها - هل يستطيع أحد أن يقول فيه مساسا بالحرية ؟

وهل الصحفي الذى يقدس رسالته يشفق من سرعة نظر الدعوى للفصل فيها ؟ فان كان الأحد من حضرات النواب رأيا آخر فيما أقول فانى على استعداد لسماعه ومناقشته .

« والحكومة تصارحكم بأنها عند الرأى الذى بسبطته من أنه اذا لم يتبن أحد من حضراتكم هذا المشروع فأنها ستتقدم به الى المجلس فى هذه الدورة وتطلب نظره على وجه الاستعجال ، وله الكلمة الأولى والأخيرة .

● يتبنى مشروع سرعة المحاكمة فقط . . .

محمد زكى (نائب مستقل) :

أطلب الاستمرار في نظر الاقتراح بقانون الخاص بالجرائم التى تقع بواسطة الصحف .

الرئيس :

بناء على ذلك قررت اللجنة نظره .

حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح حسن :

بعد استئذان حضرة الرئيس - أذكركم بأننا ناقشنا هذا المشروع ، وكان باقيا أخذ الراى ، وأنا الذى كنت طلبت أرجاء أخذ الراى .

الرئيس :

المشروع سبق مناقشته فى الجلسة الماضية ، واعتقد أنه لا داعى للمناقشة فيه وسأخذ الراى الآن » .

● موافقة اللجنة بالإجماع . . .

« أخذ الراى فاتضح أن الأغلبية تؤيد الاقتراح ، ووفق عليه بالإجماع » (عبد المجيد عبد الحق - محمود فهمى جنسدية - الدكتور - عزيز فهمى - ابراهيم مسكاوى - شفيق الديب - عبد العظيم عيد - عبده البرتقى - الدكتور حامد خليل الشريف - محمد زكى - مصطفى صبرى الشنوانى - محمد محمد قراءة - اسطفان باسيلى - عبد الخالق احمد عمر) .

ثم أسفرت مناقشة المشروع فى مجلس النواب عن الموافقة عليه بأغلبية ١١٦ صوتاً ضد سبعة أصوات (احمد أبو الفتوح - احمد حمادى - ابراهيم طلعت (وفديون) - ابراهيم شكرى (اشتراكي حزب احمد حسين) - الدكتور نور الدين طراف (حزب وطنى) محمد توفيق خشبة - على كامل كيلانى (الهيئة السعدية) .

ثم أقر المشروع مجلس الشيوخ بجلسته ١٩٥١/٨/٢٠ .

• • •

أفضل السارس :

● إلغاء المعاهدة ●

تمهيد :

● ظروف عقد معاهدة ١٩٣٦ وإلغاء الامتيازات الأجنبية ١٩٥٠ ●

في ٢٦/٨/١٩٣٦ تألفت جبهة مصرية مشتركة وقعت مع إنجلترا معاهدة من آثارها إلغاء الامتيازات الأجنبية التي كانت قائمة وبموجب تلك الامتيازات كان الأجانب يعفون من كافة الضرائب بمختلف أنواعها ويخضعون في التقاضي لمحاكم مختلطة من عناصر أجنبية ومصرية - ولكن اتفق في المعاهدة على قبول وجود قوات بريطانية قوامها عشرة آلاف جندي في منطقة القنال ووصفت بأنه ليست لها صفة الاحتلال - كما اتفق على أنه لا يجوز تعديل المعاهدة إلا بمحادثات تجرى بين الطرفين ، وأنه لا يجوز أن يكون لمصر عند قيام الحرب أو الإنذار بقيامها وضع يخالف وجهة نظر إنجلترا ، وعلى مصر أن تسعف الحليفة إذا وقع عليها اعتداء داخل الأراضي المصرية كما أنه ينبغي على إنجلترا إسعاف مصر برد العدوان الذي يقع عليها .

● وزارة النقراشي تطالب بتعديل المعاهدة ...

وفي ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٤٥ أرسلت وزارة محمود فهمي النقراشي ، مذكرة الى وزير خارجية المملكة المتحدة تطلب فتح باب التفاوض لتعديل معاهدة ١٩٣٦ وجاء في تلك المذكرة :

« واذا كانت مصر قد قبلت المعاهدة بكل ما اتطوت عليه من قيود تحد من استقلالها فلأنها كانت تعرف أنها قيود أملت لها ظروف وأحداث وقتية تزول بزوال هذه الظروف والأحداث التي قضت بقبولها » .

● وزارة النقراشي تطالب بأن تكون أحكام المعاهدة الجديدة غير

ماسة باستقلال مصر وكرامتها ...

كما جاء فيها أيضا :

« لذلك كان لزاما أن يعاد النظر في معاهدة ١٩٣٦ بعد أن نفذت الظروف التي فرضت عليها طابعا خاصا لكي تكون متماشية مع الحالة الدولية الجديدة فان أحكامها التي تمس باستقلال مصر وكرامتها لم تعد تساير الوضع الحالي » .

● وتحثكم الى مجلس الأمن ...

ولم تسفر المفاوضات عن نتيجة مما اضطرت مصر الى عرض الأمر سنة ١٩٤٧ على هيئة احتكام دولية هي مجلس الأمن الذي لم يستطع اتخاذ قرار في هذا الشأن .

● النحاس يعلن في عيد الجهاد الوطني ضرورة سقوط المعاهدة

والغاء اتفاقيتي حكم السودان ...

وفي ١٣/١١/١٩٤٨ (عيد الجهاد الوطني الممهد لثورة ١٩١٩) بزعامة سعد زغلول (أعلن مصطفى النحاس في خطبة القاها في تلك المناسبة ونشرتها صحيفة المصرى في ١٤/١١/١٩٤٨ بالمعنوان التالي : -

« النحاس يضع أسس سياسية في الداخل والخارج » .
« ضرورة إلغاء اتفاقيتي سنة ١٨٩٨ و ١٨٩٩ وإعلان سقوط
معاهدة ١٩٣٦ » .

« ولما تولى الوفد الحكم في ١٢/١/١٩٥٠ بدأت الوزارة
محادثات مع إنجلترا « بشأن تعديل معاهدة ١٩٣٦ » .

● النحاس في خطاب العرش سنة ١٩٥٠ يكرر ما سبق أن أعلنه
سنة ١٩٤٨ من الجلاء الناجز الشامل ووحدة مصر والسودان . .

وفي ١٦/١/١٩٥٠ عند افتتاح دور الانعقاد للهيئة النيابية ،
جاء في خطاب العرش الذي القاه رئيس الحكومة مصطفى النحاس
ما يأتي :

« وترى حكومتى ان معاهدة سنة ١٩٣٦ قد فقدت صلاحيتها ،
كأساس للعلاقات المصرية البريطانية ، وأنه لا مناص من تقرير
الغائها ، ولا مفر من الوصول الى أحكام جديدة ترتكز على أسس
جديدة تقرونها جميعا ، الا وهي الجلاء الناجز الشامل ، ووحدة
مصر والسودان تحت التاج المصرى » .

« وتعلن حكومتى أنها لن تحيد عن التمسك بهذه الأسس وتؤمن
إيمانا عميقا بأن الاعتراف بها من الجانب البريطانى أكبر ضمان
لاستتباب الأمن والسلام في ربوع الشرق الأوسط » .

« ومنتظر حكومتى أن يصل اليها في القريب ما يحقق تلاقى
وجهات النظر في هذا السبيل ، ويرضى رغبات شعب الوادى
المعز » .

● معاهدة ٣٦- تتعارض أحكامها ومواثيق الأمم المتحدة ، فضلا عن
تغير الظروف التي لا يستلزمها . . .

● النحاس يقول في خطاب العرش وجوب اعلان انتهاء الحكم الثنائى فى السودان ...

« ومهما يكن الحال فان حكومتى ماضية دون تردد او ابطاء فى تحقيق الأهداف الوطنية ، ولن تترك وسيلة الا واتخذتها للوصول الى غايتها ، بفضل تأييدكم ، وعون الأمة ويقظتها وفى طليعة هذه الوسائل اعلان انتهاء معاهدة سنة ١٩٣٦ استنادا الى تعارضها الواضح مع احكام ميثاق هيئة الأمم المتحدة ، فضلا عن تغير الظروف التى لا بست ابرامها ، وما يتبع ذلك من اعلان انتهاء اتفاقيتى ١٦ يناير و ١٠ يولية سنة ١٨٩٩ » الخاصتين بالحكم الثنائى فى السودان .

● النحاس يقول ان شعب الوادى سىيتفرغ للمساهمة فى بناء مجد الحضارة ، والوقوف الى جانب الديمقراطية ...

« وتأمل حكومتى أن يقدر الجانب البريطانى ما تجنيه الديمقراطية ، وما تكسبه قضية السلام العام من ارضاء شعب الوادى - مصره وسودانه - بالمبادرة الى اقرار مطالبه الوطنية العادلة ، حتى يتفرغ للمساهمة بنصيبه فى بناء مجد الحضارة ، والوقوف الى جانب الديمقراطية لخدمة السلام .

. . .

● النحاس ينفذ فى ٨/١٠/١٩٥١ ما وعد ، ويقدم مشروعات القوانين الى البرلمان ...

وفى ٨/١٠/١٩٥١ - بعد أن استطلت المحادثات تسعة عشر شهرا تقريبا دون جدوى لم يعد مناص من وضع حد للمسألة فتقدمت الحكومة بمشروعات قوانين :

١ - بانتهاء العمل بأحكام معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها وأحكام الاتفاق

الخاص بالاعفاءات والميزات التى تتمتع بها القوات البريطانية
الموجودة فى مصر .

٢ - انتهاء العمل بأحكام اتفاقيتى ١٩ يناير و ١٠ يولية سنة
١٨٩٩ بشأن ادارة السودان (فىلفى الوضع الذى كان قائما
من كون حاكم السودان لا بد وأن يكون انجليزيا يصدر بتعيينه
مرسوم ملكى « مصرى »)

٣ - تعديل المادتين ١٥٩ ، ١٦٠ من الدستور لتقرير الوضع
الدستورى للسودان وتلقيب الملك - ملك مصر والسودان .

٤ - نظام الحكم فى السودان (بتوحيد شطرى وادى النيل) .

وكان الاقدام على استصدار تلك التشريعات تعبيرا عن ارادة
للشعب تجلت بصورة واضحة وقاطعة .

وتلا رئيس الوزراء مصطفى النحاس البيان الخاص بذلك فى
مجلس النواب ثم فى مجلس الشيوخ فى مساء يوم ٨/١٠/١٩٥١ .

● وصوت لصاحب الذكريات يطلب نظر المشروعات على وجه
الاستعجال ...

ومن يستمع الى الشريط المسجل للبيان المذكور فى مجلس
النواب يلحظ صوتا جانبيا - هو صوت صاحب هذه الذكريات -
« تطلب الحكومة أن يكون نظر هذه التشريعات على وجه الاستعجال »
وكان الاتفاق تم على ذلك وفات رئيس الوزارة ذكره فى نهاية خطابه
ثم بادر النحاس بالطلب .

وقد استقبل البيان فى مجلس البرلمان بالتأييد الكامل .

ومن يطالع بعض الصحف يرى بوضوح نواب المعارضة يصفقون
مؤيدين وهم وقوف على الحافة العليا لمقاعدهم بمجلس النواب .

● إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا تقدم مقترحاتها بديلا للمعاهدة ...

وجاء في كتاب القانون الدولي العام للدكتور حامد سلطان طبعة ثانية يناير ١٩٦٥ ص ٢٩٣ ، ٢٩٤ ، ٤٩٧ ما يأتي :

« وفي ١٣/١٠/١٩٥١ قدمت إنجلترا وأمريكا وفرنسا وتركيا مقترحات مشتركة ترمي الى انشاء قيادة مشتركة تتولى الدفاع عن منطقة الشرق الاوسط توطئة لاحاق هذه القيادة بحلف شمال الأطلسي وتضمن البند الرابع من هذه المقترحات نصا يرمي الى تحويل القاعدة البريطانية القائمة على ضفتي القنال الى قاعدة عسكرية دولية .

« وجاء بالمذكرة الملحقة بهذه المقترحات انه في حالة موافقة مصر عليها فان الاتفاق الجديد يحل محل معاهدة ١٩٣٦ التي سوف تعتبر ملغاة بالرضا المتبادل بين طرفيها .»

● الحكومة الوفدية ترفض المقترحات لأن بها مساسا باستقلال البلاد ...

وقرر مجلس الوزراء في ١٤/١٠/١٩٥١ رفض هذه المقترحات رفضا نهائيا .

وجاء بالخطاب الذي أرسلته وزارة خارجية مصر الى السفير البريطاني :

« ان الحكومة المصرية لا يمكنها أن تنظر في هذه المقترحات أو في أية مقترحات أخرى لحل النزاع بين المملكتين ما دامت تحتل مصر والسودان قوات بريطانية ، كما ان مقترحات الدول الأربع لا تختلف في جملتها وتفصيلها عن المقترحات التي سبق ان قدمتها الحكومة البريطانية في ٢١/٤ ، ٨/٦/١٩٥١ وهي المقترحات التي رفضتها الحكومة المصرية بجملة وتفصيلا » .»

● موقف يذكر بالخير لعبد اللطيف طلعت كبير الأمناء بالقصر الملكي

● الملك نسق خطته مع الانجليز لمنع الغاء معاهدة ١٩٣٦

ومن الانصاف ان اسجل لعبد اللطيف طلعت كبير الأمناء بالقصر الملكي موقفا يقتضى الأمر قبل ذكره الاشارة الى أنه لم تكن تربطنى به صلة قبل تعيينى وزيرا ولكننى التقيت به غير مرة فى مسكنه فى صيف ١٩٥١ بالاسكندرية حين كان يعمل رئيسا للديوان الملكي بالنيابة - ولست انه يتحلى بصفات كريمة ، واخلاق نبيلة ، وانه مع قيامه بواجبه فى القصر الملكي كان فى الحقيقة لا يكن توقيرا للملك ، ونقل الى انه تلقى اثناء وجود الملك فى الخارج (صيف ٥١) أمرا لكى يتصل برئيس الوزراء ويبلغه بعدم اتخاذ اجراءات بشأن الغاء المعاهدة قبل عودة الملك من الخارج وكانت الانباء ترددت ان الملك قد نسق خطته مع الانجليز ، وقال عبد اللطيف طلعت انه قام فعلا بإبلاغ ذلك الى رئيس الوزراء .:

كما نقل الى انه سيعمل على تحسيس ما يعتزمه الانجليز ، وقال انه فكر فى ان يترك بطاقة لقنصل بريطانيا بالسفارة البريطانية لمناسبة تعيين القنصل ، وقدر ان السفير اذا علم بوصوله الى السفارة فانه سيعمل على مقابلته .

وفعلا تم ذلك وقابله السفير وأعلن اليه سخطه الشديد على النحاس وروى له - ما كنت اجهله تماما - من أنه (اى السفير) طلب مقابلة رئيس الوزراء على انفراد ، وفى الموعد المحدد وجد السفير ان ابراهيم فرج - وزير الخارجية بالنيابة - موجود مع النحاس . فقال السفير لرئيس الوزراء ما يفهم منه انه طلب مقابلة خاصة لا يحضرها احد ، فرد عليه النحاس بأنه عند وعده واضاف ان ابراهيم فرج يحضر بوصفه سكرتيرا خاصا للاجتماع ليدون ما يجرى اثناءه ، من حديث - وبقي ابراهيم فرج وأشار السفير البريطانى الى ان مجلس وزراء مصر ينقسم على

نفسه بشأن فكرة إلغاء المعاهدة ، ولم ولم تكن هذه المسألة قد أثرت مطلقا في مجلس الوزراء بعد وعلى أية صورة .

● النحاس يلفت نظر السفير الى أنهم يرتبون نتائج على اساس معلومات خاطئة . . .

واكد له النحاس ان المسألة لم تبحث لأنها لم تعرض وذكر النحاس للسفير ان المعلومات التي وردت اليهم غير صحيحة ، وانهم يبنون على مثل تلك الأنباء نتائج تكون بطبيعة الحال غير صحيحة .

ولما سمعت ذلك من عبد اللطيف طلعت استأذنته في ان انقل اقحواها النحاس الذي قابلته ورويت له ما دار بينه وبين السفير ، فظن ان ابراهيم فرج أفشى لى الحديث ، فأكدت له ان ابراهيم فرج لم ينقل الى شيئا ، وما كان من الممكن ان يفعل ذلك دون اذنه وعلمه ، وسردت عليه ما كان من تطوع عبد اللطيف طلعت لاعطائنا صورة لم يكن الانجليز في ذلك الوقت يعتقدون ان مثله يقف منهم ومنا هذا الموقف .

• • •

● وموقف يذكر بالخير للفريق محمد حيدر • •

— كما يقتضيني الانصاف ان اسجل — ان الفريق محمد حيدر — وكان قائدا عاما للجيش حين كنت وزيرا للحربية بالنيابة وصلته بالملك وطيدة وقوية — وحدث بعد عودة الملك من الخارج في نهاية صيف ١٩٥١ انه جاء ليبتدع ازمة مع الوزارة سعيا للتخلص منها قبل اقدامها على إلغاء المعاهدة وقابله الفريق حيدر — ولم يخالج الملك أدنى شك في أنه لن يفضى الى أحد بما يدور بينهما — وصارحه الملك بأنه سيؤجل مقابلة النحاس بضعة أيام ثم عين له

اليوم والساعة لتلك المقابلة ، وبأنه سيعمل على إثارة النحاس بطلب
إخراج بعض الوزراء .

● حيدر يفضي بما اعتزمه الملك ضد الوزارة ...

ونقل الى الفريق حيدر كل ذلك ، وبكافة تفاصيله ، وقلت
له هل هذا لعلمي فقط ؟ وما جدواه اذن أم الأفضل أن ينقل ذلك
الى النحاس . وعاهدته أن أطوى عن النحاس أنه هو الذى ذكره لى
فوافق ، وكنت عند وعدى .

● النحاس يعلم قبل مقابلة الملك - المسائل التى ستثار ...

وقابلت النحاس ، وقلت له ان الملك تعهد ان تتراخى
المقابلة حتى يتأول الناس التأخير ، وسيشير أثناء المقابلة طلباً
بالاستغناء عن مصطفى نصرت ، وعبد الفتاح الطويل الى آخر
ما سمعت من حيدر ، واقترحت على النحاس أن يسوق للملك
عند الإشارة الى مصطفى نصرت أن وزير الحربية يقوم برحلة في
الخارج يطوف فيها ببعض دول أوروبا لعقد صفقات أسلحة لازمة
للجيش ومعه لجنة من الضباط ، ووكيل المالية ، ومستشار من
مجلس الدولة وأنه اذا خرج من الوزارة فان الجيش سوف يفسر
الأمر على صورة وحيدة هي عدم الرغبة في تزويد الجيش بما
يحتاجه من أسلحة وستكون عاقبة ذلك وخيمة .

وأما من عبد الفتاح الطويل فأننى اقترحت على النحاس أنه
لا يمكن لرئيس الوزراء أن يتخلى عن أعوانه من أعضاء الوفد
القدامى والا تخلى عنه أمثال عبد الفتاح الطويل .

● النحاس يقول لى تليفونيا ((كله مضبوط)) ...

ثم حل الميعاد الذى قابل النحاس فيه الملك
وكنت بالقاهرة . وفى نحو الساعة الرابعة من بعد الظهر يوم

٢٤/٩/٥١ اتصل بى النحاس تليفونيا بمنزل صهرى وقال لى « كله مضبوط » وفهمت من هذه العبارة معناها ، واضاف ان الوزارة سيدخلها اثنان هما وكيل الشيوخ «حسين الجندى» ، ووكيل النواب «عبد المجيد عبد الحق» .

● ويعرض على وزارة الشؤون الاجتماعية

واستطلع رأى ان كنت أقبل أن أكون وزيرا للشؤون الاجتماعية - ومنصب وزيرها شاغر - فقلت له اننى فى الاسبوع الماضى عرضت اقتراحا فى مجلس الوزراء بان نضع جميعا استقالتنا بين يديك لتتصرف كيفما تشاء ، ولتعلم اننا جميعا معك سواء كنا داخل الوزارة ام خارجها ، ولكنه قال ولكنى أريد أن أعرف رأيك ، قلت موافق - قال « فؤاد » بجوارى اهو ، وانا قلت له قبل ما أسمعك انك ستوافق .

● علة عدول الملك عن معارضة إلغاء المعاهدة الى الموافقة

● مشورة من نجيب الهلالي بأن اقدام الوزارة على إلغاء المعاهدة هو حبل لعنقها

وسيقال اذا كان الملك قد نسق خطته مع الانجليز على اخراج الوزارة قبل اقدامها على إلغاء المعاهدة فما الذى غير الامر وجعله يوافق على ابقاء الوزارة وإلغاء المعاهدة .

والصحيح فى الامر أن الملك - وكان يختص نجيب الهلالي بثقته ويطمئن الى ذكاء مشورته - استطلع رأى الهلالي فأفتاه بأن الوفد لا يمكن أن تقدم وزارته على إلغاء المعاهدة وأنه (الوفد) يلوح بذلك حتى يخرج الملك أمام الشعب ويظهره بأنه يقف فى وجه ما أجمع عليه الشعب بكل فئاته ونصحه بتأجيل الأزمة مع الوزارة ، فإن اقدمت الوزارة على إلغاء المعاهدة - وهو فرض فى نظره - فيزيد الاحتمال - فان ذلك سيكون حبالا لعنق الوزارة تشنق بها نفسها ،

وليس من الصعب التخلص منها - بعد اقدمها على الغاء المعاهدة -
بصورة أو بأخرى .

والواقع أن الوفد في اقدمه على الغاء المعاهدة كان ينفذ عهداً
قطعه على نفسه من قبل ، وليس أدل على من الخطاب الذى القاه
رئيس الوفد في عيد الجهاد الوطنى (١٣ / ١١ / ١٩٤٨) وورد بتلك
الخطبة : تفصيل ما أجمله العنوان الذى سبقت الإشارة اليه .

● **تقييم الغاء المعاهدة في تقدير المستشار طارق البشرى ،
والصحفى حلمى سلام**

وإذا تأملنا أية دراسة موضوعية أو أى بحث يعاود على الهوى ،
نجد تقييماً صحيحاً لالغاء المعاهدة واشادة بهذا العمل - بالذات -
كما جاء بكتاب الهلال بالعدد الممتاز الصادر في نوفمبر سنة ١٩٧٢
لحلمى سلام ، وفيما سجله المستشار طارق البشرى في مؤلفه
« الحركة السياسية في مصر ٤٧ - ٥٢ طبعة ١٩٧٠ » .

* * *

● **الوفد في المعارضة وفي الحكم رايه واحد لم يتغير**

ولا جدال في أن وزارة النقراشى وكانت تضم الهيئات السياسية
من احزاب الاقلية قد أعربت رسمياً عن أن معاهدة ١٩٣٦ عقدت
في ظروف خاصة تغيرت ، كما أن الوفد الذى كان يمثل الاغلبية
أعرب في سنة ١٩٤٨ وهو في المعارضة عن وجوب الغاء المعاهدة
واتفاقيتى السودان ، ولذلك كان طبيعياً من وزارة الوفد - بعد أن
استطالت المحادثات المصرية - الانجليزية دون جدوى أن تستجيب
لارادة الأمة ، وأن تنزل على مشيئة الشعب ، وقد تجلت بصورة
أكيدة وصريحة فأقدمت على الغاء المعاهدة ، ولقى تصرفها صدى
من اقرار الشعب له بمختلف طوائفه وقبائمه .

* * *

دور وزارة الشؤون الاجتماعية

(بعد الفاء المعاهدة)

● **كان الهدف حرمان المسكرات البريطانية من الأيدي العاملة**
كان أهم ما اتجه إليه تفكيرى هو العمل على افقار المسكرات
البريطانية ، وتجريدها من عون العمال المصريين ، وتمجيزها على
امكان تدبير أمورها .

● **وكان الفضل لجميع العاملين بمصلحة العمل**
قد تم ذلك بعون الله ، وبفضل جميع القائمين بمصلحة العمل
فى ذلك الوقت من مديرها العام الدكتور حسن اسماعيل الى احدث
موظف فيها فان كان هناك فضل لأحد فى نجاح تلك المهمة فالفضل
يرجع اليهم .

وقد ورد بالتقرير المؤرخ ١٩٥٢/٢/٤ والمقدم من مصلحة
العمل الى وزير الشؤون الاجتماعية (بعد اقالة وزارة الوفد) -
ونشر نصه الدكتور محمد أنيس « فى حريق القاهرة » طبعة بيروت
سبتمبر سنة ١٩٧٢ ما يأتى :

« هذه هى الخطوط الرئيسية للمجهود الذى بذلته مصلحة

• بعض هيئات العمال التي
توجهت للترحيب بالمستر راجونات
مندوب مكتب العمل الدولي عند
وصوله الى مطار فاروق في ساعة
مبكرة من صباح امس .. وقد
حملت لافتات كتبت عليها
بالفرنسية عبارات الترحيب
« بالمستر راو مبعوث الحق »
ويحيى مكتب العمل الدولي
وعمال القنال يطالبون بالعدالة .



• الصورة العليا : فتمثل المستر راجونات راد عند زيارته صباح امس لمعالى عبد الفتاح
حسن باشا وزير الشؤون الاجتماعية في مكتبه بالوزارة ويرى المندوب في الوسط ووقف الى
اليمن مسيو چاله سكرتير المستشار القانوني لمكتب العمل الدولي .

(الأهرام ١٠/١٢/١٩٥١)



العمل في معالجة هذه المشكلة الكبرى ، وتود هذه المصلحة بهذه المناسبة أن تشيد بالروح العالية التي كانت رائد القائد الأعلى للحملة وهو حضرة صاحب المعالي عبد الفتاح حسن باشا وزير الشؤون الاجتماعية . فبفضل قيادته الحازمة استطاعت المصلحة أن تنجح في مهمتها السامية والشاقة وأن ترضى الله والوطن » .

● حضور لجنة تحقيق دولية

وصلت الى مصر في يوم ١٢/٩/١٩٥١ لجنة موفدة من هيئة العمل الدولية بناء على شكوى قدمتها في نوفمبر سنة ١٩٥١ بوصفها وزيرا للشؤون الاجتماعية بالنسبة لما صدر عن الانجليز ضد العمال المصريين في المعسكرات الانجليزية بمنطقة القنال - وكانت اللجنة برئاسة مستر راجونات راو المدير المساعد بهيئة العمل الدولية ، ويصحبه المسيو جاك سكرتيان الاستاذ بكلية الحقوق بجامعة لوزان بسويسرا بوصفه مستشارا قانونيا .

● استقبال اللجنة بالمطار

واستقبلت اللجنة بالمطار طوائف من العمال تحمل لافتات باللغة العربية ، واللغات الاجنبية مرحبة بها .

وطلبت من رئيس مجلس الدولة ندب أحد أعضاء المجلس الفنيين ليكون مندوبا عن مصر لدى اللجنة فأختير د . محمد زكي هاشم (وزير السياحة بعد ذلك) .

وأجرت اللجنة تحقيقا في الشكوى وانتهت من مهمتها في ١٢/١٢/١٩٥٢ وقدمت الى هيئة العمل الدولية تقريرها .

● تقرير اللجنة

وتبدأ قصة هذا التقرير في شهر نوفمبر ١٩٥١ ، فقد تلقت هيئة العمل الدولية في غضون ذلك الشهر شكوى من الحكومة المصرية تتهم فيها القوات الانجليزية التي تحتل منطقة القناة بخرق

صريح لحقوق الإنسان ، وأحكام الاتفاق الدولى الخاص بالسخرة ،

« وطلبت الحكومة المصرية الى الهيئة التدخل فى الأمر لصون السلام العالمى » وأيدت النقابات العمالية المصرية ذلك الطلب .

وقد نفى المندوب البريطانى فى جلسة عامة عقدها مجلس ادارة الهيئة جميع تلك التهم وأبلغ المجلس ان الحكومة البريطانية على استعداد لأن توفر لمندوبى الهيئة جميع التسهيلات للوقوف على الحقائق والوقائع بالسفر الى منطقة القناة اذا كانت الحكومة المصرية بوصفها صاحبة السيادة مستعدة لدعوة الهيئة الى ايفاد مندوبين عنها .

« وحين وجهت الحكومة المصرية تلك الدعوة اختار مستر « دافيد مورس » المدير العام لمكتب العمل الدولى ، مستر راو مساعد المدير العام للسفر الى منطقة القناة ، وكلفه بحث الموضوع .

وقد سحب مستر « راو » فى تلك المهمة مسيو جاك سكريتان المستشار القانونى للهيئة والأستاذ بجامعة لوزان .

ويقع التقرير الذى وضعه مستر « راو » فى ٣٨٠ صفحة وهو يتضمن نتائج التحقيق كما يضم وثائق رسمية وبيانات أدلى بها كثير من الشهود .

وساق مندوب الهيئة فى تقريره ، تفاصيل زيارته لمنطقة القناة من ٢ الى ٨ يناير الماضى كما تحدث فى اسباب عن اتصالاته بالسلطات المصرية والبريطانية .

● هجر العمال للمعسكرات أسبابه وطنية

وبعد أن أفاض مستر « راو » فى تحليل الموقف فى منطقة القناة بسط نتائج التحقيق الذى اضطلع به ، بمعاونة مسيو « سكريتان » فشرح الأسباب التى أدت الى هجرة العمال المصريين

على اوسع نطاق قائلا انها لأسباب كان للوطنية فيها نصيب كبير وهام .

ووصف « راو » بعد ذلك الاجراءات التى اتخذتها السلطات البريطانية لمواجهة هجرة الأيدى العاملة ، ومنها تشديد الرقابة على أماكن العمل وعلى حركات الأهالى واقصاء المشتبه فى أمرهم بعد التحقيق معهم .

وختم مستر « راو » تقريره قائلا : ويطيب لنا دون الدخول فى التفاصيل ، أن نلاحظ أن صرامة الاجراءات التى اتخذتها السلطات العسكرية البريطانية قد أثارت جوا ملؤه التوتر والجفاء الشديد والاستياء .

● الاستياء من تصرفات السلطات البريطانية

وفى أثناء التحقيق لمسنا هذا الاستياء فى عدة مناسبات ، كما لاحظنا أن السلطات البريطانية تعقبت فى بداية الأمر على الأقل ، رحيل الأيدى العاملة المصرية عن منطقة القناة ، فلا عجب إذن فى هذا الجو الشديد التوتر ، أن تعتمد السلطات المصرية الى الاحتجاج .

• • •

نادى الجزيرة :

● ندى الجزيرة كان رئيسه هو السفير البريطانى

كان الانجليز قد هدموا لنا كفر أحمد عبده بالسويس ، وكان ندى الجزيرة يرأسه السفير البريطانى ، ورئيسه الفخرى ولى العهد الأمير محمد على .

وكان المصريون غرباء فيه ولا يلتحق المصرى بعضويته الا اذا تزكاه انجليزى فرأيت أن اتصدى لأمرين :

أولهما - منع سباق الخيل وكان مقررا أن يجرى بنادى الجزيرة وحدد له موعد يوافق مناسبة خاصة لاحدى كرىمات الملك وتم منع السباق فعلا رغم المحاولات العديدة الضاغطة .

وثانيهما - الاتجاه لاقامة استاد رياضى مكان النادى وتقدمت الى مجلس الوزراء بمشروع مرسوم بالاستيلاء على نادى الجزيرة واعداده لأن يكون استاداً ، الذى كان مقررا اقامته فى مدينة الأوقاف وكان استصدار المرسوم المشار اليه لا يتصل بوزارة الشئون الاجتماعية وإنما يتصل بوزارة الاقتصاد التى يتولاها الدكتور حامد زكى الذى اقرنى ، وصدر المرسوم فعلا .

وكنى قد درست موضوع انشاء نادى الجزيرة ووجدت أن انشاءه صاحب تاريخ الاحتلال الانجليزى لمصر وأنه افصح فى مشروع انشاء النادى أنه للترفيه على جنود الاحتلال .

● حوار بسبب النادى

ونشرت جميع الصحف الصادرة يوم ١٤/١٢/١٩٥١ المشادة التى وقعت فى اليوم السابق (١٣/١٢/٥١) بينى وبين عبد السلام الشاذلى بصدد نادى الجزيرة اكتفى منها بجانب مما ورد بتلك الصحف :-

عبد السلام الشاذلى - جئت اليك وقد كنت قابلت فؤاد سراج الدين وفضل أن اتحدث معك فى شأن نادى الجزيرة ، فهذا النادى نادى عالمى ، وخسارة فادحة أن يفلق ولو زرتة لأدركت مدى الفائدة التى يجنيها منه المصريون .

عبد الفتاح حسن - وزير الشئون - أقول لك من قبل دخول فى مناقشة هذه التفصيلات ، أننا يجب أن نشعر الانجليز بأن موقفنا منهم فى حالة الغضب غير موقفنا منهم فى حالة الرضاء . وأؤكد لك

أن خصمنا يحترمنا اذا مارسنا حقنا في الغضب عليه ، ولا بد أنك تعلم أن تصرفاتهم تثير الزهد فيهم .

عبد السلام الشاذلي - اننا بهذه الطريقة سنخسر الفائدة التي بجنيها من النادي . . اسأل من تولوا وزارة الشؤون قبلك عن قيمة هذا النادي . .

● لا يمكن ترك نادي مصرى تحت الحماية البريطانية

وزير الشؤون - أنا لا أجادل في هذا . . ولكننا لا نقبل أن نترك ناديا انجليزيا تحت الحماية البريطانية يستغل فيه الانجليز ١٤٦ فدانا يمدون فيها أرجلهم في الوقت الذى ينسف فيه الانجليز كفر عبده ويشردون المصريين » .

..

● دور وزارة الحربية والبحرية (بعد إلغاء المعاهدة) :

● الاستغناء عن الخبراء الانجليز

كان بوزارة الحربية تسعة عشر خبيرا انجليزيا بمرتبات عالية، وأدركت بعد إلغاء المعاهدة أن الانجليز لن يمدونا بطبيعة الحال بقطع غيار ، ولا بخبرات فألغيت عقود هؤلاء الخبراء ، ولم أستشر أحدا في ذلك .

● غضب الفريق حيدر ثم رضاه . . .

وأرسلت كتابا بذلك الى الفريق محمد حيدر القائد العام للقوات المسلحة فاذا به بعد وصول الخطاب اليه يتصل بى ثائرا وهائجا - وكان وزيرا للحربية قبلى بسنين - وقال هو أنا كاتب أرشيف فى الوزارة ؟ وكنت قد درست أسلوبه فقلت له مهدئا الثورته : « فاضى افوت عليك » ، وكنت أعلم من دراستى له أن تلك الكلمة كافية لأن أعرف كيف سيتصرف فقال لى « أنا جاي حالا » ، وحضر معه ابراهيم جزارين - الضابط المختص بشئون الطيران فى

مكتبة ، ودخلا معا مكتبى بوزارة الحربية فقلت تسمح ان جزارين ينتظر قليلا ؟ فانصرف - وقلت لحيدر انت زعلان قال « جدا دى أهانة » قلت انا وزير وفدى ، ومدنى ، ومحامى قبل كده - ولم ارد احراجك او ان افقد صداقتك - وفكرت ان انا استشارتك اما ان توافقنى فتورط نفسك معنا ، واما ان تخالفنى فتكون صداقتنا هى الضحية ، وتعمدت ان اتصرف دون استشارتك حتى اذا عاتبك احدا امكنك ان تذكر ما تشاء تبريرا لموقفك او تنديدا بموقفى . . .

ولم اكذ اذكر ذلك حتى هب واقفا ، وقبل راسى ، وضغط على الجرس ، واستدعى ابراهيم جزارين الذى لم يكذ يدخل حتى قال له الفريق محمد حيدر ان الوزير اقنعنى ، وانا مش زعلان ، انا بخارج من عنده مبسوط جدا . . .



● استدعاء مبعوثى وزارة الحربية من انجلترا

وبعد ايام سمعت ليلا اذاعة ما دار فى مجلس العموم من ادلاء احد الوزراء بتصريح يفهم منه ان الجيش غير راض عن تهور الوزارة ، واقدامها على الغاء المعاهدة ، وأشار الى مبعوثى وزارة الحربية حاليا فى معاهدتهم البريطانية ، ولم اكذ اسمع من الاذاعة البريطانية ذلك حتى كلفت فؤاد الطودى - مدير مكتب وزير الحربية - فى ذلك الوقت - بأن يرسل اشارة عاجلة باعادة جميع مبعوثى وزارة الحربية الى بلادنا فى افواج بالطائرات ، وتم ارسال الاشارة فورا ، ونفذ القرار فعلا . . . وقلت فى ذلك الحين ما دام الأمر كما صوروه فى مجلس العموم تعريضا بالمبعوثين لديهم سنلحق ضباطنا فى أى معهد من معاهد الدنيا ما عدا انجلترا . . .

● وأمليت الخبر ونشره بالصحف

وعلى اثر ارسال الاشارة الى سفارتنا فى لندن اتصلت بكامل الشناوى فى الأهرام ، وأمليت عليه خبر مؤداه أنه علم من مصدر كبرى

في الحرية بأن جميع المبعوثين من وزارة الحربية سيعودون أفواجا بالطائرة الى مصر ردا على التصريح الذي أدلى به في مجلس العموم البريطاني - ونشر التصريح في صدر الاهرام وبصورة تبرزه - واتصل بي حيدر تليفونيا حين قرأ الخبر المنشور في الاهرام وقال: الكلام المنشور صحيح ؟

قلت له : « انا الذي أمليته بنفسى » - فقال « خلاص مش حا اسالك عن الأسباب » « أنا حبيت بس أعرف مين مصدر الخبر » ..



هدم ثكنات قصر النيل

• معالى عبد الفتاح حسن باشا
وزير الشؤون الاجتماعية ووزير
الحربية والبحرية بالنيابة يضرب
المضول الاول في هدم ثكنات
قصر النيل .

(الاهرام ١٠/١٠/١٩٥١)

* * *

(١٩٥١/١٠/٩) :

● وبالفاس هدمت اول احجار ثكنات قصر النيل

كنت وأنا تلميذ صغير أمر بثكنات قصر النيل - ومكانها حالياً
مبنى جامعة الدول العربية المجاورة لكوبرى قصر النيل - ثم لما

كبرت وأدركت أن تلك الشكنات كانت معتقلا لفريق من الوطنيين في ثورة ١٩١٩ ، وجدت تفسيراً لبغضى لتلك الشكنات فاشتقت حين توليت وزارة الحربية بالنيابة الى هدمها ، وكانت قد اخلت من قبل من الانجليز الذين عسكروا بمنطقة القنال - وكنت أعلم أن هناك معارضة في هدمها حين أراد عثمان محرم - وزير الأشغال - أن يزيلها ليحدث كورنيشا للنيل على طول امتداده وكلمت الفريق حيدر في شأن هدم تلك الشكنات فقال ان بجوارها قصر اسماعيل مشيراً بذلك الى عقبة تمنع الهدم ، كما قال ان الشكنات تشغلها مصلحة الارصاد الجوية ، ولم يتم بعد البناء الذي يجرى اعداده لها - والذي نقلت اليه فيما بعد في الطريق لمصر الجديدة - ثم توجهت الى تلك الشكنات بنفسى وعايبتها ووجدت أن ما تشغله الارصاد الجوية مكاتب بغير أدوات هامة ، وحددت موعداً للهدم ، وقلت للضباط الذين قابلونى هناك سأحضر فأسا ، وأبدأ بشخصى فى الهدم كرمز ليتم العمال الاجهاز على تلك الشكنات .

● عثمان محرم يشترك فى الهدم

واتصلت تليفونيا بعثمان محرم وزير الأشغال وحضر معى فى الميعاد المحدد ، وأمسك بفأس مثلى ، وهوينا على البناء الذى كان يرمز للكثير ، وتدل الصورة الشمسية التى نشرت فى صحيفة الأهرام بتاريخ ١٠/١٠/١٩٥١ على هذا المشهد الذى كان من بين إمانى حدثاً صغيراً ، وشاباً يافعا ، ثم من بعد ذلك وزيراً . . .



● اعداد منشور لالقاءه على المعسكرات البريطانية :

● تبصرة الجنود بمنشور فكر فيه مصطفى مرتجى

كان مصطفى مرتجى - وكيل وزارة الخارجية فيما بعد - يعمل بمكتب وزير الحربية وهو وطنى مخلص لبلده ، يتأجج حماسه

لوطنه ، واذكر أنه أشار على بأنه قد يكون من المصلحة تبصرة الجنود البريطانيين بأن كل هدف مصر أن تجعل الاستقلال حقيقة واقعة ، وأن تعيش في سلام مع كافة بلاد العالم ومن بينها إنجلترا ، وأنه لا مصلحة للجنود البريطانيين أن يعرضوا أنفسهم للخطر والهلاك في قضية بالنسبة لبلادهم خاسرة - واقترح أن يكتب بنفسه منشورا باللغة الانجليزية التي يجيدها ، وكتبه فعلا وفي هذا الاطار الرزين - وعرض أن يتولى القاءه على المعسكرات البريطانية من طائرة تحلق فوقها يقودها ، وهو أصلا ضابط جيش طبار ، معرضا نفسه لما قد ينجم من أخطار ، وكان ذلك في أواخر عهدي بالوزارة وحالت أقالمتها دون اتمام ما تقدم .

* * *

التفكير في تفجير توصيلات

المياه والكهرباء والمجاري

بالمعسكرات البريطانية :

● فكرة للدكتور حسن اسماعيل لتفجير توصيلات المياه ، والكهرباء ، والمجاري بالمعسكرات البريطانية

كان د . حسن اسماعيل مدير عام مصلحة العمل - حين كنت وزيرا للشئون - وتتبعها مصلحة العمل - وطنيا مخلصا ، وقضى سنوات في روسيا ملحقا في مفوضيتنا بها ، وكان من رجال الحزب الوطنى القدامى ، وتلقى دراساته العالية في ألمانيا ، وأسر الى بأنه يمكن أن يستقدم أشخاصا من البرازيل حيث يقيمون بعد هربهم من ألمانيا ، ويمكن أن يلحقوا ضررا اكيدا بتوصيلات المياه والكهرباء ، والمجاري بالمعسكرات البريطانية ان ظلت القوات العسكرية البريطانية تتركب رءوسها ، وسادرة في غيها ، وسمى لى شخصين واتصلت بابراهيم فرج وزير الخارجية بالنيابة ، وطلبت

من الوزير أن يرسل الى ممثلينا بالبرازيل لاستقدام الشخصين المشار اليهما وقلت له أنهما خبراء يلزم الاستعانة بهما في بعض الشئون المتصلة بالوزارة التي أتولاها ، وأرسلت تلك الإشارة فعلا في يناير سنة ١٩٥٢ ، ثم حرقت القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢ ، وأقيمت الوزارة في ٢٧/١/١٩٥٢ فلم يحضر الشخصان المطلوبان .

● تقرير الدكتور حسن اسماعيل بتحديد الملكية الزراعية سابقاً على جميع المقترحات

وأسجل في هذه الذكريات أنه أتيحت لى في عام ١٩٥٨ فرصة الاطلاع على نسخة من تقرير مفصل مطبوع مودعة مكتبة ليان طرة بمصر ، كان قد قدمه الدكتور حسن اسماعيل الى الحكومة منذ سنوات طويلة وأورد فيه النظام الزراعى فى الاتحاد السوفيتى - بما له وعليه - بحيدة الدراسة العلمية الواعية ، واقترح فى التقرير ألا تتجاوز الملكية الزراعية الخاصة فى مصر مائتى فدان ، وكان اقتراحه فى هذا الشأن سابقاً ببضعة سنوات لكل الاقتراحات التى كانت قد قدمت بعد ذلك فى مجلس النواب أو مجلس الشيوخ .



● خطاب لعمال القنال الأبطال والسكان الأحرار

السفر الى بور سعيد :

فى ١٨/١٢/١٩٥١ سافرت الى بور سعيد وألقيت الكلمة التالية :

« أتيحت لى عن طريق الاذاعة فرصة التحدث من القاهرة الى عمال القنال الأبطال ، والى سكانه الأحرار ، وقد فاجئتني الاذاعة فى بور سعيد حيث سعدت بزيارتها، وشرفت بالقدوم اليها، ولست أملك من العبارات ما يصلح للتعبير عن شعورى ، ولكنى أستطيع أن أعطى صورة عاجلة لهذه الزيارة . »

« لقد قمت أمس عقب وصولي بزيارة المستشفى الأميري وطلعت بالمصابين الذين يعالجون فيه من الجروح التي أحدثها بهم الطفلة اليتيمة ، وواسيتهم . . . استغفر الله بل وشكرتهم باسم رفعة رئيس هذه الحكومة وباسم حضرات زملائي جميعا ، وساهمت بوصفي وزيراً للشئون الاجتماعية في تقديم بعض ما يشير الى الشكر والعرفان بالجميل . »



● تنافس الشباب على التبرع بالدماء

« كما زرت بالمستشفى الأميري مركز نقل الدم وشاهدت تنافسا من شبابنا الطاهر على تقديم دمائهم الغالية ، ويبسودو على وجوههم البشر ويفيض من قلوبهم الرضاء ، وقابلت بعد ذلك حضرات رؤساء نقابات العمال ، واستمعت الى ملاحظاتهم وفصلت فيما عرض على من أمور وشئون ، كما زرت مكتب العمل وسرني ما شاهدت من اقبال الموظفين على عملهم بروح وطنية عالية ، واخلاص متين مكين ، وبعد ظهر أمس زرت مؤسسة البنين ومؤسسة البنات للأطفال ، وسوف أعالج أمر هاتين المؤسستين بما تستحقان من عناية على أسرع وجه . »

« وقد اتصلت بالقاهرة صباح اليوم تليفونيا لهذا الشأن ، ثم قصدت قسم ثاب ووزعت بعض الاعانات المؤقتة على أسر الشهداء بيور سعيد ، ومما يدعو الى الاعجاب أن علائم الرضا بادية على وجوه تلك الأسر ، لأنها وان كانت قد حزننت لفراق أحباءها وشاظرتها الأمة حزنها ، الا أن تلك الأسر قد أرضاها أنها قدمت الأحباب فداء لهذا الوطن العزيز . »

« وزرت بعد ذلك ثكنات بلوكات النظام وسرني أن معنويتهم عالية جدا ، وشعورهم بالواجب الوطني يتجلى لكل من يزورهم ، أو

يشاهددهم ، فبارك الله في ضباطنا ، وبارك الله في جنودنا ومختلف طوائفنا .

« أما اليوم فقد زرت مبرة محمد على الكبير ، وجمعية الاسعاف وجمعية الصليب الأحمر والجمعية الخيرية الاسلامية ، والجمعية الخيرية القبطية ، وجمعية الاحسان النوبية ، ومبرة رمسيس ، ومدرسة البنات الثانوية التابعة لجمعية مساعدة الفقراء الاسلامية . »



● المواطنون يمنعون المواد التموينية من الوصول للمعسكرات البريطانية

« ثم زرت الاسماعيلية ، وكان المواطنون في الشرقية يطلقون الدجاج من أقفاصه ويهشمون البيض ويعملون غاية الجهد لكي يحولوا دون وصول التموين الى المعسكرات البريطانية . »

● دور الطوائف المختلفة في معركة الكفاح

وكان للمحاميين دورهم ولا بد وأن أسجل للمحامى عبد الحميد صادق - وهو من أهالى الاسماعيلية وينتمى للهيئة السعدية ، ولأن كانوا يعملون معه دورهم في معركة الشرف والكفاح ، ولعله لا ينسى أنه حين تسلم أسلحة عن طريق وزير الشؤون الاجتماعية (صاحب هذه الذكريات) ورغب فى أن يسلمنى كشفا بأسماء الذين أخذوا الأسلحة أبيت أن أتسلم كشفا أو أطلع على أسماء - فلما أعفيت وزارة الوفد من الحكم وطالبه على ماهر بذكر أسماء الفدائيين استطلع رأى ، رجوته ألا يكشف أحدا بالأسماء حتى لا يحصل بأصحابها خطر أو ضرر .

وحيثما وجهت النظر شطر أية طائفة من المواطنين عمالا ، أو فلاحين ، وتجارا أو محامين ، وأطباء ورجال شرطة أو رجال جيش

رسميين وغير رسميين فان أية عبارة تقصر عن أن تبلغ مستوى ما بذله الجميع دون من على وطنهم ، بل تنافس الكل في اعلاء كلمة بلادهم ومكافحة المحتل لاجلائه عن أرضهم — وكادت مصر أن تحقق أملها لولا ما دبر لها لتعويق سعيها — وكانت حريق القاهرة .

● حرق كنيسة السويس واخوان الحرية

وفي ١١/١/١٩٥٢ زرت السويس — وكان قد وقع على كنيسةها يوم ٤/١/١٩٥٢ اعتداء شنيع وأهينت مقدساتها ، وسفك دم بعض الأقباط ورأيت من واجبي التوجه الى السويس لأتقصى بنفسى حقيقة ما وقع ، وتبين لى أن جماعة اخوان الحرية (وهى جماعة خارجة على الوطن — مدفوعة من الأجنى وممولة منه) هم الذين ارتكبوا الحادث ، واستهدفوا به اندلاع فتنة بين الأقباط والمسلمين تكون لها آثارها فى تفريق الشمل ، وتمزيق الوحدة الوطنية واخماد جذوة الشعور المتقد ، والحماس المشتعل ولم أكد أرجع الى القاهرة حتى طلبت من مجلس الوزراء اصدار قرار بغلق جميع نوادى تلك الجماعة وحلها وتم ذلك فوراً .

● النحاس يزور غبطة البطرك ، ويخمدان الفتنة

وقصد رئيس الوزراء مقر قداسة البابا وتحدثا معا على ضوء ما تجلى من حقائق وأخمدت الفتنة — وقد فصل ذلك الدكتور محمد أنيس فى كتابه حريق القاهرة — طبعة بيروت — ونشر الوثائق المتصلة بالموضوع وبدورى فيه .

● الحرية المطلقة فى عهد حكومة الوفد

والدين لم يعيشوا الفترة التى أعقبت إلغاء المعاهدة (٨/١٠/١٩٥١) الى أن أقيمت وزارة الوفد من الحكم (٢٧/١/١٩٥٢) لو رجعوا الى الصحف التى كانت تصدر فى تلك الأيام لتجلى لهم أن الحرية المطلقة كانت تغل الجميع .

● الوحدة الوطنية كانت قائمة

وان وحدة الشعب كانت حقيقة واقعة بمختلف فئاته وهيئاته شعبية ورسمية ، وان كفاح المستعمر كان رائد الجميع ، وان محافظات القنال الثلاث (بور سعيد والاسماعيلية والسويس) كانت لها الصدارة فيما قدمت من تضحيات ، ولم ترض على الوطن بنفس او نفيس - يستوى في ذلك الرجال والنساء - ومن كانوا في سن الشباب ومن جاوزوا تلك السن والذي يؤرخ لهذه الفترة لا يعرف كيف يبدأ وبمن يبدأ .

● دور رجال الشرطة

● مصطفى رفعت يقول : « نموت ولا نسلم »

وهل يمكن ان ينسى دور رجال الشرطة وموقفهم - وعلى الاخص من كان منهم في محافظة الاسماعيلية يوم ١٩٥٢/١/٢٥ حيث صبت عليهم نيران المدافع وطلب اليهم الاستسلام فأبوا وقال احدهم مصطفى رفعت (مدير امن محافظة السويس فيما بعد) نموت ولا نسلم ، ولكم ان تتسلموا جثتنا - واتخذت الدولة من هذا اليوم عيداً للشرطة تحتفل بحق بأمجاد الشرطة في سبيل الذود عن حمى اوطانهم ؟

● دور رجال القضاء :

● طرخان نوح يهرب الأسلحة

وهل يمكن ان ينسى رجال القضاء الذين ساهموا في تهريب الأسلحة للمكافحين وأذكر كمثال طرخان نوح نائب نيابة بور سعيد فقد حمل الأسلحة في سيارة النيابة بحجة اضطراره للذهاب لعمل اقتضاه السفر الى الاسماعيلية . . ؟

● الاذاعة المصرية ، وأحمد سعيد

وهل يجوز أن يسقط من الحساب دور الاذاعة المصرية فقد كانت تذيع من مواقع اطلاق النار على المعسكرات دوى القنابل تطاق على المعسكرات وتولى ذلك أحمد سعيد ؟

● الشهيد : نبيل منصور

وهل يفوتنى ذكر نبيل منصور التلميذ الصغير الذى دفع حياته مننا لاشتراكه فى الهجوم على المعسكرات ، وتسلى بجسمه النحيل ، وقلبه الكبير ليقص الاسلاك ليمهد الطريق للمكافحين فخر صريعا برصاص الانجليز . ؟

* * *

الفصل السابع :

● من مجلس الوزراء ●

● حظر الترقيات الاستثنائية ●●●

● في أول جلسة حضرتها لمجلس الوزراء تمت الموافقة على مشروع الموظفين (٢١٠ لسنة ١٩٥١) ، وقد حظرت فيه الترقية الاستثنائية ، وكانت الترقية بالأقدمية المطلقة في الدرجات الكتابية حتى الرابعة ولا يجوز التخطي الا في حدود وبقيود ، وعدل المشروع في البرلمان بحيث خصصت نسبة للترقية بالاختيار ، واشتمل على قواعد وضمانات على النحو الذي صدر به .

(٥٩) (٥٨)

● لجنة لبحث موضوع مجلس الدولة ●●●

● النحاس يقر عدم المساس بمجلس الدولة ●

وأشار رئيس الوزراء في تلك الجلسة الى أن هناك لجنة لبحث موضوع مجلس الدولة وأنه رأى ضمي الى عضويتها . . ولم يكن لي أي علم سابق بهذا الشأن - وفهمت أن اللجنة مؤلفة من عبد اللطيف

محمود وزير الزراعة ، والدكتور حامد زكى وزير الاقتصاد -
وقصدت مكتب وزير الزراعة في بولكلى في مساء السبت التالى
بحيث اجتمعنا ، وفهمت الاول مرة أن هناك تفكيراً للنظر في إعادة
تشكيل مجلس الدولة ، ولم أكد أسمع الفكرة حتى قلت أنه
لا يمكن أن أتصور أن هذا يقع أو يتم ، ووافق الوزيران الآخران ،
وانما عهدا الى أن أتولى ابلاغ رئيس الوزراء بالرأى ، وسرت مع
د. حامد زكى في طريقى الى سان استفانو حيث كان يقيم مصطفى
النحاس •

ولما قابلت رئيس الوزراء نقلت له ما انتهت اليه اللجنة فوافق
دون تردد - وبعد ذلك قال له الدكتور حامد زكى أن هناك مذكرة
بترقية محمد حلمى - مندوب الحكومة فى البورصة الى الدرجة
الأولى بصفة استثنائية - وكان الدكتور حامد زكى يتولى وزارة
المالية بالنيابة لغياب وزيرها فؤاد سراج الدين فى أجازة للعلاج -
وكانت تلك المذكرة معدة قبل أن يتولى الدكتور حامد زكى أعمال
وزارة المالية - ولم يكذ رئيس الوزراء يسمع د. حامد زكى عن
تلك المذكرة حتى بدا عليه ما يشير الى موافقته على ما تضمنته
مذكرة المالية .»

فلما عقد مجلس الوزراء فى صباح اليوم التالى ،
وتلا رئيس الوزراء من رول الجلسة موضوع تلك المذكرة وعقب
يقوله « الترقية الاستثنائية مطلوبة من الدرجة الثالثة للدرجة
الأولى - وأنه يقترح أن تكون الترقية الى الثانية » فاستأذنت فى
الكلام - وقلت أن مجلس الوزراء قد أقر فى الأسبوع الماضى مشروع
إقانون الموظفين وهو يحظر الترقيات الاستثنائية ويعتبر مشروع
القانون فى مراحله الأولى قراراً من مجلس الوزراء فكيف يجوز لنا
أن نقر شيئاً فى الأسبوع الماضى ثم نخرج عليه فى الأسبوع الذى
يليه - وهم الدكتور عبد الجواد حسين وزير الصحة بالكلام فطلب
منه رئيس المجلس التريث وقال له « ده كلام فى القانون انتظر حتى

ينتهى الكلام » وأكملت التدليل على وجهة نظري ، وانتهيت الى طلب رفض الموافقة على المذكرة فقال رئيس الوزراء « انه لا يقرنى على الرفض انما يقترح سحب المذكرة ليتولى تقديمها الوزير الاصلى عند عودته اذا اراد ، وتم ذلك ، وشعرت بالغبطة واذا بى اطالع فى احدى المجلات الصادرة بعد ذلك خبرا يشير الى المسألة ، والى معارضتى لفؤاد سراج الدين فى تلك المذكرة وقابلت مصطفى النحاس ، وسألته ان كان قد اطلع على المجلة ، وأضفت انى كنت اعتقد ان مداولات مجلس الوزراء أشبه بمداولات القضاء يحتدم الراى ثم ينتهى الى قرار يذوب معه راى اقلية فى الاغلبية ، ويصبح القرار هو قرار المجلس ، وهو أشبه بحكم المحكمة ، واستأذنته فى أن أشير فى مجلس الوزراء الى مسألة نشر المسألة فنصحنى بالسكوت ، ولما عقد مجلس الوزراء جلسته أثارها منها الى انه لا يجوز أن تكون مناقشات مجلس الوزراء موضع حديث خارج المجلس .

● زيادة تذكرة الأتوبيس مليمين ومناقشة فى مجلس الوزراء . .

● طلب إسقاط الالتزام . . .

وحدث أن عرضت مذكرة من وزارة الشؤون البلدية والقروية - وكان يتولاها ابراهيم فرج - بزيادة ثمن تذكرة الأتوبيس مليمين ، واستأذنت من رئيس المجلس فى التأجيل للدراسة واذن ، واجل الموضوع اسبوعين ، وخلالها درست التزام شركة الأتوبيس ، واطلعت على الأوراق المتصلة بالموضوع لدى مستشار الراى لوزارة الأشغال (اسماعيل ثروت) .

وفى الجلسة المحددة تكلمت طويلا وانتهيت الى طلب إسقاط الالتزام لتتولى الحكومة ادارة المرفق - وذكرت صراحة ان رفع ثمن تذكرة الأتوبيس قد يليه رفع تذكرة الترام - وكان عبد الحميد

الوكيل - صهر مصطفى النحاس - مستشارا لشركة الترام - فاذا بمصطفى النحاس يقول بصوت عال انا لا يهمنى عبد الحميد الوكيل او غير عبد الحميد الوكيل ، وانت طلبت التساجيل ، ووافقت ، وانا اسمع كلام كل منكم ، ولا ابدى رأيا الا بعد ان اسمع جميع آرائكم ، فماذا تطلب منى اكثر من ذلك !

واذا بفؤاد سراج الدين يتدخل ويقول لدى اقتراح اوفق به بين جميع الاعتبارات ، ولم اكد اسمع ذلك حتى اغلقت حافظتى وقلت انا اعترض فاذا بفؤاد سراج الدين يقول بكل هدوء - يا عبد الفتاح - انت تكلمت طويلا فى موضوع ليس متصلا بوزارتك ، واستمعنا لك كلنا فى هدوء وفى مقدمتنا رئيس الوزراء فهل يصح ان تعترض على رأى لم تسمعه بعد ، واشهد اننى خجلت من تصرفى ، فجلست وقال ان « عبد الفتاح » يخشى ان تول الزيادة المقترحة الى الشركة ، وانا معه ، ولهذا اقترح ان يتكون للزيادة صندوق خاص يصرف منه على وسائل تحسين المرفق ، ومن بين وسائل التحسين انشاء محطات بمظلات للركاب ، وانتهى مجلس الوزراء الى الموافقة على مذكرة الشئون البلدية والقروية وطبقا لاقتراح فؤاد سراج الدين »



● عثمان محرم اب لكل مهندس ...

وفى حركة بوزارة الاشغال عرضت الوزارة مشروع مرسوم بتعيينات وترقيات وجاءت الينا قبل عرض الحركة شكائى فاستأذنت فى تأجيل نظر الحركة . ولكن عثمان محرم قال موجهما الكلام « انت مهندس » ؟ قلت لا قال انا اعرف المهندسين واحدا واحدا - والمهندس الذى يدعى انه مظلوم ويخشى ان يركل بابى بقدمه ويواجهنى باننى ظلمته جبان - وقلت طالما ان الحركة تصدر بمراسيم ، وتعرض على مجلس الوزراء فلكل وزير حق المناقشة

والأ كان العرض بلا جدوى - وتاجلت الحركة مرتين ثم أقرت بعد
كما هي .

• • •

● حركة قضائية كادت لا تصدر بسبب حرص النحاس ، والتزامه واجب انصاف القضاة ...

وفي حركة قضائية - كان قد اتصل بى قبل عرضها أحد من
كان لهم فضل على ممن دربونى على عملى فى حدائة عهدى بالنيابة،
وفهمت منه أن غبنا لحقه اذ كان ينبغى تعديل أقدميته قبل اجراء
الحركة فأثرت المسألة - وكان وزير العدل هو محمد محمد
الوكيل - وقدمت للمسألة المثارة بأنى لو كنت بقيت فى وزارة
العدل - وكان وزيرها هو محمد محمد الوكيل لما وجدت كثيرين
مثله عدلا والتزاما للحق ، وهاج النحاس ، وقال « الحركة مش
طالعة الا لما نبحث المسألة » ، ولم يكن يعرف الشخص الذى
أثرت مسألته ، واستدعى الى مجلس الوزراء محمد زكى شرف -
مدير عام التفتيش القضائى ، ومعه سجل الأقدميات - والتزمت
الصمت عند قدومه حتى لا يعرف السبب فى استيضاح المسألة
منه - وقدم بيانا من واقع السجلات وانصرف - وأقرت الحركة
القضائية بوضعها الذى كانت معروضة عليه .

• • •

● اليونان تقدم أوراق اعتماد سفيرها بلقب مك مصر قبل تعديله ...

وبعد أن تم تلقيب الملك - ملك مصر والسودان - بنساء على
التعديل الذى أدخل على الدستور وتمت الموافقة عليه فى
٥١/١٠/١٦ ، ٥١/١٠/١٥ عند الموافقة على إلغاء المعاهدة -
تقدمت اليونان بأوراق اعتماد سفيرها فى مصر باللقب قبل تعديله .

وكان من بين الموافقين على قبول الأوراق بهذه الصورة الدكتور طه حسين معززا رأيه بأن اللقب القديم كان يتضمن بالإضافة إليه أنه أيضا حاكم ... و ... و ... ونطق كلمة حاكم بالفرنسية وكنت من بين المعارضين بشدة أن تدخل تعديلا على الدستور ثم نرضى بقبول أوراق اعتماد سفير باللقب الأول - ولما احتدم النقاش انتقل « النحاس » من كرسيه ، وجلس بعيدا عنه ، ووجه الكلام بصوت عال الى الدكتور طه حسين وأعاد كلمة حاكم بالفرنسية . وقال « هي الدنيا حاتخرب لما اليونان ما تقدمش أوراق اعتماد سفيرها ، وازاي نعدل الدستور ، ونوافق على الخروج على نصه » وانتهت المناقشة الى وجوب رفض قبول أوراق اعتماد سفير اليونان الا اذا كانت باللقب الجديد .

• • •

● سند مصر في منع سفن اسرائيل من المرور ...

وحدث أن مجلس الأمن كان قد أصدر قرارا بالسماح للبواخر الاسرائيلية بالمرور في القناة فأريد أن تكون هناك حجة لا تدحض لرفض تنفيذ القرار - وتم الاتفاق مع المملكة السعودية على أن تتخلى عن إحدى جزرها الى مصر بحيث تكون سيادة الدولة على مياهها في حدود المسافة المعترف بها دوليا - وتذرعنا بأن الهدنة لا تنهى حالة الحرب ، ومن حقنا أن نسيطر على مياهنا الإقليمية واذ كان ميناء ايلات على مسافة أقل من المسافة المقررة دوليا من الجزيرة المشار اليها فمن حقنا أن نمنع المرور في تلك المياه .

● الدكتور حامد سلطان يسجل في مؤلفه موقف وزارة الوفد من مرور سفن اسرائيل ...

وايضاحا للمسألة أنقل عن كتاب القانون الدولي العام للدكتور حامد سلطان أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام بكلية الحقوق جامعة القاهرة - طبعة ثانية يناير سنة ٦٥ ما يلي :

« كانت وزارة البحرية والبحرية (مصلحة الموانئ والمناظر)
قد أعلنت في ١٩٥٠/١٢/٢١ ان منطقة المياه الساحلية الواقعة
غرب الخط الموصل بين « رأس محمد » ، « رأس نصراني » منطقة
ممنوعة لا تجوز الملاحة فيها وأرسلت المنشور رقم ٣٩ لسنة ١٩٥٠
لجميع شركات الملاحة وللقنصليات الأجنبية في مصر وحاصل ما ورد
بالمنشور المذكور :

● منع سفن إسرائيل من المرور وإطلاق النار عليها . . .

(أ) منع السفن الحربية الاسرائيلية بالقوة بإطلاق النار عليها
إذا لم تدعن الأمر الصادر اليها بعدم المرور في المنطقة الميئة في
المنشور المذكور .

(ب) تضبط السفن الاسرائيلية التجارية وتحتجز إذا حاولت
المرور في المياه الإقليمية المصرية بما في ذلك مدخل خليج العقبة .
(ج) يتحقق من حالة ووضع السفن الحربية والتجارية
الأجنبية المحايدة قبل السماح لها بالمرور بمدخل خليج العقبة -
والسفن الحربية المصرية اتخاذ الاجراءات اللازمة في هذا الشأن .

● حادث السفينة البريطانية ، واحتجاج السفير . . .

وحدث في ١٩٥١/٧/١ أن خالفت السفينة الانجليزية
(امباير روش) التعليمات المشار اليها فأوقفتها السلطات المصرية
السفينة وحجزتها أربعة وعشرين ساعة ، ووضعت حرسا عسكريا
على ظهرها - واحتجت السفارة البريطانية في ١٩٥١/٧/١١
« د . د . حامد سلطان أستاذ ورئيس قسم القانون الدولي العام
بكلية الحقوق جامعة القاهرة في مؤلفه « القانون الدولي العام » »

● دكتور وحيد رافت يصوغ بكفايته الممتازة الرد على الاحتجاج

● والنحاس يشدد عبارة فيه . . .

وعهدت وزارة الخارجية المصرية الى مستشارها الدكتور
وحيد رافت باعداد رد على الاحتجاج فأتى ذلك بكفاءته الممتازة
ودعى للحضور الى مجلس الوزراء لتلاوة مشروع الرد على المجلس
اثناء انعقاده - ولم يعقب أحد من الوزراء على مشروع الرد
الا مصطفى النحاس رئيس الوزراء اذ رأى تشديد احدى العبارات
الى ما هو أكثر عنفا وتم ذلك فعلا - ومن العجيب أن تصدر احدى
الصحف في اليوم التالي متضمنة الزعم بأن الرد الذي عرض على
مجلس الوزراء خفف مصطفى النحاس رئيس الوزراء من لهجته .

● اقتنعت السفارة بالرد ، وسجلات رسميا حقوق مصر . . .

والمهم في الأمر ((أن انجلترا بعد أن تالقت الرد على احتجاجها
كتبت السفارة في ١٩٥١/٧/٢٩ الى وزارة الخارجية المصرية
بأنها ستراعى الاجراءات عند مرورها بالمياه الإقليمية المصرية ،
وبهذا تكون المملكة المتحدة قد اعترفت بأن موقف مصر في خصوص
الملاحه في مضيق تيران وخليج العقبة مطابق لأحكام القانون
الدولى) ص ٦٤٥ بند ٧٣٩ من المرجع المشار اليه) .

ولا يفوت النظر أنه لكي تمتد سيادة مصر على المياه الإقليمية
بحيث تسيطر على السفن المتجهة الى ميناء ايلات الاسرائيلية
اتفقت مصر مع المملكة العربية السعودية على أن تحتل مصر وتضع
يدها فعلا على جزيرتي تيران ، وصنافر (الماوكتين للسعودية)
والجزيرتان المذكورتان تنحكان في مداخل خليج العقبة .

• • •

ومن الأمثلة السابقة - ولها أشباه ونظائر عديدة - يمكن القول بأن المناقشة في مجلس الوزراء كانت تسودها روح الفريق - ومهما اختلفت الآراء ، واحتدمت المناقشات ، ولم يكن يشعر أى الوزراء بالحد من حقه الكامل في إبداء وجهة نظره ، وكان رئيس مجلس الوزراء يدير المناقشة ، كما يدير رئيس المحكمة الجلسة ، وكانت المداولة حرة ومطلقة - وليس معنى هذا أن كل القرارات صحيحة - فالعصمة لله وحده دون سواه ، وحسب القرارات أن تكون قد استوفت حظها من الفحص والدراسة وسماع الآراء منها ما راح في جانب الموافقة أو ما ذهب منها إلى جانب معارضتها . ومما يمكن أن يتصل بما تقدم ذكره .

● النحاس يضرب بعنف مائدة الملك ويصرخ في وجهه لتعقيب الملك على قرار الوفد بشأن أحد أعضائه ...

في مائدة غداء أقيمت بقصر القبة في ١٥ نوفمبر ١٩٥١ عقب عودة الملك من المصيف لم يكد الملك يجلس على كرسيه حتى قال بصوت عال ((الوفد بيكش والا إيه ؟ ، الهلالى طاع منه)) مشيراً بذلك إلى أن الوفد كان قد أصدر قراراً بفصل أحمد نجيب الهلالى من عضوية الوفد ، ولم يكد الملك يقول تلك العبارة - وكان مصطفى النحاس يجلس في مواجهة الملك - وكنت في الصف الذى يجلس فيه رئيس الوزراء وعلى مقربة منه حتى وجدت النحاس يضرب المائدة بقبضة يده بعنف وعصبية اهتزت الأطباق بسببها - وقال هائجا وصارخا ((الوفد مش بيكش يا مولاي ، الوفد بينصف .. بينصف)) ... وتوقعت أن الملك سوف يعقب غاضبا ، وقفز إلى ذهني في تلك اللحظة ما كان يروى عن سعد زغلول من أنه حين كان ناظرا للمعارف وضرب المائدة بقبضة يده أمام الخديوى ف قيل أن ذلك التصرف كان من أسباب خروجه من النظارة .

● الملك يتراجع ثم يثير مسألة الاتصال بالروس ...

ولكن دهشتى بلغت مداها حين وجدت الملك - بعد عبارة

النحاس ، يقول « يا باشا أنا ماليش دعوة بالأحزاب - تطلع حد
أو تطلعش أنا قصدى واحد خرج من الوفد ... » ثم سكت الملك
قليلا ووجه الكلام الى ابراهيم فرج - وكان وزيرا للخارجية بالنيابة
« ايه رأى وزير الخارجية فى الاتصالات بتاعة صلاح الدين اللى فى
باريس مع الشيوعية » - وكانت اجتماعات هيئة الأمم منعقدة فى
ذلك الوقت فى باريس - ولم يترك مصطفى النحاس فرصة لاحد
للكلام بل بادر قائلا شيوعية ايه يا مولانا هو لما صلاح الدين يقابل
السفراء والوزراء فى اجتماعات دولية يبقى فيها ايه ... »

. . .

ولعل الملك كان قد ترمى الى سماعه من مصادره ما يجريه
د. محمد صلاح الدين بصفة سرية من اتصالات خفية بغية الوصول
الى تفاهم مع تشيكوسلوفاكيا لامدادنا بالأسلحة اللازمة للجيش
بعد أن عوقت إنجلترا مجهودات مصطفى نصرت - وزير الحربية -
الذى كنت أقوم بعمله أثناء طوافه شهورا بالخارج سعيا لعقد
صفقات الأسلحة اللازمة للجيش .

وكان « قابيل » أحد رجال وزارة الخارجية هو الذى يمد
خفية للتفاهم مع تشيكوسلوفاكيا .

● النحاس يضغط على الملك لمنح رتبة لوزير ..

وتمت صورة يمكن اضافتها - كان الوزراء يحملون رتبة
الباشوية عدا عبد المجيد عبد الحق وزير الدولة الذى عين فى
٢٤ سبتمبر سنة ١٩٥١ - بعد منح الرتب الى الوزراء فى ٦ مايو
سنة ١٩٥١ ولما اقام الملك فى قصر عابدين مأدبة غداء وسلمنا على
الملك - بعد الغداء - ووقفنا فى مواجهته ، وعلى قيد خطوات منه
وكان النحاس واقفا بجوار الملك قال النحاس له بصوت مسموع -
« عبد المجيد عبد الحق بك يا مولاي هو الوزير الوحيد اللى مش
فى زملائه فى الرتبة » - فالملك قال - « اظن الوقت مش مناسب
.. بعدين » فاذا بالنحاس يقول « قرب يا عبد المجيد اشسكركم

مولانا « فتجهم الملك ، وقال « أنا مقلتش » فقال النحاس ، قرب يا عبد المجيد قرب « فدنا عبد المجيد عبد الحق - وصافحه الملك وقال النحاس مشيراً الى الملك « أنا لسانك يا مولاي . »

وعلمت فيما بعد من فؤاد سراج الدين أن النحاس اتصل بجريدة المصرى وتحدث مع أحمد أبو الفتوح منبها الى وجوب الرجوع اليه اذا خلا البيان الرسمى عن الحفل الذى حضره الوزراء من الاشارة الى رتبة الباشوية بالنسبة لعبد المجيد عبد الحق لما ظن فى ذلك الوقت من أن الملك ربما لا يقر ما حدث ، ولكن المسألة لم تصل الى هذا المدى ، وأذيع البيان متضمنا اسم عبد المجيد عبد الحق مقترنا برتبته الجديدة .

ولا شك أن النحاس بالمعبرة التى قالها فورا « أنا لسانك » استهدف أنه يعبر عن الارادة وأن الرتبة تمنح بناء على طلب رئيس الوزراء - ولم يتردد فى الاصرار على طلبه حتى صدرت ، وأغلب اليقين أن الملك كان كارها أن يضعه النحاس فى هذه الصورة فى وقت كان ازهد ما يكون فى الوزارة التى أطاح بها بعد فترة وجيزة . (فى ١٩٥٢/١/٢٧) .

● النحاس فى اطاره الصحيح ، وصورته الحقيقية . . .

ولا جدال فى أن موقف النحاس - وهو يصر على تعيين د. طه حسين وزيرا للمعارف ولا يستجيب لاعتراض الملك عند بدء تأليف الوزارة . . . ، وهو يضرب المائدة بقبضة يده عند محاولة الملك التعريض بقرار الوفد بفصل أحد أعضائه . . . وهو يعقب على كلام الملك بالنسبة لاتصالات الدولة فى باريس . . . وهو يطلب الانعام على أحد الوزراء برتبة الباشوية . . . لا جدال فى أن ذلك - وهو ليس كلا - يعطى صورة صحيحة ، ويزرى بما كان قد ادعاه حسين سرى حين تغيرت الظروف فزعم بعد قيام الثورة أن النحاس عندما قابل الملك بعد قبول تشكيل الوزارة فى ١٢/١/١٩٥٠ التمس من الملك شيئا واحدا وهو أن يسمح له بتقبيل يده مما صدقه فريق

من الناس ، واستبعد حصوله الذين يعرفون الحقائق ، ولا يظلمونها
أو يتجنون عليها . . .

● قرارات سرية هامة وخطيرة بعد إلغاء المعاهدة . . .

ولا يمكن أن ينقل عن مجلس الوزراء بعض ما دار فيه دون
الإشارة إلى قرار سرى داخلى هذا نصه :
« سرى داخلى »

مجلس الوزراء

قرارات

أصدر مجلس الوزراء بجلسته المنعقدة في ٢١ أكتوبر سنة ١٩٥١
القرارات الآتية :

أولاً - اتخاذ كل السبل المؤدية لعدم تعاون العمال مع القوات
البريطانية عن طريق مكاتب مصلحة العمل - النقابات - وحضرات
الشيوخ والنواب - والهيئات الأهلية ، على أن تصرف إليهم
الحكومة أجورهم من يوم توقفهم عن العمل مع القوات المذكورة وأن
تدبر لكل منهم ما يناسبه من عمل .

ثانياً - عدم اتخاذ إجراء رسمى حالياً بالنسبة لموردى تموين
القوات البريطانية ، على أن يسلك حيالهم نفس السبل السابقة
لحملهم على عدم التعاون مع هذه القوات .

ثالثاً - زيادة سعر كل من سكر البطاقات والطوارئ بمقدار
قرشين صاغ في الأقة الواحدة اعتباراً من أول نوفمبر سنة ١٩٥١
وكذلك زيادة ثمن الكسب بمقدار جنيهين في الطن الواحد مع
الاستيلاء عليه .

على أن تخصص حصيلة هذه الزيادات لمواجهة تكاليف
القرار الأول .

رابعاً - الأذن لحضرة صاحب المعالي وزير المواصلات في صرف استثمارات سفر مجانية على خطوط السكك الحديدية المصرية للعمال المشار اليهم في القرار الأول الذين قيدوا ١ ويقدون أساءهم في مكاتب العمل المختصة ، وذلك للسفر من مقر أعمالهم الحالية الى البلاد التي يطلبون التوجه اليها هم وعائلاتهم التي كانت تقيم معهم فعلا في مقر أعمالهم ، وكذلك استثمارات مجانية لنقل أمتعتهم المملوكة لهم والتي كانت بمقر عملهم ، على أن تكون هذه الاستثمارات صالحة للاستعمال لمدة شهر من تاريخ الصرف مع جواز استعمالها كاملة او مجزأة - ومع الترخيص لمكاتب العمل المختصة في صرف الاستثمارات المشار اليها .

خامساً - ارجاء اتخاذ قرار يتعلق بالحاكم العام للسودان مؤقتا .

سادساً - إحالة مسألة وادى حلفا على حضرة صاحب المعالي وزير العدل .

سابعاً - الجيش المصرى الموجود بالسودان لا يغادر السودان اطلاقا مهما كانت الظروف والأحوال وعليه أن يقاوم بالقوة كل محاولة لآخراجه منه لآخر رجل وآخر طلقة .

ثامناً - مقاومة القوات البريطانية اذا ما اجتازت منطقة القناة مهما كانت النتائج ، والدفاع عن القاهرة الى النهاية .

تاسعاً - ارسال برقية الى مجلس الأمن بتحميل الانجليز مسئولية تهديد السلام العالمى من جراء اعتداءاتهم التى تزداد كل يوم على سيادة مصر وأراضيها وأهلها ومرافقها العامة .

عاشراً - استدعاء سفراء الدول الكبرى وتبليغهم ما ذكر في القرار التاسع بشكل أوسع وأوضح .

حادى عشر - تكليف سعادة سفير مصر فى لندن بتقديم احتجاج صريح الى وزارة الخارجية البريطانية على هذه الاعتداءات .

ثاني عشر - تكليف حضرات سقراء مصر بالخارج بعقد مؤتمرات صحفية ، واعطاء البيانات الصحيحة عن اعتداءات الانجليز الأخيرة .
ثالث عشر - الاتفاق مع سعادة الأمين العام لجامعة الدول العربية للاتصال بالدول العربية لاستدعاء وزراء الدول الأربع المتحالفة لمقابلة حضرات وزراء الخارجية في الدول العربية واظهار استيائهم مما يقع في مصر .

رابع عشر - عدم منح أى تصريح جمركى بادخال مواد أو عتادا للقوات البريطانية حتى في حالة قيامهم بدفع الرسوم المقررة .
خامس عشر - منع تقديم أية معاونة من سلطات الموانئ المصرية للسفن التى تحمل موادا أو عتادا للقوات البريطانية حتى في حالة قيامهم بدفع الرسم المقرر .

سادس عشر - اخطار حضرات اصحاب المعالي ووزراء الداخلية ، والحربية والبحرية ، والخارجية بكل ما يقع من السلطات البريطانية في دائرة اختصاص أى وزارة في نفس اليوم .

سابع عشر - تأليف لجنة مشتركة من حضرات مديري مصالح السكك الحديدية ، الجمارك ، الموانئ والسواحل والحدود ، والجوازات والجنسية ، لتنسيق العمل بينهم فيما يختص بالحالة التى نشأت عن إلغاء المعاهدة ، وتفويض حضرة صاحب المعالي وزير المالية في الاشراف على أعمال هذه اللجنة واعتماد قراراتها .

ثامن عشر - تكوين لجنة وزارية من حضرات اصحاب المعالي قواد سراج الدين باشا وزير الداخلية ووزير المالية ، وعبد الفتاح بحسن باشا وزير الشؤون الاجتماعية ، « والحربية » ، وعبد المجيد عبد الحق بك وزير الدولة ، وتفويضها في اتخاذ القرارات التنفيذية المترتبة على قرارات مجلس الوزراء الخاصة بهذه المسائل .

رئيس مجلس الوزراء
(مصطفى النحاس)

الفصل الثامن :

● حريق المتاهرة! ●

تمهيد :

● حرق كنيسة السويس في ١٩٥٢/١/٤ مقدمة لحريق القاهرة

● الفتنة بين الطوائف خيانة وطنية

لقد قيل الكثير عن حريق القاهرة ، ولا أريد في هذه الذكريات أن أحيد بعض ما قيل ، أو أن استهجن بعض ما كتب ولهذا سوف التزم حدود بسط ذكرياتي الخاصة التي لا أستطيع فيها أن أنسى مسألتين :

الأولى : ماسبق أن أشرت اليه من أن كنيسة الأقباط بالسويس دأست مقدساتها في ١٩٥٢/١/٤ ، وان اعتداء وحشيا وقع على بعض الأقباط بها وأن ذلك قد ترك أثرا بالغ السوء في نفوس الأقباط هامة وشاركهم فيه كل الوطنيين المخلصين الذين يدركون أن لكل دينه وعقيدته ولكن الجميع بمختلف معتقداتهم أخوة في الوطن الذي يعيشون على أرضه ويستظلون بسمائه — وان أية فتنة بين الطوائف تعتبر خيانة وطنية ، لا يغفر سياسيا ذنبها .

● انذار بريطانى بسبب زيارة الوزراء للقنال

ورغم ان محافظ بور سعيد عبد الهادى غزالى كان قد تلقى انذارا من الجنرال ارسكين بأن ، زيارة الوزراء للمنطقة غير مرغوب فيها عقب زيارتى لبور سعيد فى ١٨/١٢/١٩٥١ فاننى رأيت من واجبى السفر فى ١١/١/١٩٥٢ الى السويس ، وكانت حريق القاهرة هو الحدث الذى خشيت وقوع مثله بعد فتنة السويس .

والمسألة الثانية : ان الاعتداء الوحشى على محافظة الاسماعيلية يوم ٢٥/١/١٩٥٢ كان نذيرا ومتابعة من المعتدين لتنفيذ مخططهم وبلوغ مآربهم . . .

● أحسنت الدولة حين اتخذت يوم ٢٥ يناير عيدا للشرطة

ولقد كانت شجاعة اليوزباشى (النقيب) مصطفى رفعت وجميع من كانوا معه من ضباط البوليس والجنود مضرب الأمثال ، وحسب الشهداء الذين بذلوا أرواحهم فداء وطنهم أنهم أحياء عند ربهم يرزقون ، وحسب الأحياء الذين عرضوا أنفسهم للخطر ، ولم يبالوا بما صب عليهم من النيران لحصدهم أنهم كانوا نموذجاً رائعا للشرطة ، ولقد أحسنت الدولة حين اتخذت بعد ذلك من ٢٥ يناير عيدا للشرطة يذكر كلما حل ، وتمجيد ذكراه كلما تجددت مناسبته .

● قوات الشرطة كفيلة بردع الانجليز :

وأذكر - ولا أنسى - ان وزير الداخلية اتصل بى فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٥١ ليطلب بعض قوات الجيش للمعاونة فى المحافظة على الأمن بالاسماعيلية .

وكنت وزيرا للحربية والبحرية بالنيابة - فتداولنا معا ، وفكرنا فى الأمر مليا ، وخشينا أن يتدرع الانجليز بأية ذريعة للاشتباك بالقوات المسلحة المصرية ، وان ينجحوا فى الانتصار عليها

للفارق الشاسع في العدد والعدة ، ويعتبرون ذلك معركة مع قواتنا الحربية ويرتبون على ذلك آثارا بعيدة المدى . . وانتهينا من المناقشة الى أن تظل قوات البوليس - وهي نظامية ولكنها مدنية - بالقيام بواجبها ، وإلى تيسير خروج بعض جنود الجيش وقبولهم متطوعين لتدريب جنود البوليس والاشتراك معهم في العمل ، وزدنا العدد ، وحددنا فترة وجود القوات ليتبادلوا الشرف الذي كانوا يتهافتون على نيله .

وقد ابلوا جميعا بلاء رائعا ، واستطاعوا أن ينزلوا بالانجليز خسائر فادحة .

● الصحف في عام ١٩٧٣ تردد أمجاد عام ١٩٥١

وحسبى أن أنقل عن صحيفة الأخبار الصادرة في ٢٧/١٠/١٩٧٣ لاستعيد ذكرى بعض أمجاد تلك الأيام ، وروعة شجاعة هذا الشعب في نضاله .:

« وقفت السويس في ديسمبر سنة ١٩٥١ ، وصمدت أمام قوات الاحتلال البريطاني أكثر من مرة ودارت أكثر من معركة على مشارف المدينة ، ورغم أن القوة لم تكن متكافئة ، إلا أن قوات الانجليز لم تستطع أن تفتحم المدينة بل وتكبدت خسائر فادحة .

« ففي هذا الوقت من ديسمبر سنة ١٩٥١ أحكمت السويس المتاريس من حولها من ناحية الاسماعيلية وتحول الكوبرى الذى يقع على بعد عدة كيلو مترات الى نقطة دفاع .

« ومن ناحية القاهرة سد الشعب ورجال الشرطة مداخل المدينة وعند منطقة كشك العوايد وقف أفراد الشعب بسلاحهم الصغير ، ينتظرون قدوم القوات الانجليزية .

« وفجأة . . تحركت أكثر من عشرين سيارة بريطانية مصفحة الى المدينة . . وبدأ صوت الرصاص يسمع في منطقة الأربعين .

وتقدمت السيارات البريطانية المصفحة مع قافلة انجليزية تتكون من ٧٠ سيارة ثقل جنودا مسلحين بالمدافع الرشاشة ، وبدأت تطلق نيرانها تجاه المدينة .

« وأخذ رجال الشرطة مع أفراد المقاومة الشعبية مواقعهم ، انبطح العساكر على الأرض ، اتخذوا من مباني السكة الحديد ستارا بينما كان آخرون يتسلقون العمارات ، وينقسمون الى مجموعات تحتل الأدوار وتحتوى وراء النوافذ .

« وتحركت قوات بلوكات النظام . . كل شخص قادر على مواجهة العدو ، خرج في هذا اليوم ، وبعد أن استمرت المعركة ثلاث ساعات وسقط شهداء من أبناء السويس ، وأفراد قوات الشرطة أدركت القيادة البريطانية أن السويس ليست سهلة المنال ، وأن الشعب والجنود قد أحكموا إغلاق مداخلها تماما .

« وهنا اتصل الجانب البريطاني بمحافظ المدينة ، وصرخ البريجاديير كوفيلد الذى كان مكلفا باحتلال المدينة فى التليفون :
« اسحبوا قواتكم » .

« وردت المحافظة : يجب أن تسحبوا أنتم قواتكم أولا ، انكم محصنون داخل سياراتكم ومدركاتكم أما نحن فان معنى انسحابنا هو تدميرنا تماما .

« وصرخ البريجاديير : اسحبوا قواتكم لقد أوقفنا ضرب النار » .

« ولكن النيران كانت مستمرة ورفضت السويس الامتثال للأمر واستمرت المدينة تقاوم ، وكان الشباب يتسلل بالقنابل الحارقة وزجاجات المولوتوف والأسلحة الصغيرة ، يهاجم معسكرات الجيش البريطانى من فايد حتى جنيفة ، وكان رصاص الانجليز يتطاير داخل المدينة ، وسقط الشهداء فى الشوارع . . واستشهد فى هذه

المعركة ٢٨ مصرى منهم ٧ من رجال الشرطة ، وبلغ عدد الجرحى ٧٠ ، منهم ١٢ من رجال الشرطة . .

اما القوات الانجليزية فقد بلغ عدد قتلاها ٢٢ وعدد الجرحى ٤٠ .

● وفي هذه المعركة شيعت السويس فى جنازة واحدة ١٦ شهيدا وشهيدة من ابنائها الذين سقطوا اثناء المارك .

» وعادت قوات الامبراطورية تسحب جنودها بعد أن أعيتهم المعركة ، ولم يستطيعوا ان ينفذوا الى أى مدخل من مداخل المدينة .

● انجليز يطلقون النار على جمهور المشيعين لجنازة شهيد . . .

« وعز على الانجليز ألا يستطيعوا دخول السويس ، فقاموا فى اليوم التالى (٤ ديسمبر سنة ١٩٥١) بمحاولة جديدة . انتهزوا فرصة اشتراك كل شعب السويس فى تشييع جنازة أحد الشهداء وخرجت قوة بريطانية قوامها ثلاث دبابات وأربع مصفحات وعدد من السيارات المسلحة ، وأخذت تطلق النيران على المشيعين وعلى الأهالى ورجال الشرطة ، وعلى المنطقة القريبة من كوبرى الهويس وطريق الجنان . »

» ووقف رجال الشرطة وأفراد الشعب السويسى يدافعون عن أنفسهم وعن مدينتهم . ونشب قتال استمر ساعة صمدت فيها المدينة بعد أن قدمت ١٥ شهيدا منهم سيدة واثنان من رجال الشرطة اما عدد الجرحى فقد بلغ فى هذه المعركة ٢٩ منهم ٦ من رجال الشرطة .

● فشل الانجليز مرتين عام ١٩٥١ فى دخول السويس الباسلة ودفع الانجليز ثمننا باهظا . فقد بلغ عدد قتلاهم ٢٤ وعدد

**الجرحي منهم ٦٧ جريحاً وانسحبت القسوة البريطانية دون ان
تستطيع دخول السويس للمرة الثانية .. في يومين متتاليين .**

« ثم شهدت السويس واحدة من أشهر المعارك التي شهدتها
مراب المدينة ، وهى المعركة التى اقترن اسمها بكفر أحمد عبده ،
وأصبحت تعرف باسم معركة أحمد عبده .

● هدم الانجليز لكفر أحمد عبده

« وفى هذا الكفر الصغير الذى يقع على طرف المدينة ، وتتقارب
بيوته التى تسكنها ثلاثمائة أسرة يعيش بينهم المواطن الشيخ أحمد
عبده الذى بنى أول مسكن فى الكفر .. لم يكن هذا الكفر الصغير
ولا سكانه البسطاء يدرون أنهم سيكونون فى يوم من الأيام هدفا
هنكريا للقوات البريطانية » .

« لقد خسر الانجليز المعركة الأولى والثانية . ولم يستطيعوا
بسبب المقاومة الصلبة للأهالى والبوليس أن ينفذوا الى المدينة » .
وجعلوا هدفهم هذه المرة كفر أحمد عبده ..

« وفجأة وجه الجنرال أرسكين انذارا الى محافظ السويس
يطلب فيه اخلاء كفر أحمد عبده من الأهالى لازالته من الوجود ،
لأن القوات البريطانية تنوى اقامة كوبرى لها تصل منه الى وادى
المياه . وحدد الانذار ان يتم الاخلاء فى الساعة السادسة من صباح
السبت ٨ من ديسمبر ١٩٥١ . وهدد الجنرال أرسكين بأن ستة
آلاف جندي بريطاني منهم ٤٥٠٠ من جنود غزو الشواطىء وجنود
المظلات . و ١٥٠٠ جندي فى ٢٠٠ دبابة سيقومون باخلاء مساكن
الكفر » ..

..

● شهادتى أمام القضاء عن حريق القاهرة

ولما راجعت شهادتى أمام القضاء (المحكمة العسكرية العليا)

الثابتة بمحضر جلسة ١٤/١٠/١٩٥٢ وجدتها كانت تعبر ولا زالت
عن فكرى بشأن حريق القاهرة .

وتتجلى ركائز تلك الشهادة فى المسائل التالية :

١ - ان الأيدى الأجنبية - وخاصة أعوانها مما كان يطلق عليهم
(اخوان الحرية) هى التى دبرت الحادث ، وخططت له مستهدفة
القضاء على المد الثورى الشعبى ، وإقالة وزارة الوفد من الحكم ،
والبطش بالأحرار والتنكيل بالمناضلين وكبت الحريات .

٢ - ان السراى الملكية تعاونت مع الأيدى الأجنبية لبلوغ تلك
المآرب ولذلك لم يكن من قبل المصادفة أن تقام سادة فى قصر عابدين
ظهر يوم ٢٦/١/١٩٥٢ يدعى اليها فريق كبير من ضباط الجيش
والبوليس ولم يستثن مأمور قسم واحد من تلك الدعوة .

٣ - ان اهمالا جسيما وقع من بعض المسؤولين عن الأمن العام
ومن بعض قادة الجيش فى ذلك الوقت لتتفاقم الحالة وتشهد
الحوادث ، وتظهر حكومة الوفد بمظهر العاجز عن صيانة الأمن ،
وينتخذ من ذلك ستارا ظاهريا للافاقة ، وهو ما تم فعلا .

٤ - ان أحمد حسين ليست له يد فى تلك الحوادث .

٥ - ان اخوان الحرية (وهم المتحمسون لبريطانيا) كانوا سبب
لفتنة السويس ، ولهذا حين عاد صاحب هذه الذكريات من زيارته
للسويس عرض على مجلس الوزراء انطباعاته نتيجة تفصيه لتلك
الفتنة اقتراحا بإغلاق نوادى تلك الجماعة فى أنحاء البلاد واستجواب
مجلس الوزراء للاقتراح وأصدر قرارا بذلك .

* * *

● واجتماع مجلس الوزراء بمنزل النحاس أرضه

وليس من شك فى أن حريق القاهرة قد حققت لخصوم الوطن

المآرب ، واجتمع مجلس الوزراء فى الساعة السابعة من مساء يوم ١٩٥٢/١/٢٦ بمنزل مصطفى النحاس الذى كانت قد المت به وعكة صحية من اليوم السابق ، ولما عرض رئيس الوزراء مسألة اعلان مسألة اعلان الأحكام العرفية أذكر أننى اقترحت اعلان قطع العلاقات رسميا مع انجلترا ، ولكن انتهى الرأى الى ارجاء اعلان ذلك الى اليوم التالى (الأحد ٢٧ يناير ١٩٥٢) المقرر عادة لعقد جلسة مجلس الوزراء ، وبناء على التكليف الصادر من المجلس - وأثناء انعقاده - تحررت مذكرة اعلان الأحكام العرفية بمعرفتى ومعاونة الدكتور طه حسين وقد نفذنا معا هذا التكليف فى غرفة جانبية ، وأقر المجلس تلك المذكرة عند عرضها عليه .

وكنى قبل عقد مجلس الوزراء قد أقيمت كلمة حوالى الساعة الثالثة والنصف مساء ١٩٥٢/١/٢٦ من دار مجلس الوزراء المقابلة للبرلمان جاء فيها :

● خطبة من شرفة مجلس الوزراء يوم ١٩٥٢/١/٢٦

((نحن كلمة واحدة شعبا وحكومة وارادتنا واحدة ، ولا يجوز فى مثل هذه الظروف أن يختلف رأى عن رأى لاتنسا باجماعنا ، ووحدة صفوفنا ، وطهارة نفوسنا لا بد وان نقهر عدونا الذى يريد ان يبت الفرقة بين صفوفنا ، ولن نمكنهم من النيل من وحدتنا واجماعنا على الظفر بحقوقنا .

((ان الأمة قد أجمعت وأعلنت مشيئتها ولن ترجع عنها فنحن لا نعرف القهقرى بل تتقدم الى الأمام دائما واعلموا أن الكلام لم يعد له مجال فى ساحات البغى والعدوان . . . ولا شك أنكم جميعا علمتم مدى طغيانهم بعد اعلان الفاء المعاهدة واتفاقيتى سنة ١٨٩٩ ، منذ ذلك اليوم يحاولون بشتى الطرق ان يفلحوا فيما

سمعوا اليه ، ولكنهم سيبيوعون بالفشل باذن الله ، فالحمد لله معنا وحققنا
واضح وخطتنا سليمة .

((وهنا تعالت الهتافات بقطع العلاقات السياسية مع الانجليز
واعلانها حربا عليهم)) .

● الحكومة منكم ، واليكم ، وبكم ...

» فقلت :

((اسمعوها مدوية وانقاروها الى من تحبون ان يسجلها بان
الوزارة لم تجتمع للتفكير في تقديم الاحتجاجات او المذكرات فهذا
ما لم يخطر لها على بال ، وانما اجتمعت ساعات طويلة وبحثت الامر
وتداولت في شأن ما تتحدثون فيه الآن فالحكومة منكم واليكم وبكم
يوحي منكم تعمل فعلاقاتنا بالانجليز ستتجدد عاجلا وستسمعون
وشيكا قرار الحكومة في هذا الشأن وغيره من الشئون التي نحن
بمسبيل دراستها في امان ودقة تتناسب مع الموقف الخطير الذي
تجتازه البلاد الآن)) .

((واختتمت كلمتي :

● رقابنا قبل رقابكم ، وصدورنا قبل صدوركم والله معنا ..
نحن قلنا في كل مكان ونردد ما قلنا في كل آن ان رقابنا قبل
رقابكم وان صدورنا قبل صدوركم ، والله معنا والسلام عليكم
ورحمة الله)) .

...

● اقالة وزارة الوفد بحجة ان الملك حريص على امن البلاد !...

واقيلت الوزارة في يوم ٢٧/١/١٩٥٢ وتذرع الملك بما لقنه في
امر الاقالة من ان جهد الوزارة قد قصر عن حفظ الامن والنظام ،

وأن اشد ما يحرص عليه أن تنعم البلاد بحكم يحفظ سلامتها، ويرعى
الأمن في ربوعها ، مع أنه هو الذي جرد العاصمة من عدد كبير من
ضباط الجيش والبوليس يوم ١٩٥٢/١/٢٦ حين أقام مأدبة غذاء
ولم يكن من قبيل المصادفة أن يحضرها جميع مأمورى أقسام
الشرطة بالقاهرة ، وكبار ضباط الجيش والشرطة وكأنه أريد
احتيجازهم والنار تاكل العاصمة ...

* * *

الفصل التاسع :

وزارة على ماهر

(١٩٥٢/١/٢٧ - ١٩٥٢/٣/١)

● تقرير سرى بان على ماهر سيخلف وزارة الوفد ..

في مساء ١٠٥٢/١/٢٧ اقيمت وزارة الوفد من الحكم ، وأذكر أنه قبل ذلك بفترة وجيزة حدث أن دعا فريد أبو شادي - عضو مجلس الشيوخ في ذلك الوقت - على ماهر - عضو مجلس الشيوخ ، وفؤاد سراج الدين وزير الداخلية والمالية ، ومحمود سليمان غنام وزير التجارة والصناعة كما دعاني معهم في مسكنه بجاردن سيتي الى تناول الغذاء لديه - وقد رويت أثناء الغذاء شطرا من تلك الذكريات بالنسبة لبدء صلتى بفؤاد سراج الدين ، وكنت قد تلقيت تقريرا خاصا - من غير رجال البوليس السياسي - يؤكد لي صاحبه أن هناك تديرا يراد به التخلص من وزارة الوفد، واتجاهها نحو تكليف على ماهر بتشكيل وزارة تخلف فيها مصطفى النحاس ، وبعد الغذاء استأنفنا الحديث فقلت اننا كدنا ننتهي من دورنا ، وأن رفعة الباشا (مشيرا الى على ماهر) لعله أقدر من يقوم بالمهمة بعدنا ، ولم أكد أذكر ذلك حتى أخذ على ماهر يكرر عبارة لم يكف عن الوقوف عندها « أنا .. أنا .. أنا خلاص كبرت »

وعجزت ولم أعد أصالح لئلا هذه المهمة الصعبة - وكنت كلما
ألح في التكرار ازددت - دون أن يدري - ثقة بصدق ما ورد
بالتقرير - وفعلا جاء على ماهر في ٢٧/١/١٩٥٢ بعد اقالة وزارة
الوفد . .

● معارضتي في مجلس الشيوخ لتأجيل تنفيذ قانون الموظفين . . .

وبدا لوزارته تأجيل قانون الموظفين (٢١٠ لسنة ١٩٥١)
بحجة أن الاعتمادات المالية لا يسهل تدبيرها وكنت أرى في ذلك
القانون ضمانات هامة للموظفين فعارضت الطلب المشار اليه بكلمة
قلتها في مجلس الشيوخ :

« ان ذريعة الحكومة في التأجيل ذريعة مالية ، وأنا لا أظن أن
القانون الذي حقق أملا كان مرجوا تحول دون تنفيذه عقبة مالية
لأن ما فيه من الضمانات يعاو في قيمته على كل اعتبار ، ولا أظن أن
وزارة المالية تعجز عن تدبير المبلغ الذي يكفل تنفيذه ، أما التأجيل
فمعناه إسقاط الضمانات الواردة في القانون ، وأن وعد وزير
الدولة في اللجنة المالية بالتزام هذه الضمانات من جانب الحكومة
لا يعدو أن يكون التزاما أدبيا لا يقوم مقام النص التشريعي ، وانني
لهذا أرجو المجلس ألا يوافق على التأجيل » .

● فؤاد الدين ينقل لي رفض علي ماهر طالب السفارة البريطانية باعتقالنا . . .

ثم زارني فؤاد سراج الدين في مكتب المحاماة لأول مرة وأسر الي
أن محمد علي رشدي وزير العدل ، وابراهيم عبد الوهاب وزير
التجارة والصناعة في وزارة علي ماهر أفضيا اليه عدم ارتياحهما
لوقف المعارضة الذي اتخذته في مجلس الشيوخ وأن علي ماهر لم

يقبل ما طلب منه من اعتقال فؤاد سراج الدين واعتقالى ، ولم أكن على علم بما تكشف بعد ذلك من أن السفارة البريطانية طلبت رسميا بكتاب مؤرخ ١٩٥٢/١/٣١ اتخاذ اجراءات ضدنا نحن الاثنين (بالنسبة لفؤاد سراج الدين بذريعة اهماله فى صيانة الأمن حتى وقع الاعتداء على حياة وممتلكات رعايا بريطانيا ، وبالنسبة لى بذريعة اننى كنت ألقى خطبا مهيجة أثارت مشاعر المواطنين - وقد نشر الدكتور محمد أنيس - فى حريق القاهرة سبتمبر ١٩٧٢ - نص الكتاب الرسمى المشار اليه »

● وزارة على ماهر والمعارضة ●



فى مجلس الشيوخ احتل الوزراء الجدد مقاعد اليمين . مقاعد الوزراء السابقين وانتقل هؤلاء الى مقاعد اليسار مقاعد المعارضة . وترى من اليمين محمود حسن باشا والاستاذ سعد اللبان ، وعبد الخالق حسونه باشا ، والدكتور ابراهيم شوقي باشا ، والدكتور زكى عبد المتعال ، وعلى ماهر باشا .. وفى صفوف المعارضة ظهر من اليمين ابراهيم فرج باشا ، وطه حسين باشا ، وعبد الفتاح حسن باشا ، واحمد علوبه باشا ، ومحمود غالب باشا ..

« المصور فى ١/٤/١٩٥٢ »

وزارة الهلالى الأولى

واخلدت وزارة على ماهر مكانها فى ١/٣/١٩٥٢ لتخلقها وزارة
برياسة احمد نجيب الهلالى ، واستمر فى الحكم حتى ٢٨/٦/١٩٥٢
تاريخ تقديم استقالته .

● تقرير النائب العام عن حريق القاهرة ...

وثناء تولى وزارة الهلالى الحكم نشر النائب العام بتاريخ
٨/٣/١٩٥٢ تقريره عن حوادث حريق القاهرة جاء فيه بالنسبة لى :

((وفى هذه الجموع الصاخبة المجمعفة فى دار الرياسة القى
وزير الشئون الاجتماعية اذ ذاك (عبد الفتاح حسن) ، خطابا
جارى فيه الشعور السائد قصد تهدئة خواطر المتظاهرين ولكن
الجمهير انسابت الى قلب العاصمة مهباة نفوسهم ، ملتهبسة
مشاعرهم متحدة مناعتهم ضد اى توجيه اجرامى يستغله دعابة
السوء فساروا كأنهم مخزن البارود تحف به أعواد الثقاب ومالبثت
هذه الأعواد ان اشتعلت فدوى الانفجار وكان ذلك فى حوالى ظهر

اليوم اذ انهار فريق من المتظاهرين على كازينوا أوبرا بعد ان
أشعلوا النار فيه » .

● تعقيبى فى المصرى ومنع نشره . . .

فأرسلت الى جريدة المصرى التعقيب التالى بعد أن أوردت
نص الفقرة الخاصة بى من تقرير النائب العام :

« ولقد أوحى الواقعة المذكورة بأن تلك الجموع على أثر
انسيابها الى قلب العاصمة بدأت حوالى الظهر بوضع النار فى
كازينو أوبرا ثم توالى بعد ذلك الحوادث الأخرى .

« ولما كنت على يقين من أن جميع الشهود الذين سئلوا فى
التحقيق بشأن هذه الواقعة قد أكدوا اننى حضرت لدار الرئاسة
بعد الساعة الواحدة من مساء اليوم المذكور (فى حين أن حريق
كازينو أوبرا وقع قبل ذلك فى الساعة ١٢ و ٢٧ دقيقة مساء
على النحو الثابت بالتقرير) ، كما أكدوا أن الجموع لم تبدأ فى
الانصراف من دار الرئاسة الا بعد وقوع معظم الحوادث التى
أشار اليها تقرير النيابة .

« ومن ذلك يتبين أن نقل الواقعة المشار اليها من التحقيقات
الى التقرير قد شابته غموض أدى الى ترك أثر لا يطابق الحقيقة
بشأن الخطاب الذى ألقته فى اليوم المذكور ونشرته الصحف فى
اليوم التالى . »

« ولكن الرقيب منع نشر البيان وأشر عليه فى ٨ مارس سنة
١٩٥٢ بالعبارة التالية :

« بعد أن تم أخذ الراى لا ينشر » وأمضى قرار المنع .

● رفع دعوى عن منع نشر التعقيب ...

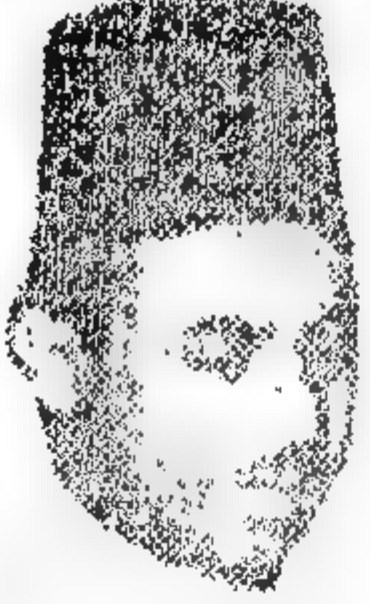
فأقمت الدعوى رقم ٦٤ سنة ٦ ق أمام محكمة القضاء الإدارى وأوردت فى المذكرة المودعة بها : -

« لا جدال فى أن المدعى بوصف كونه محاميا وعضوا بمجلس الشيوخ ووزيرا سابقا فى وزارة كانت تتولى الحكم يوم ٢٦/١/٥٢ الذى تناول النائب العام فى تقريره عن حوادثه مسلك الوزراء ومنهم المدعى ، يصبح صاحب حق اعتدى عليه ، كما انه ايضا صاحب مصلحة شخصية مباشرة مادية وأدبية فى الالتجاء الى القضاء لازالة ذلك الاثر الذى علق (حقيقة لا وهما) بالاذهان نتيجة اذاعة تقرير النائب العام على هذا النحو الذى صيغت فيه وقائعه .

« ولا شك فى أن للمدعى حقا ومصلحة فى الغاء القرار الصادر بمنع نشر بيانه ، ، كما انه يترتب على تأخير النشر ضرر جسيم يتعذر بعد ذلك تداركه اذ ليس من اليسير أن ينقل التقرير الذى أصدره النائب العام واقعة معينة من التحقيقات ويرتب عليها اثرا لا يتفق مع الثابت والأصل فى تلك التحقيقات ، كما انه من المجازفة أن يحمل النائب العام المدعى فى التقرير الذى أصدره مسئولية القاء خطاب لم يقدر تماما مناسبة القائه ، وانسابت معه الجموع التى سمعته الى قلب العاصمة وبدأت بارتكاب الحوادث ، وهو امر لا تقره التحقيقات التى أجرتها النيابة العامة نفسها والتى لا خلاف عليها من جميع الشهود الذين سئلوا فى تلك التحقيقات

« فازاء هذه الظروف العامة والخاصة التى تكتنف حق المدعى فى تصويب ما التبس من أمر تقرير النائب العام تقوم مصلحة المدعى الجدية المشروعة اظهارا للحقيقة فى أمر جد خطير تتضافر المصلحة العامة والخاصة على وجوب معرفة خطئه من صوابه ، لا سيما فى وقت تقلب فيه صفحات السياسيين ، ومن حق المدعى أن يحرص على تجنب مواقف مما يشوبها من الغموض أو الإبهام أو الإيحاء أو التعريض أو التلبيس من قريب أو بعيد الا بالحق .

وهو



شبهه الفنان حسن باشا

مستند آخر عسكري بأمره
كان مدير مكتب فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية سنة ١٩٤٣ ثم استقال بعد الفاء الاستثناءات .
اشتغل بالمحاماة في مكتب واحد مع فؤاد سراج الدين باشا وكان يعد له الخطب والاستجابات طوال وجوده في المعارضة .
متزوج من كريمة سعادة أحمد علي باشا الوزير الأسبق ووكيل مجلس انتيوك .
مستقيم في حياته الخاصة لا يدخن ولا يشرب القهوة .
يقول دائما انه وفي الى الأبد لصداقته بفؤاد سراج الدين باشا .
انقلب بعد تعيينه وزيرا الى وفدى متنازلا .
جسدا .

♦

♦ هو ♦

• صدر أمر عسكري بإبعاده الى بليون .

• كان مديرا لمكتب فؤاد سراج الدين باشا وزير الداخلية سنة ١٩٤٣ ثم استقال بعد الفاء الاستثناءات .

• اشتغل بالمحاماة في مكتب واحد مع فؤاد سراج الدين باشا وكان يعد له الخطب والاستجابات طوال وجوده في المعارضة .

• متزوج من كريمة سعادة أحمد علي باشا الوزير الأسبق ووكيل مجلس انتيوك .

• مستقيم في حياته الخاصة لا يدخن ولا يشرب القهوة .

• يقول دائما انه وفي الى الأبد لصداقته بفؤاد سراج الدين باشا .

• انقلب بعد تعيينه وزيرا الى وفدى متنازلا .

(آخر لحظه ١٩٥٢/٣/٢٢)

(بمناسبة الاعتقال في العهد الملكي)

« فان لاذ المدعى بالالتجاء الى محكمة القضاء الاداري مدافعا عن سمعته السياسية ، وتصرفاته العامة في مسألة هامة هي من امهات المسائل التي يعنى بها الراى العام في البلاد فانه انما يستعمل حقا شرعيا ثابتا في تصويب ما استغلق على الناس كشف سر حقيقته - كما انه يباشر مصلحة شخصية مقررة له قانونا للذود عن نفسه ، وحسن ادراكه وتدبره لعواقب الأمور » .

• • •

• اعتقال قبل الجلسة •••

وتحددت لنظر الدعوى المذكورة جلسة ١٩٥٢/٣/١٩ •

وفي اليوم السابق على الجلسة تم اعتقالى - مما اضطررنى الى رفع الدعوى رقم ٧٤٤ سنة ٦ ق ومن المذكرة المودعة ملف القضية الأخيرة أنقل عنها ما يلى :

« بعد منتصف ليلة ١٨ من مارس سنة ١٩٥٢ دخل مسكن المدعى بالقاهرة الأميرالاي السيد السيسى ، والأميرالاي مراد عبد الحى مدير ادارة المباحث الجنائية ، والقائمات صديق فريد ، والصاغ محمد توفيق السعيد ، والصاغ محمد عبد المجيد العشرى وأبلغوه أن أمرا صادرا من الحاكم العسكرى العام قضى بتحديد اقامته ببلدة القضاة مركز بسيون • وان الأمر المذكور واجب التنفيذ فورا ••

« وقد أبدى المدعى لحضراتهم أنه على أتم استعداد لتنفيذ الأمر - ولو أنه صارخ البطلان - إلا أنه لا يملك مسكنا ببلدة القضاة التى لا تربطه بها الآن إلا علاقة مولده بها ، وصلته بدوى قرباه ، وأنه لا يستطيع أن يفرض اقامته على أحد من آله وأقاربه بها •

« ورجا حضرات الضباط فى أن يتصلوا بالمختصين لايفضاح هذه الحقيقة لهم ، وفى أن يعرضوا عليهم اقامته بسكن صيفى خال للمدعى بشارع فتواد الأول رقم ٥٩٢ بيزينيا برمل الاسكندرية أو بعزبة المرحوم محمد النجارى التابعة لمركز المحلة الكبرى أو بشارحة اسديمة مركز كفر الزيات عند أصهاره •

((وقد اتصل الأمير الای السید السیسی بمدير الأمن العام تليفونيا فاعتذر عن عدم امکان اجابة المدعى الى احدى رغباته الا بعد أن يتم وصوله فعلا الى بلدة القضاية ليرفع الأمر بعد ذلك الى وزير الداخلية فالحاكم العسكرى العام للتصرف .

((ولم يسمع المدعى ازاء هذا الاصرار الا أن ينزل على حكم القوة - مع احتجاجه عليها - وصحبه من مسكنه الواقع أمام السفارة البريطانية موكب مسلح مؤلف من حضرات الضباط الأمير الای السید السیسی ، والأمیر الای مراد عبد الحى ، والقائمقام صديق فريد ، والبکباشى احمد رافت النحاس ، والصاغ حسين محمد عبد الجواد وكيل قسم الزيتون ، والصاغ محمد توفيق السعيد ، واليوزباشى حافظ أحمد بدوى والملازم اول فتحى عفيفى ، وسيارة تحمل ثلاثين جنديا من الالهجانة مسلحين ايضا وقامت هذه المظاهرة العسكرية بنقل المدعى فى الساعة ١ و ٢٠ دقيقة من صباح يوم ١٨ مارس ١٩٥٢ حتى بلغت به بلدة القضاية فى منتصف الساعة السابعة من صباح اليوم المذكور ...

» وظل المدعى فى مسكن أحد أهالى البلدة محاطا بالقوات الى أن تم الاتصال تليفونيا بمدير الأمن العام الذى أنهى قرار الحاكم العسكرى العام للأمير الای السید السیسی باختيار بلدة اسديمة ليقیم الطالب فى أحد مساكنها - وقد وصل المدعى الى البلدة المذكورة مصحوبا بتلك القوات الضخمة حوالى العاشرة صباحا وهناك اتصل المدعى بمدير الأمن العام تليفونيا وأبلغه أن المسكن الكائن بعزبة المرحوم محمد التجارى ولو أنه خال من السكان وليس به تليفون الا أن المدعى يفضل على اقامته ومعه هذه القوات

عند أحد أصهاره ببلدة أسديمة طالما أن طلب إقامته بمسكنه
بالاسكندرية غير مجاب - وعند الظهر صدر الأمر بنقل المدعى
الى العزبة المذكورة مصحوبا بالقوة ذاتها وقد أقام فيها تحت
حراسة خمسة من الضباط هم البكباشى أحمد وأفت النحاس ،
والصاغ حسين محمد عبد الجواد ، والصاغ محمد توفيق
السعيد ، واليوزباشى حافظ بدوى ، والملازم فتحى عفيفى .

« وقد تغير هؤلاء الضباط بصفة مؤقتة وحل الملازم بكر على
بكر ، والملازم أول منير شرف الدين ، والملازم أول مصطفى كمال
كسباب الدين غيرتهم وزارة الداخلية ثم ندب بدلا منهم البكباشى
أمين سليم ، واليوزباشى عادل غانم ، والملازم ثان ابراهيم فهمى
فهمى ومعهم الملازم أول بكر على بكر ويحيط بالدار التى يسكنها
المدعى ثلاثون جنديا مسلحين من جنود الاهجانة وأعدت القوات
دفتر أحوال ترصد فيه أسماء من يأذن لهم الحاكم العسكرى
العام فى زيارة المدعى ، وتحركات الضباط والجنود وقيامهم
بدورات الحراسة وكافة ما يتصل بهذا الشأن ومن بين الاجراءات
اثبات تفتيش الزائرين .

« وبما أن المدعى يؤكد أنه لم يصدر عنه ، ولم يفرض منه
ما يمكن أن يعد فى الحقيقة سببا صحيحا لاتخاذ القرار المطعون ،
ويشير فى أمانة تامة للظروف والملابسات التى صدر فى ظلها قران
تحديد إقامته واعتقاله :

١ - ألقى المدعى كلمة فى الهيئة الوفدية فى آخر اجتماع عقدته
قبل اعتقاله - تدون مجملها فى محضر اجتماع الهيئة الوفدية -
ولم تخرج كلمته عن نقد لتقرير النائب العام بشأن حوادث يوم
١٩٥٢/١/٢٦ واعتمد فى نقده على مجانية النائب العام للقواعد
السليمة من وجوب الحرص على انفراد البرلمان بالحكم على المسائل

السياسية فلا يدخل في ولاية النائب العام الإشارة بما يشبه اللوم لتصرف وزير الداخلية بشأن إصدار الأمر للبوليس بمقاومة القوات البريطانية في مدينة الاسماعيلية يوم ١٩٥٢/١/٢٥ .

« وانتقدت تهافت التقرير على التدليل على أن الحوادث وقعت فجأة دون تدبير سابق مع أن هناك من الدلائل ما يشير إلى أصابع الانجليز - ومن هذه الدلائل أن مالطيا ضبط وهو يقود سيارة لوالده الذي يشتغل بالسفارة البريطانية ، وكانت هذه السيارة تنقل بعض الأشخاص الذين ساهموا في ارتكاب الحوادث .

« كما اعتمد في النقد على أن تقرير النائب العام قد عرض للواقعة المتصلة بالخطاب الذي ألقاه المدعى بدار رئاسة مجلس الوزراء عصر يوم ١٩٥٢/١/٢٦ اذ ساقها النائب العام على وجه يحمل على الاعتقاد بأن الخطاب المذكور ألقى قبل الوقت الذي وضعت فيه النار بكازينو أوبرا في حين أن الواقعة الثابتة بالتحقيقات والمسلمة تؤكد عكس ما تضمنه تقرير النيابة .

« وتضمنت كلمة المدعى أيضا نقدا لوزارة الهلالى واستند في النقد إلى أن دولة الهلالى طعن بالجزاف في بلده وبرلمانه دون تعيين أو تخصيص وهو فيما فعل لم يكن موفقا ، وأكد المدعى في كلمته أن الوفد يرحب بالتحقيق مع كل من تقوم ضده الأدلة على انحرافه باللغة ما بلغت مكانته ، وأنه كان على الهلالى أن يتخير رجاله ، وأن يحكم بهد ذلك حكما صالحا . والا يفلت أحدا ممن تحيط بهم الأدلة ليكسب رضا الله ويضمن تأييد الأمة له ، وأنه كان أولى به أن يكف عما عدا ذلك من هجوم بغير حق وهو الذى دافع عما أسماه معالى مكرم في كتابه الأسود فسادا وأبى إلا أن يصف مكرم في ردوده التى أقيمت سنة ١٩٤٢ «(بشكينوبان)» ، وأبى إلا أن يفتتح جميع

اجاباته على الأسئلة المتصلة بما ورد بالكتاب الأسود بالعبارة التالية (قال المفتري في كتابه الكاذب)

« وقد أبى دولة الهلالى أن يأذن للصحف في أن تشير الى شيء مما تضمنته كلمة المدعى المذكورة مع أنها أشارت الى خلاصة ما تحدث به سائر زملاء المدعى في الهيئة الوفدية ، ولا بد وأن يكون دولته قد علم بطريقة ما بما تضمنته كلمة المدعى التى يعتقد أنها نقد برىء مستند الى أساس صحيح - ولا يفسر منع الإشارة الى كلمة المدعى الا بأنها لم تحظ بالرضا عنها .»

« ٢ - رفع الطالب الدعوى رقم ٦٩٤ سنة ٦ ق أمام محكمة القضاء الادارى ضد الحاكم العسكرى العام والرقيب العام (الهلالى ، ومرضى المرافعى) بشأن منع بيان له في جريدة (المصرى) قصد به تصويب الأثر الذى رتبته النساب العام - بغير حق - على الخطاب الذى ألقاه المدعى بدار رياسة الوزراء عصر يوم ١٩٥٢/١/٢٦ - وتحدد لنظر طلب وقف تنفيذ القرار المطعون يوم ١٩٥٢/٣/١٩ ، أمام الدائرة الثانية - وقد قام المدعى برفع الدعوى ونشرت الصحف أنه سيتولى بنفسه الدفاع عن وجهة نظره ومن بين الصحف المذكورة (مجلة روزاليوسف) الصادرة في صباح يوم ١٩٥٢/٣/١٧ .»

« كما أن النيابة سألت المدعى يوم ١٩٥٢/٣/١٦ عن معلوماته بشأن موقف أحد ضباط الجيش وبعض جنوده من حوادث يوم ١٩٥٢/١/٢٦ ، وتضمنت الأسئلة التى وجهها الأستاذ فؤاد سرى رئيس النيابة تأكيداً قاطعاً في نفي الأثر الذى رتبته تقرير النائب العام على الخطاب الذى ألقاه المدعى بدار رياسة مجلس الوزراء يوم ١٩٥٢/١/٢٦ اذ تضمنت الأسئلة أن اشارة رسمية أبلغت من البكباشى عبد العال السيد لإدارة الأمن العام تنبىء بأن الجموع التى سمعت خطاب المدعى انصرفت من دار الرياسة حوالى الساعة الثالثة مساءً وأن تحقيقات النيابة أثبتت ذلك في حين أن حريق

« كازينو أوبرا وقع في الساعة ١٢ و ٢٧ دقيقة م على الوجه الثابت بالتقرير . وقد قدم المدعى الى النائب العام في يوم ١٦/١/١٩٥٢ طلبا لاعطائه صورة رسمية من المحضر الذي قام به رئيس النيابة فؤاد سرى في ذلك اليوم ، والذي استغرق الصفحات من (٢٦ الى ٣٦) مقابل دفع الرسم - (ليقدم هذه التحقيقات في اليوم المحدد لنظر طلب وقف تنفيذ قرار منع نشر البيان) ولا يعرف المدعى مصير طلبه الذي كان قد سلمه باليد الى رئيس النيابة فؤاد سرى . « ولا يمكن أن يكون من قبيل المصادفة اعتقال الحاكم العسكري للمدعى في اليوم السابق مباشرة على نظر دعواه أمام محكمة القضاء الإداري ، ومهما حاول المدعى عليهما ابتكار الأسانيد لتبرير تصرفهما الجائر فان عملهما مكشوف ، وان المدعى لعل يقين من أن عدل القضاء سينصفه . »

● خطاب موجّه الى الهلالي

« ٣ - كتب المدعى الى الأهرام من عشرة أيام سابقة على صدور القرار المطعون فيه كلمة أرسلها الأستاذ كامل الشناوى الى المختصين للموافقة على نشرها وحاول الأستاذ الشناوى اقناعهم ولكنه لم يفلح بطائل - وتستطيع المحكمة الاستيثاق من صحة الواقعة عن طريق سؤال كامل الشناوى وتكليفه بتقديم الطبعة المؤقتة التي أرسلتها الأهرام للمختصين وفيما يلى نص الكلمة المذكورة :

101 102

« الى دولة الهلالي باشا - كان دولة الهلالي باشا قد أدلى للأهرام في الصيف الماضى بحديث تضمن قيام وزارة الداخلية بمراقبة تليفونه ، وقيام البوايس بمراقبة دولته ، واذ كنت وزيرا للداخلية بالنيابة توليت الرد في الأهرام على ذلك - والان وقد تولى دولة الهلالي باشا الحكم وفي يديه الوسائل التى تعينه على بلوغ وجه الحق لهذا أناشده أن يأمر بتحرى المسألتين ، وفحصهما

فحصا شاملا ، واننى لعلى ثقة من ان دولته ان يقض على الرأى العام بما ينتهى اليه قراره فى هذا الشأن ((عبد الفتاح حسن)) .

» وبما ان القرار الصادر بتحديد محل اقامة المدعى واعتقاله هو اعتداء صارخ على حريته فان من حق المدعى طلب وقف تنفيذ فضلا عما الحق به من ضرر جسيم ، ولا يرى المدعى بأسا - بل لعله يرى فخرا - فيما يشير اليه من هذه الناحية فليس له من مورد أساسى سوى عمله فى المحاماة - وحدث انه بعد ان أعفيت الوزارة التى كان عضوا فيها من الحكم فى ٢٧/١/١٩٥٢ ، أن قصد المدعى فى ٣١/١/١٩٥٢ الى البنك الأهلى المصرى ووقع على عقد سلفة مقدارها الف جنيه لم يسدد منها الى الان شيئا ، واشترى سيارة شيفرليه جديدة فى ٢/٢/١٩٥٢ ووقع على كمبيالة بمبلغ ٣٧٠ جنيه تستحق الدفع فى ١/٧/١٩٥٢ ، وكمبيالة أخرى بمبلغ ٣٧٠ جنيه تستحق فى ١/١/١٩٥٣ وفاء للباقى من ثمنها ، وعليه أن يدفع شهريا ما يزيد على خمسة وعشرين جنيها قسطا لوالص التأمين على الحياة ، ورصيده بالحساب الجارى فى البنك الأهلى المصرى عند رفع هذه الدعوى مدين بمبلغ ١١٧٣١٣ ر جنيها وليس له رصيد فى أى بنك آخر ، وعليه التزامات شهرية فى مكتبه لا تقل عن مائة جنيه تقريبا ، والتزامات شهرية عائلية تزيد على هذا المبلغ بكثير - وقد ارتبط فى عمله فى المحاماة منذ استأنفه فى أواخر فبراير سنة ١٩٥٢ بالحضور فى بعض الدعاوى وتقاضى من أصحابها مقدم أتعابها - وليس للمدعى فى مكتبه زميل يستطيع أن ينهض عنه بهذا الواجب .

» وقد أراد المدعى بهذه الإشارة العجلى أن تلم المحكمة بالظروف التى أحاطت باعتقاله ، وبأثر هذا الاعتقال على حريته ، وعمله ، والحالة التى اضطر معها الى ترك عائلته فى القاهرة بلا معين .

« وقد شاءت الظروف أن يتحمل المدعى عليهما عن خصوم الوطن من الانجليز أمام الله ، وعدل القضاء محاولة تأديب المدعى على وطنيته الخالصة الصادقة ونزاهته وطهارته يده دون أن يستهدفنا من ذلك مصلحة عامة ودون السعى الى تحقيق أى فرض مشروع » .

• • •

• خطاب الى احمد أبو الفتح •••

وأرسلت أثناء اعتقالى الكلمة التالية لأحمد أبو الفتح بطبعتها جريدة المصرى بطبعتها المؤقتة ولكن الرقيب منع نشرها : -

من عبد الفتاح حسن
الى احمد أبو الفتح
محلة أبو على القنطرة
١٩٥٢/٢/٢٦

« عزيزى أحمد

« أقبلك شاكرا لك فضلك . وذاكرا لك جميلك فقد طالعتك صباح اليوم مدافعا عن الحرية كالعهد بك دائما وحريصا على الذود عن ضحاياها وملتزما كلمة الحق فى عهد كنت تؤثره وفى عهد لا توادعه .

« اننى أقيم هنا فى مسكن هجره أهلاوه منذ زمان طويل فى حراسة ثلاثين من جنود الهجانة مسلحين ، ومعهم ستة من ضباط البوليس يمنعون عنى كل اتصال ويحرمون كل زيارة إلا اذا اذن الحاكم العسكرى العام - ولكننى أود أن أؤكد لك اننى مطمئن النفس ، قرير العين لأننى قوى الايمان بالله ، وشديد الثقة برضاه على الرغم مما افتراه البيان الرسمى على من أمور ليس فيها بالنسبة لى كلمة واحدة تصادف واقعا - وأؤكد لك أيضا أنهم لو أقاموا المشانق لرقتى تأديبا لوطنيتى ، ولحبى لبلدى

لتلقيتها مرفوع الرأس ثابت الجنان شاكرا الله أن جعل دمي فداء
لوطني ، وجعل رقبتي وفاء لبعض ديون بلدي عندي .
« لقد قدمت اليوم أوراق ترشيحي لعضوية مجلس النواب
عن دائرة بسيون وسأجعل من صمتي في معتقلي زاد الفوز في
تلك المعركة وانني لعل ثقة بأن الله سيجعل التوفيق حليف في
هذا الشأن أيضا واسأله تعالى أن يجمعني بكم في خير وان يهيئ
لبلادنا صلاح الحال وان يحقق لها أقصى ما تنشده من آمال .
وارجو أن تنقل الى من في « المصري » من أصدقاء وأحباب
أصدق التمنيات .
« ولك مني أطيب تحية ، وأعز شكر .

(عبد الفتاح حسن)

● الأتوبيس بدلا من سيارة الوزارة في يوم الجمعة ...
● والنصاب عادل غانم ...

ويذكرني بمناسبة اعتقاله أنه كان من بين النصاب الكلفين
بحراسي البيوزباشي عادل غانم (لواء دكتور عادل غانم مدير
عام مصلحة الأدلة الجنائية والمحامى بعد ذلك) وتذكرنا معا
ما حدث أثناء تولي الوزارة - وكنت ملتزما - رغم أنه كان مخصصا
لى أكثر من سيارة واحدة بسبب جمعى بين أكثر من منصب في
وقت واحد ألا تظن قدم أحد أفراد اسرتى أية سيارة حكومية المعدة
للعمل وحده ، وألفت أيضا ألا استعمل السيارة الحكومية -
يوم الجمعة - وقد صادفنى البيوزباشي عادل غانم في سيارة
الأتوبيس في مساء يوم الجمعة وكنت قادما من الجيزة حيث
كنت أزور بالدقي منزل شقيقى الدكتور عبد الرؤوف حسن -
وهبطت من سيارة الأتوبيس بهيئتان الاسماعيلية (التحسين
حاليا) كما هبط منها النصاب ، ودنا منى وحياتى ، ثم انصرف
كل منا الى سبيله - أنا فى طريقى الى مسكنى بجاردن سيتى -

وهو في طريقه . . ولكنى لاحظت ~~علائم~~ الدهشة بادية على وجهه عند انصرافه - فلما جئتنا الأيام بعد ذلك - وكنت فيها معتقلا وهو يقوم بواجبه المكلف به - ذكرنا ما كان من لقائنا في سيارة الأتوبيس من قبل . وفسر لى علامة الدهشة التى بدت على وجهه عند انصرافه وقال لى انه ظن بادىء الأمر ان الشخص الذى رآه يشبه الوزير شكلا وليس هو واقعا ودنا وحيانى للتثبت ولما استيقن توجه الى وزارة الداخلية وروى لزملائه الواقعة ، وحملت حديثه لى في الظروف التى كنت اجتازها على أنها تحية مفطاة .

● التوفيق بين المعاملة الانسانية والحرص على أداء الواجب . . .
.. وأشهد أنه مع زملائه الآخرين كانوا جميعا في مستوى مسئوليتهم من الواجب فلم يفرطوا فيه ، ولم يتهاونوا في أدائه ، بل قاموا به على خير ما ينبغى من التزام التعليمات ، وتنفيذ للأوامر ، ولكن دون أن يقع منهم ما يؤذى الكرامة .

● نظر قضية الاعتقال . .

● وأفرج عنى قبل اليوم العين للحكم . .

وعرضت قضية اعتقالى بجلسة ١٢/٤/١٩٥٢ على دوائر محكمة القضاء الإدارى مجمعة (ولأول مرة منذ انشاء مجلس الدولة وحجزت للحكم فيها لجلسة ١٠/٥/١٩٥٢ وقبل اليوم المحدد للنطق بالحكم زارنى حسين كمال أحمد على المحامى - وصهرى - وقال لى ان محمد سامى مازن - وكيل وزارة العدل - طلب اليه الاتصال بى لينقل الى أن الحكومة ستفرج عنى ان قدمت طلبا بالنزول عن دعواى - فقلت لحسين كمال اننى أفضل أن اكتب لرئيس مجلس الدولة مباشرة ، وقضيتى بين يدى محكمة قضائية ، وأضمن طلبى أن الحاكم العسكرى أنهى قرار تحديد اقامتى فان نفذت الحكومة ما وعدت أودعت

هى طلبى لى اتفادى بذلك تصوير وضعى على خلاف حقيقته بتأويله
بأننى التمسيت من الحاكم العسكرى اعفائى من الاعتقال - وفعلا
حررت الطلب باسم رئيس مجلس الدولة - وتم فعلا اخلاء
سبيلى قبل ان تودع الحكومة الطلب المرفوع منى الى رئيس
مجلس الدولة .

. . .

● الهلالى اعتقلنى - ولكنى عوملت أثناء الاعتقال معاملة
انسانية ، وكريمة ...

ويقتضىنى الانصاف ان اسجل لأحمد نجيب الهلالى اننى على
الرغم من حراستى بعدد من الضباط وعديد من الجنود ، ولم
اكن ازار الا بموجب تصريح من مصلحة الأمن العام الا اننى عوملت
بانسانية لا أستطيع ان انساها ، فسمح لى بأن ارسل الى الصحف
تصويبا لما نشر عن الوزارة التى كنت اتولاها ، وكنت اطالع أثناء
الاعتقال الصحف ، واستمع الى الراديو ، وكان طباخى يتولى
اعداد الطعام لى - كما اننى رفعت الدعوى أمام مجلس الدولة
وقلت فيها ما قلت من عبارات عنيفة قاسية حين واجمعتها أشعر
بأننى جاوزت بعض الحدود فى استعمالى لها ، وكنت أعتقد صدق
ما ذكرته فى تلك الدعوى من أسباب ثم تكشف لى بعد ذلك بمدة
ان السبب هو كتاب السفارة البريطانية الموجه فى ١٩٥٢/١/٣١
الى على ماهر من أن خطبى كانت مهيجة .

. . .

● عبد العال السيد ضابط الشرطة أرضى الله قبل غيره حين طلب
للشهادة امام النيابة ...

ولا أستطيع ان انسى أنه كان يصحبني عند اللقاء خطابى فى
رياسة مجلس الوزراء بكباشى (مقدم) عبد العال السيد - الذى
كان يعمل فى القسم المخصوص بوزارة الداخلية ، ثم استدعى
بعد اقالة الوزارة امام أحد رؤساء النيابة (احمد فؤاد سرى)

ليشهد بأننى القيت خطبتى وانسابت الجماهير بعده الى قلب العاصمة واشعلت النار فيها فتعالى بدمته وامانته ان يقوم بهذا الدور ، وهو على خلاف الحق ، ولما عاد الى النيابة فى اليوم التالى للدلاء بشهادته كان قد قابل صلاح الدين مرتجى مدير الأمن العام الذى أشار عليه بأن يؤدى الشهادة طبقا لما ترتضيه ذمته وفعلا أدى الشهادة قاطعة ان الحريق بدا فى الساعة ١٢ و ٢٧ دقيقة بعد الظهر ، وان خطابى فى الجماهير كان بعد ذلك فى الثالثة والنصف مساء .

وقال فى شهادته أمام النيابة ان الحقيقة التى أدلى بها سبق ان اثبتها من قبل فى أوراق رسمية بوزارة الداخلية فى اليوم الذى القيت فيه خطابى يوم ١٩٥٢/١/٢٦ برئاسة مجلس الوزراء .

● اجابت المحكمة طلباتى فى دعواى بشأن منع نشر بيانى ...

أما قضية تعقيبى على تقرير النائب العام بالنسبة لما تضمنه عنى فقد تابعتها الى ان فصل فيها باجابتى الى الطلب المستعجل ثم عند نظر الموضوع باجابتى الى كل ما طلبت .

وجاء فى اسباب الحكم :

« ومن حيث انه ولئن كان للرقيب العام فى ظل نظام الأحكام العرفية سلطة منع النشر من غير اخطار سابق الا ان ذلك منوط ، بأن يكون فى حدود القانون ولابد يقتضيه بان يكون النشر من شأنه تهيج الخواطر أو اثارة الفتنة أو الاخلال بالأمن والنظام وهو فى هذه الحدود القانونية خاضع لرقابة المحكمة القضائية وهى لا ترى قيام المبرر الحقيقى لمنع تصحيح ما نشر من تقرير النائب العام خاصا بالمدعى فى أمر لا جدال فى أنه يخالف الثابت فى التحقيق بحجة ان النشر اخل بالآمن ، مع ان مثل هذا الاخلال لا يتأتى من وضع الأمور فى نصابها الصحيح بالوسيلة

التي خولها القانون لصاحب الشأن تمكيناً له من الدفاع عن نفسه في شأن ما نشر خاضاً بشخصه ، بتنفيذ القرار المطعون فيه يمنع نشر التصحيح يقف والحالة هذه عقبة غير قانونية في استعماله حقاً مشروعاً ، ويترتب على تنفيذ القرار نتائج يتعذر تداركها لمساسها بسمعته السياسية وتصرفاته العامة كوزير سابق من وزارة الدولة .

« ومن حيث أنه لما تقدم يتعين وقف تنفيذ القرار المطعون فيه . »

وكانت الدوائر المجتمعة مؤلفة من الدكتور عبد الرازق السنهوري رئيس المجلس وبحضور حضرات/السيد علي السيد وكيل المجلس - محمود صابر العقاري - وحبشي ابراهيم سمري، - ومحمد عفت - ومحمد عبد السلام - وعبد المجيد التهامي - وعبد الرحمن محمد الجبري - وبدوي ابراهيم حمودة - وسيد علي الدمراوي - وحسين أبو زيد - والسيد ابراهيم الديواني - وعلي علي أبو النيط - وعلي علي منصور ، ومحمد ذهني - وكامل بطرس المصري - وعبد العزيز محمد الببلاوي - والدكتور عبد الحكيم عبد الحميد فراج - وحسن أبو علم - مستشاري الدولة بمحكمة القضاء الإداري .

● قضية اعتقال فؤاد سراج الدين ...

كما تابعت القضية رقم ١٠٢٦ سنة ٦ ق المرفوعة من فؤاد سراج الدين بشأن اعتقاله ودون في محضر جلسة الدوائر مجتمعة هلى لسانى فى ١/٦/١٩٥٢ « ان هذا البلد لم يعد يعرف له ظهرا من بطن ، وان المؤامرات تدبر كل وقت للعصف بالحكومات وانه سيعصف بهم كما عصفوا بغيرهم .. »

وقد فصل فى الدعوى المذكورة أيضا لصالح المدعى .

● منشور الضباط الأحرار بعنوان « الى وزارة الهلالى » يسجل أن حكومة الوفد قطعت المفاوضات ، وألغت المعاهدة ، ورفضت حلف الشرق الأوسط ، وكادت البلاد تصل الى حقوقها ثم توالى مؤامرات الاستعمار لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية ..

ولا تفوت هذه الذكريات قبل أن تودع وزارة الهلالى الأولى نقل نص منشور الضباط الأحرار ، وكان موجهها « بعنوان » (الى وزارة الهلالى) أثناء وجودها فى الحكم :-

« توالى مؤامرات الاستعمار الانجاء أمريكى فى الفترة الأخيرة فى مصر لمحاولة القضاء على الحركة الوطنية وصرف أنظار الشعب عن الكفاح المسلح ضد الاستعمار فى القنال الى مشاكل داخلية فى القاهرة فبعد أن أعلنت حكومة الوفد قطع المفاوضات ، والغاء المعاهدة ، ورفض حلف الشرق الأوسط الرباعى ، وتكوين الكتائب الوطنية ، واشتدت جذوة الوطنية فى البلاد حتى كادت أن تصل الى حقوقها كاملة دبر الاستعمار وأذنبه انقلاب ٢٦ يناير الماضى - وجاءت حكومة على ماهر وبدأت المفاوضات من جديد وكان الاستعمار والخونة يعلقون الآمال على رئيس الوزراء على ماهر ويأملون أن يسلم تسليماً كاملاً بمطالبهم بقبول الحلف الرباعى وحل البرلمان واعتقال آلاف المواطنين واستعمال الأحكام العرفية للتنكيل تنكيلاً واسعاً بالشعب ولكن رجاءهم خاب ولم يجب كل مطالبهم فكان لا بد من انقلاب جديد لتحقيق الأهداف الاستعمارية ، وتحويل الحركة الى الداخل والقيام بحركة قمع واسعة فى البلاد بحجة تقوية الصفوف قبل مجارية الاستعمار . » وهكذا وصل الهلالى الى الحكم بعد تدبير سابق وقد جاء الهلالى وأعلن برنامج الوزارة بصراحة وإن مهمتها الرئيسية هى التطهير والقضاء على الفساد وقد نسى أن الفساد الأكبر مصدره الاستعمار وأنه لا يمكن القضاء على الفساد الداخلى إلا إذا قضى على أسبابه ومصدره - أن من أهدأنا الكفاح ضد الفساد بكل مظاهره ضد الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ ولكن لا يجب

أن نتجه الى ذلك الا بعد القضاء على الاستعمار وان أى اتجاه اليه يعد خيانة وطنية لا تغتفر .

● منشور آخر للضباط الأحرار عن القضاء على مشروع المصانع الحربية ...

كما انقل فقرة من منشور آخر صدر عنهم بتاريخ ١٩٥٢/٦/٢ :

« انتهت المحاولات التى دبرها أعوان الاستعمار وأذناؤه الى القضاء على مشروع المصانع الحربية فقد تقرر أن تكون ادارة وبذلك تفتح أبواب الترقى للمحاسبين والاصهار وطرد منها الضباط رغم البعثات التى قوضوها فى الخارج ونظرة واحدة الى هذه المصانع ترى أن أعوان الاستعمار نجحوا فى هدمها .

● حديثى فى يناير ١٩٥٢ حين كنت وزيرا عن الملك والانجليز نشره مجلة التحرير فى نوفمبر ١٩٥٢ ...

وكنت قد أدليت الى حلمى سلام فى يوم الجمعة ١٩٥٢/١/٤ حين كنت وزير الشؤون الاجتماعية بحديث اختار هو عنوانه « الانجليز أولا وقبل كل شئ » ونشره بمجلة التحرير فى ١٩٥٣/١١/١٨ ومما جاء فيه :

« انما الذى يجب أن نفعله ، وان نركز عليه جهدنا كله ، وتفكيرنا كله ، هو العمل على اخراج الانجليز من مصر . عندها ، سوف يصبح هذا الملك نفسه أتفه من ريشة فى مهب الريح . فهم قد أفهموه - كما أفهموا أجداده من قبله - أنهم حماة . وانه لا أمان له من هذا الشعب الا بوجودهم بجانبه وقد درج الانجليز ، منذ أن احتلوا أرضنا ، على تقسيم بلادنا الى ثلاث جبهات الشعب من ناحية والحكومة من ناحية ثانية والملك من ناحية ثالثة ، ومن بين الثغرات الموجودة فى هذه الجبهات الثلاث ، كانوا ينفذون دائما لتحقيق أغراضهم فىنا . وإياك أن تصدق أن الانجليز سيبتل لهم تدخل فى شئوننا ما داموا على أرضنا .

الفصل الحادى عشر

● وزارة المراعى

● ترشيح مرتضى المراعى لرياسة الوزارة . . .

بدا فى أواخر وزارة الهلالى التفكير فى انتهاء دورها ، واتجه النظر الى حسين سرى وظن بادىء الأمر أنه قد يرفض قبول كريم ثابت وزيرا وهو الذى كان يجرى لاهثا لكى يصبح وزيرا فى تلك الايام - ورتبت المسائل بحيث يتولى مرتضى المراعى - وكان وزيرا بوزارة الهلالى - رياسة الوزارة خلفا له ، وتحروا كشف بأسماء الوزراء من بينهم عبد الرحمن البيلى وزيرا للمالية وعدل عنه الى عبد العزيز ناصر ، وعبد المنصف محمود ، وراضى أبو سيف راضى ، وخشى الذين يرتبون المسائل ألا تكون الوزارة المقترحة قادرة على تحقيق المطلوب منها .

وحدث فى تلك الفترة أن قوتح حسين سرى لكى يعرف رأيه فى ضم كريم ثابت الى الوزارة فان رفض تألفت الوزارة برياسة مرتضى المراعى ، وان قبل عهد اليه بتأليفها ولم يكده حسين سرى إيفاتح فى هذا الشأن حتى رحب بكريم ثابت .

● بهى الدين بركات سما بقدره ، وعلا بكرامته . . .

كما حدث خلال ذلك أن اتجه نظر حافظ عفيفى رئيس الديوان الملكى الى بهى الدين بركات الذى بدا له بشدة تزمته ، واعتزازه

بكرامته ، وتحريزه الشديد في خطواته ان يطلب مهلة كافية للتفكير ، كما بدا له ان يستطلع رأى الوفد في موقفه من وزارته عند قبوله تشكيلها - فطلب بهي الدين بركات من على زكي العرابي الذي كان رئيسا لمجلس الشيوخ ان يقابل مصطفى النحاس وفعلا تمت المقابلة ، ومن المؤكد ان الحديث الذي جرى بينهما لم يخرج عن ان على زكي العرابي افضى الى مصطفى النحاس بما عهد به اليه بهي الدين بركات ، ولم يذكر النحاس لعلى زكي العرابي اكثر من انه لا يوقع على بياض ، وانه لا يمكن ان يعلن مقدما تأييده وان ذلك رهن ببرنامج الوزارة عند اعلانها لذلك البرنامج ، ولم يفت النحاس واجب الثناء على شخص بهي الدين بركات ، وقد أدركت بعناية الله بهي الدين بركات من ان يكون له دور في تلك الأيام - وقد استدعى الأمر بعد ١٩٥٢/٧/٢٣ ان يكون بهي الدين بركات أحد الأوصياء على العرش .



الفصل الثاني عشر

وزارة برياسة حسين سري (من ١٩٥٢/٧/٢ - ١٩٥٢/٧/٢٠)
وتضم كريم ثابت (وزير دولة) :

لما تردد بهي الدين بركات في قبول العرض لتأليف الوزارة وفكر في الأمر مليا ، وتحسس خطاه قبل ابداء رأيه - ولما قبل حسين سري بغير تردد تشكيل الوزارة وأن يكون من بين أعضائها كريم ثابت مضى بها منذ البداية في بحر لجي من الرياح الهوج ، والموج العاتي ، وأخذت الأحداث الوزارة من كل جانب فترنحت ولم يمض عليها في الحكم سوى تلك الفترة المحدودة ولم يجاوز عمر تلك الوزارة ثمانية عشر يوما ، حين قدمت استقالتها في ١٩٥٢/٧/٢٠ .

الفصل الثالث عشر

وزارة الهلالى الثانية

فى ٢٢/٧/١٩٥٢ تالفت وزارة جديدة برئاسة الهلالى ،
يجواب مرفوع الى الملك استفتحه بالعبارة التالية :

((احمد الله الى مولاى ثقته الغالية ، حمدا باقيا على الأيام ،
واشكر اليه ما اسبغ من عطائه واتم من نعمائه)) .

((وليس شىء أبين بيانا ، ولا أبغ بلاغا ، من بيان تلك الطريق
الواضحة التى رسمتموها لنا واوحيتم بها الينا لتحقيق مصالح
الوطن فى الداخل والخارج .))

وقد ضمت الوزارة اسماعيل شيرين (وهو زوج شقيقة
الملك) ، وزيرا للحرية والبحرية .

● فجاءت الأيام ، وتصاريف الأقدار ...

وظن الذين لا يعرفون فجاءت الايام ، وتصاريف الاقدار أن
وجود زوج شقيقة الملك علامة تشير الى الامل فى بقاء الوزارة أمدا

تطويلا ، واذا بها لا تعمر سوى ليلة واحدة .. بل لم تكملها إذ
أدى الوزراء اليمين بين يدي الملك في مساء ١٩٥٢/٧/٢٢ ، ولم
يحل منتصف الليل حتى أزعج الوزارة وأقلق نومها في تلك الليلة
ما حدث ، ولم يكد يطلع على الناس نور الصباح حتى دوى
في الأسماع عن طريق المذياع بيان عرف - فيما بعد - ان ملقيه
هو « محمد انور السادات » وقدم الهلالي استقالته يوم
١٩٥٢/٧/٢٣ ثم جرى بعد ذلك ما سنوف يدور حوله الجزء
الثاني من هذه الذكريات .

• • •

الجزء الثاني

● طارق .. بعد منتصف الليل !

● من السجن الحربي .. للاستئناف ..؟!

● أفترض اعتقالاً !

● قبل الزنزانة ؟!

● عودة الحب .. الحربية

● (الفترة من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى ١٢ نوفمبر ١٩٧٠) ●

تمهيد

كانت الفترة الواقعة بين ١٩٥٠/٣/٢٠ الى ١٩٥٢/٧/٢٢ هي موضوع الجزء الأول من الذكريات أما هذا الجزء (الثاني فبدور حول الفترة الواقعة بين ١٩٥٢/٧/٢٣ و ١٩٧٠/١١/١٢ .

● التحاس تنبأ برحيل الملك ...

واستأذن القارىء في أن أعود به الى أيام سابقة على ١٩٥٢/٧/٢٣ فأذكر منها أننى قابلت خلالها مصطفى التحاس في منزله وكان معه عدد من زائريه - وبعضهم ممن كنت لا اثق فيه - واذا به يقول « سمعت ان الملك بيشمىع ان الذهب سيقه الى الى الخارج وان الطائرة معدة » ، وأشهد بأننى استقبلت هذه الصراحة بكثير من الاشفاق ، وقدوت حينها ان من بين الزائرين شخص أو أكثر سينقل هذه العبارات وبما قد يضيفه اليها - بعد دقائق من انصرافه - وكان المعنى الواضح للمعبارة المذكورة ان الملك هرب امواله الى الخارج ، وأعد نفسه لمفادرة البلاد هربا منها ، اذا اقتضت الظروف ذلك .

● مجدى حسنين يقابلنى قبل قيام حركة الجيش ...

ولأذكر أيضا أن الرائد (الصاغ) مجدى حسنين ، السفير
بوزارة الخارجية بعد ذلك) قابلى بحديقة فندق البوريفاج برمل
الاسكندرية فى مساء أحد تلك الأيام ، ولم تكن لى أية صلة سابقة
به - وقال عن نفسه أنه من الضباط الأحرار وانهم يطلبوننى فى
مسألة هامة فقلت له اننى سوف أسافر الى القاهرة لعمل بها فى
الصباح الباكر وأعود الى الاسكندرية بعد يومين ، وانصرف دون
أن أدرك على وجه الدقة فى ذلك الوقت المحكمة فى مقابلته لى ،
وفعلا سافرت الى القاهرة - ورجعت الى الاسكندرية فى وقت
متأخر من مساء يوم ١٩٥٢/٧/٢٢ .

* * *

وفى الصباح الباكر من يوم ١٩٥٢/٧/٢٣ اتصل بى تليفونيا
د . محمد صلاح الدين (وزير الخارجية سابقا فى وزارة الوفد)
وطالب منى أن أقابه حالا عند زكى العربى (رئيس مجلس
الشيوخ) وكنت أقيم فى النجى الذى يقع فيه مسكن على زكى
العربى فأبديت دهشتى . . واستفسرت عما اذا كان صاحب
البيت يعرف أننا نسزوره فى مثل هذا الوقت المبكر ؟ وأدرك
د . محمد صلاح الدين من استفسارى اننى لم أسمع بعد البيان
الذى كانت تتكرر إذاعته ، وعلما بعد ذلك ، أن ملقيه هو محمد
أنور السادات عن قيام الجيش بحركة .

* * *

● لقاء بمنزل على زكى العربى

وتوجهت الى منزل على زكى العربى حيث وجدت د . محمد
صلاح الدين ومعه عثمان محرم وابراهيم فرج الوزيران السابقان،
وأمين عز العرب عضو مجلس الشيوخ واستمعنا الى البيان من
المدىاع - واقترح على زكى العربى ، ومحمد صلاح الدين أن

نستجلى الأمر من رئيس الديوان الملكي د . حافظ عفيفي فاعترضت ، ولكن على زكي العرابي ، ومحمد صلاح الدين توجهها معا وقابلاه ، وبعد الظهر عدت الى منزل على زكي العرابي الذي كان قد أعد محضرا بما دار في تلك المقابلة . والذين يعرفون على زكي العرابي يعلمون أنه من أشد الناس التزاما للدقة ، والأمانة فان روى ، فكأنه يتلو حكما قضائيا مما ألفه سنين طويلة حين كان في القضاء ، وان تكلم فكأنه يجلس على منصة رئيس مجلس الشيوخ يلتزم نص اللائحة ويرتبط بحكمها - وتلا العرابي علينا المحضر فاذا به يسجل انهما قالا الدكتور حافظ عفيفي ان ما وقع كان الناتج الطبيعي لأخطاء عديدة وقعت ، وفي مقدمتها تصرفات الملك والكثيرين من حاشيته وبعثاته - ولعل تلك الزيارة ، وما تم اثناءها من الحديث ، ولمكانة على زكي العرابي ، ومحمد صلاح الدين وما أثر عنهما من نزاهة ، واستقامة ووطنية كانت السبب في اختيارهما - فيما بعد - عضوين في اللجنة التي عهدت اليها الثورة باعداد أول مشروع فكر فيه للدستور .

وفي مساء يوم ١٩٥٢/٧/٢٥ قاباني المهندس مصطفى موسى - وكان من قبل نائبا وفديا في البرلمان ولم أكن أعلم أنه صهر الضابط اسماعيل فريد سمكري القائد العام (محافظ الدقهلية فيما بعد) ونقل الى أن بعض رجال الثورة موجودون بشكنسات مصطفى باشا واقترح أن اتوجه ومحمد صلاح الدين لمقاسبتهم فاتصت بمصالح الدين تليفونيا ، وتوجهت معه الى ثكنات مصطفى باشا حيث وجدت مود نجيب ، ومحمد أنور السادات ، ويوسف صدقي منصور ، وغيرهم ، ولم يكن جمال عبد الناصر من بينهم أثناء الزيارة - واندا كان بالقاهرة .

وفي اليوم التالي (١٩٥٢/٧/٢٦) اذيعت وثيقة نزول الملك عن العرش ثم رحيله على الباخرة المحروسة في المساء الى إيطاليا .

وفي يوم ٢٧/٧/١٩٥٢ نشرت الصحف بيانا بالعنوان التالي :
● بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة عن زيارتي وصلاح الدين
للقيادة مساء ٢٥/٧/١٩٥٢

بيان من القيادة العامة للقوات المسلحة

((في مساء الجمعة ٢٥ يوليو ١٩٥٢ حضر الى القيادة العامة
للقوات المسلحة بالاسكندرية سعادة الدكتور محمد صلاح الدين
باشا وعبد الفتاح حسن باشا معبرين عن شكرهما للحركة المباركة
التي قام بها رجال الجيش متحمسين لهم التوفيق التام .

((وفي الساعة الواحدة بعد ظهر يوم السبت ٢٦ يوليو توجه
اصحاب الدولة والمعالى والسعادة الاستاذ احمد لطفى السيد باشا
وابراهيم عبد الهادي باشا ومحمد حسين هيكل باشا واحمد
خشبة باشا ورشوان محفوظ باشا وبهى الدين بركات باشا
واحمد عبد الغفار باشا وابراهيم السسوقي اباظة باشا
وعبد السلام الشاذلى باشا واحمد على علوبة باشا وطه السباعي
باشا ومحمود محمد محمود بك الى مقر القيادة ، حيث قابلهم
صاحب السعادة الفريق محمد نجيب بك القائد العام للقوات
المسلحة - وقد اعرّب معالى الأستاذ احمد لطفى السيد باشا
نيابة عن زعماء الأحزاب عن شعورهم الطيب نحو الحركة المباركة
وشكرهم للضباط والجنود الذين أدوا واجبهم بأمانة لتطهير البلاد
وقد رد سعادة الفريق محمد نجيب بك شاكرا لهم شعورهم
الطيب)) .



● ايضاح مصطفى موسى حكمة صدور بيان القيادة

وقابلني المهندس مصطفى موسى اثر نشر البيان في الصحف وقال ألم يستوقفك شيء في البيان ؟ ولم يترك لى فرصة للجواب ، وقال انه أريد بالفقرة الخاصة بصلاح الدين باشا وبشخصك تسجيل أنكما حضرتما للتهنئة في مساء ١٩٥٢/٧/٢٥ أى قبل أن يعترف أحد - غير رجال الحركة - أن الملك سوف يعزل من عرشه في اليوم التالي ، والتنبيه الى : أن الثورة لو فشلت ، وأطيحت بعض الرؤوس فان رقبة كل منكما لم تكن لتعفى ...

* * *

الفصل الأول

● في وزارة الداخلية ●

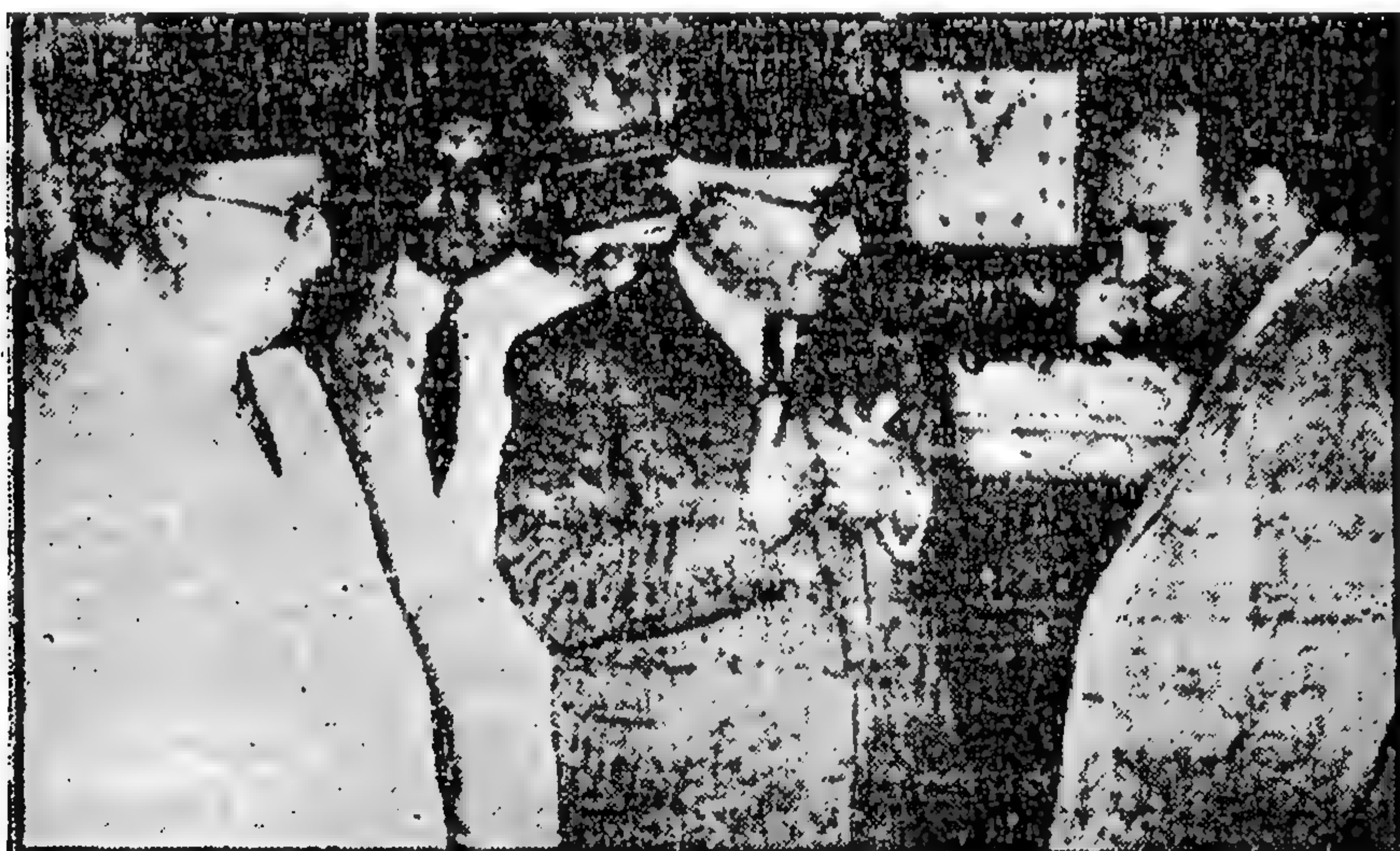
● ذكرت سليمان حافظ فكرة دعوة البرلمان لقرار الوضع ،
واختيار اوصياء للعرش - ولكنه عمل مع غيره على استغلال
الظروف ومحااربة الوفد

في الأيام الأولى لوزارة على ماهر التي شكلت اثر قيام الثورة
تقابلت مع سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة - وكان له في ذلك
الوقت دورا ملحوظا - وابدت له رأى حاصله دعوة مجلس النواب
الذى كان قد حل قبل ٢٣/٧/١٩٥٢ للانعقاد مع مجلس الشيوخ ثم
بعد اقرار الوضع الجديد يحل مجلس النواب لتجرى بعد ذلك
انتخابات حرة . واقترحت أن يختار ثلاثة ليكونوا اوصياء على
العرش هم محمد بهى الدين بركات ، وعبد الرزاق السنهورى ،
وعلى ماهر - واضفت أنه ليس مقبولا ولا سائغا أن يكون أحد من
أفراد الاسرة المالكة من بين الأوصياء على العرش - بعد ن اشيع أن
الاتجاه منصرف الى الأمير السابق محمد عبد المنعم . واقترحت
أن تؤلف وزارة مدنية من أشخاص لهم مكانتهم ممن لا ترقى الى
وطنيتهم أو طهارتهم شيهة ، وليوجه قادة الثورة جل عنايتهم
للجيش .



● أقطاب الوفد الثلاثة الأساتذة زكي العرابي ، ومحمد صلاح الدين ،
وعبد الفتاح حسن عند انصرافهم من مقابلة القائد العام مساء أمس .. وقد
رفضوا الادلاء بأي تصريح .. وقال الأستاذ عبد الفتاح حسن انهم يفضلون
ان يتكلم القائد العام .

(الاخبار ١٢/٨/١٩٥٢)



● الدكتور محمد حسين هيكل رئيس الدستوريين يتحدث الى ممثلي
الوفد وهم الأساتذة علي زكي العرابي ومحمد صلاح الدين وعبد الفتاح
حسن .. وذلك قبل اجتماعهم بالرئيس على ماهر ..

(الاخبار ١٢/٨/١٩٥٢)

(الاخبار ٢١/٨/١٩٥٢)

ولما سألتني سليمان م حافظ عن أسماء أعضاء الوزارة المقترحة ذكرت له بعض الأسماء فمقب سائلا واسمك لم تذكره ؟ قلت له انني افضل ان اكون داعية للفكرة ، متحمسا لقبولها - ولكن الأمور جرت على صورة أخرى وتداخلت عوامل وعناصر مختلفة فأت بكثير من المسائل لتأخذ وضعاً متبايناً ...

● واعتذاري من عدم قبول الانضمام لهيئة التحرير ...

وحدث أن اتصل بي تليفونيا ثم حضر الى مكتبي الدكتور مصطفى الحفناوي المحامي (وعضو هيئة قناة السويس بعد تأميمها) وأنهى الى انه قد اتجه الراى الى اختيارى ضمن عشرين اشخصا تتألف منهم لجنة عليا لهيئة التحرير يرأسها على ماهر رئيس الوزراء ، واعتذرت مبررا تصرفى بأننى أضع نفسى للخدمة العامة ولا أملك التنجى عن شرف القيام بواجبى كلما لاحت الفرصة لذلك ولكننى لا أصلح لمثل تلك المهمة بالذات لاعتبارات مختلفة اشرحتها له ، واعتقد أن ان امانته اقتضته نقلها الى الدين أو فؤده أو كلفود بهمة الاتصال بى أو بغيرى .

• • •

● لجنة من الوفد قابلت على ماهر ثم رئيس حركة الجيش بشأن مشروع تنظيم الأحزاب السياسية .

وقد عهد الوفد الى لجنة مؤلفة من على زكى العرابى ، ومحمداً صلاح الدين ، ومنى لمقابلة على ماهر رئيس الوزراء ، ومحمداً نجيب القائد العام للجيش بشأن ما نشر حول التفكير فى مشروع لتنظيم الأحزاب السياسية .

وفى يوم ١٩٥٢/٨/١١ قابلت اللجنة على ماهر ثم محمداً نجيب وكان مع الأخير كل من جمال عبد الناصر وجمال سالم ، وأثناء الحديث قال جمال عبد الناصر ، اننا نريد تغيير الوجوه مشيراً بذلك الى تغيير القائمين على شئون الأحزاب ، وأضاف بأن

الذى يستطيع إعطاء فكرة حول هذا الموضوع هو أحمد أبو الفتح
وكان أحمد أبو الفتح نائبا سابقا من نواب الوفد في مجلس النواب -
ويتقد حماسا لتأييد الثورة عند بدء قيامها ، ويبدو أنه كان على
صلة متينة ببعض رجالها - ولكن بعض الظروف اضطرته بعد ذلك
الى الإقامة في الخارج . .

• • •

حول قانون الإصلاح الزراعى :

● أفكارى عن الإصلاح الزراعى

كنت قد تقابلت وسليمان حافظ بعد ما نشر في الصحف عن
الاتجاه لوضع قانون الإصلاح الزراعى وقلت له أنه يعسى أن
لا أملك قيراطا واحدا من الأطيان الزراعية - إذ كنت قد تصرفنا
منذ سنوات طويلة فيما ورثته من أطيان محدودة .

واقترحت عليه أن يكون المشروع مبسطا بغير تعقيدات وتتمثل
مادته الأولى في تحديد الملكية الخاصة بالقدر الذى يرى ملائمة ،
ومادته الثانية فى أن يترك لكل ابن قدر معين وكذلك لكل زوجة -
وأشرت فى هذا الصدد الى أن الأمر بطبيعة الحال يختلف من أسرة
الى أخرى فأسرة قد تضم العديد من الأبناء وأكثر من زوجة
وأسرة غيرها قد يكون لها وضع آخر فهل تستويان ؟

تتمثل مادته الثالثة فى أن المالك الذى تزيد ملكيته - فى تاريخ
إصدار القانون - عن الحدود المشار اليها - عليه أن يتصرف خلال
ثلاث سنوات فيما زاد بشرط أن تكون تصرفات فعلية وصحيحة
والا يقل ما يتصرف فيه فى كل سنة على حدة عن ثلث المساحة
الزائدة . .

وتتمثل مادته الرابعة فى أن ما يبقى لدى المالك من الزيادة
دون تصرف فيه ، أو ما يثبت ان التصرف كان صوريا أو على
إخلاف ما رسمه القانون من أوضاع يثول الى الدولة لتتولى

توزيعه على فئات تحددها ، وتلزمها بالعناية بالأرض وزيادة الإنتاج ، والا عهد بها الى غير من وزعت الأرض عليهم .
واخذت أفصل ما أجملت مستهدفا للتدليل على انه مع الحرص على الحد من الملكية الزراعية ينبغي ألا يثار بين المواطنين نوازع لا تحمد عقباها ، وينبغي أن يوفر للانتاج الزراعى ما يكفل زيادة مضطردة .

● سليمان حافظ يقول أن القصد تفتيت الرعوس ...

واستمع سليمان حافظ الى كل ما قلت فى صمت ، وعقب عليه بجملة قصيرة وذكر أنه « قد فاتنى أن الهدف ليس تفتيت الملكية فحسب وإنما أيضا تفتيت الرعوس » ولما استفسرت مستوضحا قال ان فى البلد اقطاء زراعىا تنبغى المبادرة الى الاجهاز عليه . وقلت له اننى أسلم معه من وجود اقطاع زراعى ولكنه ينطبق على صور من الملكية كملكية الأمير يوسف كمال الذى يملك ألوف الأفدنة فى منطقة واحدة - ولا نعرف له منة على الكادحين فى أرضه ، ورويت له اننى كنت مساعدا للنيابة منتدبا فى الصيف للعمل فى نجع حمادى وسمعت أن مدير دائرة الأمير نقل اليه أن المحكمة أصدرت حكما ضد الدائرة لصالح أحد المزارعين ، وفهم الأمير أن المحامى الذى حضر مع خصمه تعلم فى مدرسة كان الأمير قد أنشأها فلم يجد ما يعالج به غضبه على المحكمة والمحامى ، إلا أن أمر الأمير بهدم المدرسة فورا - ناقما على معهد تخرج فيه من أعان خصمه فى دعوى أقامها أمام القضاء الذى أنصف اللائد بحماه .

وأضفت لسليمان حافظ - وقد أعانتنى ظروف عملى السابق كوكيل للنيابة ومفتش للداخلية من الطواف بالبلاد من اسوان جنوبا الى فارسكور شمالا ، على الوقوف على حقائق كثيرة من بينها انه ليس كل مالكى الأراضى بالصورة المقيمة والبيضة التى كان عليها أمثال الأمير السابق يوسف كمال .

• • •

الفصل الثاني :

طارق .. بعد منتصف الليل

● محسن عبد الخالق طارق الباب ليلا موفدا لعرض الوزارة ..

حوالى الساعة الواحدة صباحا دق طارق باب مسكنى ، وفتحت الباب حيث وجدت محسن عبد الخالق (سفير مصر فى اليابان بعد ذلك) ومعه زميل له من ضباط الجيش - وابلفانى أنهما أوفدا يعرضان على الاشتراك فى الوزارة بعد أن تقرر تعديل تشكيلها .

● واعتذار من عدم قبول العرض ...

ولا أعرف الى الآن هل وفقت فيما قلت لهما ، ام لا ، ولكننى لم أتردد عند المقابلة فى الاصرار على الاعتذار ، وذكرت لهما أننى محام ، ويبدو أن الله قد خلقنى وجردنى من أن أصالح لعمل آخر - وأن الفترة الوجيزة التى توليت فيها من قبل عملى كوكيل لوزارة الداخلية وكوزير لا تكفى فى نظرى للتدليل على صلاحيتى لهجر المحاماة الى غيرها - وأضفت أن ذلك ليس رفضا للقيام بواجب ، وإنما هو توصيف صادق لرجل يعرف اطار قدرته ، وحدود طاقته

— وفصلت لهما وجهة نظري — واستطلعا رأيي فيمن عسى اعتقد
صلاحيته فقفز الى ذهني اسم الدكتور حامى بهجت بدوى —
الذى دخل عند اعادة تشكيل الوزارة وزيرا للتجارة والصناعة
ثم رئيسا لهيئة قناة السويس بعد ذلك .

* * *

● عرض الوزارة على الدكتور صلاح الدين واعتذاره .

وانصرف الزائران الى المعادى لمقابلة محمد صلاح الدين
يعرضان عليه ما كلفا بعرضه ، وقد فهمت. بعد ذلك ، دون اتصال
سابق به — انه اعتذر ، ولا أعرف بالضبط ما ساقه من مبررات
للاعتذار .

الفصل الثالث :

زائر بالنهاية

● زيارة محمد فهمي السيد لي ، ونهيمته ضدى للرئيس جمال
عبد الناصر ...

وحين وقع الخلاف بين بعض رجال الثورة عام ١٩٥٤ حضر
الى مسكنى ظهرا محمد فهمي السيد (مدير مكتب جمال عبدالناصر)
وطالب منى أن اصحبه لاقابلة جمال عبد الناصر فقلت له انه
يسعدنى ان اقبله ولكن اريد أن أعرف منك بآية صفة اقبله ؟ -
لأننى مجرد محام كأي محام آخر وضمن ألوف عديدة ولا امثل
أحدا ممن كانوا بالوفد الذى أنشئ وجوده ، كما ألغيت سائر
الأحزاب السياسية ؟ وأن رئيس الوفد مصطفى النحاس محددة
اقامته فى منزله ، وسكرتير الوفد فؤاد الدين لا يزال يمضى
عقوبة خمسة عشر سنة انتهى منها عام واحد تقريبا . ولا اريد
فى الماقابلة أن أغشه فى وضعى ، أو أزيغ عليه صورتى ، وانصرف ،
ثم عاد فى نفس الميعاد تقريبا من اليوم التالى وتحدثنا من جديد
ولم أستطع اقناع نفسى بالعدول عما ذكرته له فى اليوم السابق .

ومن أسف اننى علمت فيما بعد ان محمد فهمى السيد نقل
عنى صورة بعيدة كل البعد عن حقيقة ما ذكرته له فى المقابلةين -
اذ أنه بعد القبض على بتاريخ ٢٦/٤/١٩٥٧ ، والحكم ضده
بالأشغال الشاقة لمدة اثنى عشرة سنة بتاريخ ٢٠/١٠/١٩٥٧ من
المحكمة العسكرية العليا برئاسة محمد فؤاد الدجوى - كما سيجب
فى موضعه - بدأ محمد السعيد خضير وكيل مجلس الدولة ان
يخاطب - ومن تلقاء نفسه - محمد فهمى السيد فى شأنى فاذا به
يزعم له ((اعدل له ايه ؟ - رحت له فى بيته سبع مرات ، وطلبت
منه ان يضع يده فى يد جمال عبد الناصر رفض وأملى شروطه من
وجوب الافراج عن مصطفى النحاس ، وفؤاد سراج الدين)) .

ولما أفرج عنى زارنى محمد السعيد خضير وروى لى ما سمع
من محمد فهمى السيد - ولم أكن قد قلت لمخارق شسيثا عن
الحديث الذى دار بينى وبين محمد فهمى السيد فى مسكنى
أثناء الزيارتين •

وقد عجبت لتصرف محمد فهمى السيد ، وقدرت أنه اذا كان
ما نقله الى جمال عبد الناصر بالصورة التى رواها محمد السعيد
خضير فلا بد من أن وضعى عند جمال عبد الناصر قد تصاعف
سوءا ••

• • •

الفصل الرابع :

طارق بالليل .. قبيل فجر ٢٦/٤/١٩٥٧

● القبض على في الفجر ... والى السجن الحربى ...
وقبل حاول موعده الامساك من ليلة الجمعة ٢٦ رمضان سنة
١٣٧٦ هـ دق باب مسكنى طارق ، وفتحت باب الشقة ، وجدت
كوكبة من ضباط ومخبرين قال احدهم انه مصطفى الشيخ ...
(مدير مصلحة الأمن العام ومساعد وزير الداخلية بعد ذلك) ،
ودخلوا مسكنى وجاسوا خلاله - وطالبوا ان اصحبهم فاعدت
حقيبة بها بعض ما يلزم من الثياب ، وتوجهوا بى الى مكتبى المجاور
لمسكنى وفتشوا المكتب - وأنا فى دهشة مما صنعوا فلم اكن اعرف
ذنبا يقتضى هذا الاجراء ، ثم ساروا بى الى السجن الحربى ولم
اكد اصل الى فنائه من بابه الخارجى حتى سمعت نباح الكلاب
مدويا ، ولم اكد اقترب من المبنى الداخلى - دون ان اصله - حتى
ترامى الى سمى سباب وعبارات نابية - الى ان بلغت مكتبا يحف
حول الجالس عايه بعض الأشخاص لم اتبين منهم فى ذلك الوقت
احدا - وأخذ شخص يتجسس جيوبى وعرفت فيما بعد بمسدة
غير قصيرة أن الجالس على المكتب هو الرائد (الصاغ) صلاح

دسوقي (محافظ القاهرة والسفير فيدا بعد) - أركان حرب
وزارة الداخلية - وأن الجالس بجواره هو صلاح الشافعي (أحد
ضباط وزارة الداخلية) ، وأن الذي تحسب جيوبى ويستقبل
القادم بالسباب هو حمزة البسيونى (مدير السجن الحربى) الذى
لمس جيوبى الخلفى وقال كوتشينه ؟ قلت - فى هدوء - كتاب الله ..
مصحف صغير .. فأخذه ونجاه ، وكنت أوتر أن يجر دنى من كل
شئ إلاه .

● زنزاة السجن الحربى ...

وبعد قليل انصرفت من المكتب الى زنزاة بها جردل
من المطاط الأسود لساء الشرب ، ومثله وشبيهه تماما لغير ذلك من
الشئون - وأغلق مزلاج الزنزاة ، وبعد ثلاثة أيام دعيت بعد
منتصف الليل الى المكتب وقال لى صلاح الدسوقي : أنا أعرف بانك
محام نابه ، ولكنى أريد أن تسجل فى تقرير الحقيقة وحدها فيما
هو منسوب اليك من الاشتراك فى مؤامرة الهدف منها قلب نظام
الحكم ، وتبديل اغتيال جمال عبد الناصر ، وجميع وزرائه أثناء
انعقاد مجلس الوزراء ، والاستيلاء على الحكم وتدمير رئيس
جمهورية ورئيس وزراء لوزارة ستكون فيها وزيرا لداخلية ..
وذكر لى بعض أسماء من قيل بان لهم دورا فى تلك المؤامرة ..
وسلمنى ورقا وقلم كريبيا ، وانصرفت الى الزنزاة - أفكر فى
ظلامها الدامس فى ردى الذى أسجلاه مكتوبا فى الصباح حين يطل
النور من كوة صغيرة فى أعلى أحد جدرانها الأربعة .. والقائمة ..
● وسجات فى تقرير ردى على التهمة التى لصقت بى ...

واستطيع أنؤكد فى هذه الذكريات بعد تلك السنوات أننى
كنت أدرك وأنا أكتب أننى ربما أتمس النجاة مما أحيط بى
بأستعمال عبارات أخرى ، ولكننى قبل أن أبدأ فى كتابة أول
جملة ناجيت الله أن يهدينى الى ذكر الحقيقة لتكون النتيجة بعد

ذلك ما تكون مؤمنا بأننى لم اقترف ذنبا فى حق بلدى ، او ضد احد .

• • •

❶ سد النافذة الوحيدة بغطاء أسود

وتوالت الأيام والليالى بالسجن الحربى ولا أريد أن اذكر منها سوى واقعتين أ

أولاهما : اننى لاحظت أن الكوة الصغيرة بالزنزانة يراد سدها بخشب أبلكاج أسود فطرقت الباب واستأذنت فى أن يحضر احد من الضباط فقدم ضابط اسمه فيما علمت بعد ذلك - دراج - وقالت له هذه الكوة هى التى أرى منها الله جهرة وإذا سدت فهو يرانى فهل يعز عليكم أن تبفروا هذه الفتحة ؟ قال أنهم يقولون أن الدنيا برد . قلت لم أقدم شكوى من رطوبة الأسفات ، ولا من قسوة البرد ، وأنا راض بما قسمه الله .

* * *

❷ ضعفى بالنسبة لأسرتى اقتضانى أن أحرم نفسى من زيارتها لى ...

وثانيهما : انه فى صبيحة يوم عيد الأضحى (الاثنين ٥٧/٧/٨) دخل حمزة البسيونى - وقال فيه زيارة مقررة للأسرة ان شئت اتصلنا بها تليفونيا . . قلت هنا ؟ وأشارت الى الزنزانة - قال لا فى المكتب - قلت وكأنى أريد أن امكن له التقاط كل لفظ ، أو يسجل كل حرف ان كان يحمل خفية آلة تسجيل :

((أرجو أن تعرف اننى من أضعف الناس بالنسبة لأسرتى ، ولا أطيق أن أترك أولادى الثلاثة ينامون قبل قدومى من مكتبى الا وكشف الغطاء عن وجوههم لأقبلها - ولكننى قطعت عهدا بينى وبين الله ألا يزورونى فى هذا المكان أحد منهم ، فاما أن اذهب اليهم حرا طليقا ، واما أن يحضروا ليتسلخوا جثتى)) .

فقال يعنى ايه ؟ فذكرت فى هلبوء ايضا :

((أرجو الا تظن ان ما قلت يعد آية قوة او دلالة استهانة او استخفاف بما أنا فيه ، وما الاقيه .. وانما افسره باننى اعتقلت فى العهد الملكى ، ولكنى عوملت على نحو آخر ، فكنت أقرأ الصحف ، وأسمع الراديو ، وأتناول ما أطلب من طعام يصنعه طباشى ، واكتب الصحف فيما تقتضيه الظروف ، وكان اولادى يزورونى بتصريح من الأمن العام .. فدعهم فى ظنهم - وهم صسفار - يتصورون أن حفظ أبيهم من بابه كحفظه السابق بالنسبة للمعاملة ، فلو أنهم كبروا الى حد أن يفظنوا أو كانوا أقل سنا مما هم عليه فلا يلحظون شيئا لتهافت على زيارتهم لى - وأنا أفضل الا أعقد اولادى بالنسبة لكم - لأنهم مهما يكن من رأيكم فى أبيهم فانهم على حسن ظنهم به وفرط محبتهم له ..))

* * *

● تصرف طيب لا انساه لجهزة البسيونى ...

وعلى الرغم مما قيل عن حمزة البسيونى فقد قال اليس لك طلب ؟ قلت تستطيع أن تستأذن ((المسئولين)) فى مكالة تليفونية بدلا عن الزيارة المقررة .. فبادرنى : المسئولين ؟ .. وبدأ وكأننى استشرته أو تشككت فى مدى سلطانه ، وما يتمتع به من اطلاق يده ، والى آخر مدى - فقال أنا حاكم هذه المنطقة .. وقادنى الى مكتبه وأمسكت فى حضوره التليفون وطابت رقم تليفون مسكنى وردت قرينتى ، قلت : كل سنة وانت طيبة ، وكذلك فعلت مع كل من أطفالى الثلاثة دون أن اضيف عبارة أخرى ، وبادرت بوضع سماعة التليفون .. فإذا بجهزة البسيونى يحتد ويقول : ليه كده .. ؟

فقلت استأذنت ، وفى حدود ما طلبت منك تصرفت ، وطويت عنه اننى اشفقت أن أسع كلمة واحدة من اولادى تشير الى قلقهم أو انزعاجهم ، وهى آية أخرى على ضعفى بالنسبة لهم ، ولا زلت حتى اليوم على هذه الصورة من الضعف .

* * *

الفصل الخامس :

من السجن الحسرى إلى سجن الاستئناف

● كبلوا يدى ، ويد الدكتور صلاح الدين بالحديد ...

فى صباح يوم الاثنين ١٩٥٧/٧/٢٢ كبلوا أيدينا بالحديد ؟
ورحلنا من السجن الحربى الى سجن الاستئناف - ولأول مرة
منذ دخلت السجن الحربى أرى د . محمد صلاح الدين وزير
خارجية مصر حين الفيت معاهدة ١٩٣٦ يده هى الأخرى مكبله
بالحديد - وركبنا سيارة شرطة من المخصصة لنقل المتهمين ومعنا
سائر الزملاء المدنيين مكبلين ...

● طبيب بالجيش ضرب المثل فى الاعتزاز بكرامة الطب

وفى يوم الاثنين ١٩٥٧/٨/١٢ ، كشف على طبيب الجيش مسخ
طبيب السجن وفوجئت بطبيب الجيش يقول انه لا يسمح بمحاكمتى
لأن حالتى الصحية تحول دون ذلك وكنت مريضاً أكاد لا أقوى
على الوقوف ، ولكننى قلت للطبيب اننى سأدافع عن نفسى أمام
المحكمة ، ورجوته أن يمكننى من ذلك - ولكن الطبيب الذى لم أعرف
حتى الآن اسمه ، وأشهد بأننى ما رأيت كثيرين مثله احتراماً لمهنته ،
واعترافاً بكرامته رد بهدوء وأدب قائلاً « اذا كنت ترانى ارتدى



... وحين سالتني المحكمة عما اذا كان قد وقع على اكرام في
السجن الحربى .. قلت : من شكاهم الى الله لا يشكوا اليكم او
الى غيركم واعفوا اصدااء هذه القاعة من أن تسمع انيننا لمثلئى !



• عبد الفتاح حسن يفكر
ويحاول الابتسام وعاطف نصار
يدخن سيجارة ! فى أول جلسة فى
محكمة الدجوى .. داخل قفص
الانتهام .

(١٩٥٧/٨/١٩)

ملابس الضباط صاغ (رائد) فانا أولا وقبل كل شيء طبيب، ولا يعني الا ان امارس عملي في حدود واجبي دون التفات الى مايتصل بشخصك او بما هو منسوب اليك » - وانصرفت الى مكتب المأمور (مصطفى مراد عبد الخالق) الذي رجوته ملحا في ان يرسل وكيل السجن (جلال مصطفى) الى رئيس المحكمة محمد فؤاد الدجوى يبلغه عن لساني ان تقرير طبيب الجيش استشاري واننى قادر على متابعة المحاكمة حريص على حضور جلساتها منذ البداية وقابل وكيل السجن عند وصوله الى المحكمة نائب الأحكام الذى قال له ان المحكمة أجلت محاكمتى الى أجل غير مسمى الى ان يتم شفائى، وكانت حرارتى قد بلغت في هذا اليوم والأيام السابقة ٤٠ درجة ١٠٠، وأخذت في كل يوم يزورنى فيه الدكتور أحمد جودة طبيب السجن - الذى عهد اليه تقرير ما اذا كنت شفيت من مرضى - ألح عليه في ان يكتب بأننى شفيت فعلا وهو يشينى عن عزمى الى ان أفلحت في اقناعه او الى ان مل من محاولة اثنائى عن عزمى وشهدت لأول مرة جلسة ١٩ من أغسطس سنة ١٩٥٧، ثم توافقت عن نفسى في يوم ١٩٥٧/٨/٢١ لمدة نحو سبع ساعات صباحا ومساء رغم مرضى الشديد - وذلك بالاضافة الى مرافعة صهرى حسين كمال أحمد على المحامى، والمحامى المنتدب محمد وصفى .

❶ ختام مرافعتى أمام محكمة الدجوى . . .

وحسبى أن أشير الى ما ورد بمحضر تلك الجلسة عند ختام مرافعتى :

الرئيس - فاضل ايه لسه ؟

عبد الفتاح حسن - انا لا اكرر اى كلام .

الرئيس - انا بقول فاضل ايه واذا لقيت كلام مكرر انا حقول لك .

عبد الفتاح حسن - لو كررت قولوا لي . .

الرئيس - قطعاً حقول لك من غير ما تقول لى ..

● وأنا طبعاً لن أسمح لنفسى أن تقولوا لى ثم رفعت الجلسة ..

عبد الفتاح حسن - وأنا طبعاً لن أسمح لنفسى أن تقولوا لى ..

الرئيس - طيب ترفع الجلسة للاستراحة ..

(ورفعت الجلسة وكانت الساعة الثامنة الا ربعا مساء)

(وأعيدت الجلسة بعد عشر دقائق) •

واستطردت فى دفاعى عن نفسى فقلت ، أكتفى بتقديم مستندات ترون فيها حقائق :

((أول مستند شهادة من البنك الأعلى تفيد اقتراض ألف جنيه بفائدة ٥٪ فى ٣١/١/١٩٥٢ بعد أربعة أيام من خروجى من الحكم وكنت مضطراً أن أواجه شئونى الخاصة واستأنف عملى فى المحاماة وهى تغنيى بذاتها عن كثير)) ••

((وشهادة من البنك الأهلى بمعايشى ورميتى كوزير)) ••

● واثناء الوزارة سحبت مال أولادى بدفاتر التوفير ولم يبق سوى قروش

((وثلاثة دفاتر توفير لأولادى الثلاثة وليس لى غيرهم ، وبقي لكل منهم قروش اذ سحبت اثناء تولى الوزارة رصيدهم)) •

((وأصل خطاب من المواطن الشريف الذى أشرت اليه فى الصباح وعرض على قرضاً ولم أستاذنه لظروفي لأعلن اسمه ولكنه دل على أن الشرف والنزاهة أصل فى بعض المواطنين وان فى مصر أطهارا يريدون تفشى الطهارة فى نفوس الوزراء)) •

● اقرادى للضرائب بأن ايرادى الصافى من المحاماة عشرة آلاف جنيه فى عام

((واقرادا صادرا منى عن ايرادى فى المحاماة وصددتني

مصلحة الضرائب وأصل إيصال دفع الضرائب عن سنة واحدة
كمثال أقدمه لحضراتكم » .

● وبعد الوزارة دفعت للضرائب في عام واحد ما يعادل مرتب
الوزير

((اننى دفعت ٢٢٣٥ جنيهها ضريبة في سنة واحدة (١٩٥٦)
لاحقة على الشئورة المبلغ المدفوع يعادل تقريبا مرتب الوزير في
سنة .

((وقد حددت اقامتى في ١٨/٣/١٩٥٢ (في العهد الملكى)
فرفعت الأمر الى مجلس الدولة وحسبى أن خصوم بلدى خصونى
بهذا الفصل وأنا الضعيف الذى اعتقد أنه ليس لى أى فضل على
بلدى بل لا تزال لبلدى فى عنقى ديون كثيرة أرجو أن يعيننى الله
لتسديتها ..

((وثقوا بأن السفارة الأمريكية لا تعرف قسمى وليس فيها من
يتلقانى ، والسفارة الروسية لا تعرف وجهى ، والانجليز بحمد الله
يمقتون اسمى وفرنسا لا تعرف شكلى .. انا يعرفنى المواطنون
من الأحرار الاشراف الأطهار فى هذا البلد الذى ولدت فى أرضه
وسوف أدفن فى ترابه ، فانا لا أعرف الا ربا واحدا ووطنا واحدا
والله خير الشاهدين ..

((وعندما تشرفت بالعمل فترة فى وزارة الحربية وزيرا لها -
فان كانت الأوراق الرسمية باقية - فهل تقول لكم ان عبد الفتاح
حسن هو أول من طرد الخبراء الانجليز الذين كانوا يعملون فى
الطيران فى جرة الوثائق انهم لا يخشوننا واقما هم عيون
تترصدنا فالغيت عقودهم بحجة قلم وانتهيت أمرهم . وقيل لى ان
هذا القرار قد يكون له بعض المعقات فلم أسأل ومضيت فى امرى .
أمرى .

((وحين قيل فى مجلس العموم تلميح عن الجيش المصرى للايقاع
بين الشعب والجيش لم أنم وكلفت الضابط فؤاد الطودى - وكان

يعمل مديرا لمكتب وزير الحربية - بأن تسحب البعثات كلها وأن لا ينأى قبل أن يرسل بطريق السفارة الى الملحق العسكرى فى لندن ليرد اليها أبناءنا لتبعث بهم الى البلاد الأخرى بعد الافتراء الذى قيل فى مجلس العموم عن جيشنا وحضر جميع المبعوثين وعندهم ٣٠٠ •

((بل تعلمون أيضا ، ولا أظن أنه غاب عنكم ، كيف كان موقفى فى شأن التسرب عن طريق الحدود سنة ١٩٥١ حين أريد أن تستغل الظروف لتقل الأثر خفية للإنجليز عن طريق الحدود وما كنت أقوم به • • وكنت أقول أنا لست وزيرا وفديا • وإنما أنا مواطن مصرى • ويجب منح القنوين عنهم عبر الصحراء • • وغير الصحراء •

((وشأن نادى الجزيرة لم يذب عنكم • كيف كان موقفى حين كان النادى ومساحته ١٥٠ فدانا ينعم به السفير البريطانى • والأجانب • • ولهم القول الشامل فى ترشيح أعضائه ، وشأن عمال القنطرة ولم أكن أفعل شيئا ، فالفضل لله وللعمال ، وليس لى من فضل إلا أنى واجهت الحالة كموطن يستجيب لشعور كريم من عمال أوفياء بالغ عددهم أكثر من ٧٠ ألف التحقوا بأعمال فى خلال شهر واحد مما شهد به مستر راد منسوب مكتب الممثل الدولى)) •



● وقالت من شكأ أمره الى الله لا يشكو الى غيره • •

وحين سألتنى الحكومة عما إذا كان قد وقع على اكراه فى السجن الحربى - قلت ((من شكأ أمره الى الله لا يشكو اليكم او الى غيركم ، وأعفى أصداء هذه القاعة من أن تسمع أنينا مثلى • • ورددت دعاء الرسول صاوات الله وسلامه عليه)) الى من تكلنى الى هدو ملكته أمرى أو بعيد يتجهمنى ان لم يكن بك غضب على فلا

ابالى .. واضفت لو كنت ضربت بالمتريليوز مكنتش حا أقولكم لآنى
لن أخوض فى مسألة التعذيب تعففا .. » .

* * *

● الدكتور وحيد رافت المحامى يقول للدجوى ان السجن الحربى
هو ((باستيل)) مصر

● وعبد المجيد نافع المحامى يصف تحقيق النيابة بعبارة معينة ..

ومما لا يفوتنى ذكره ليعرف الناس كيف كانت الأمور تساس
أن أمر المتهمين الذين أريد التنكيل بهم ومحاولة اذلال نفوسهم
وكسر أنوفهم لم يكن وحده هو هدف التفكير بل حدث أن الدكتور
وحيد رافت - وكان أحد المحامين فى الدعوى المذكورة - وصف
السجن الحربى بأنه ((باستيل مصر)) . ولما اعترض رئيس
المحكمة على التعبير كرده المحامى وأكده وقد دفع الدكتور وحيد
بعد ذلك ثمننا لتلك الكلمة وغيرها ضريبة على حرته فاعتقل فترة
فى سجن القلعة .. كما أن عبد المجيد نافع المحامى فى القضية
أقيمت ضده الدعوى التأديبية لكلمة قالها أمام المحكمة عن تصرف
النيابة أثناء التحقيق ..

* * *

● محكمة الدجوى لا تحاكم ، وإنما توثق عقوبات مقرررة من
غيرها ...

وقد وعيت درسا من محكمة اللواء فرؤاد الدجوى أن مثل تلك
المحكمة لا تستهدف عدلا ولا تبغى حقا ولا يهنيها أن تجرى انصافا
وإنما قصارى جهدها وغاية قصدها أن توثق أحكاما معينة ، وأن
تصب عقوبات مقرررة ولذلك عاهدت الله بعد أن عدت الى المحاماة
ألا أقبل الحضور فى أية قضية سياسية أمام محكمة استثنائية ..
وأستطيع أن أؤكد انه ما من قضية من هذا النوع تقريبا الا وقد وفد
الى مكتبى ما ناشدنى الحضور ، ولكنى اعتذرت دائما من عدم



● الحمد لله ... ! ●

وعلقت الصحف : عبد الفتاح
حسن .. وخلق السوادى لقد
ظل يردد بعد سماعه الحكم
الحمد لله .. الحمد لله !!
(آخر ساعة ١٩٥٧/١٠/٢٣)



القبول مهما لوح لى من اتعاب موقنا بأن المحامى يزهر بنفسه ،
ويفاخر الدنيا بصناعته كلما شعر بأن لجهده المبذول أثرا فى
النتيجة ، أما حين يعام مقدما أن جهده يذهب مع الريح ، وأنه ان
وفق أو جاوزه التوفيق فى أعداده ، ودراسته للدعوى ، فإن النتيجة
غير مقترنة بذلك ، وإنما أمرها مرتب من قبل ومتفق عليه مسبقا
بحيث تكون الأحكام مجرد عملية توثيق فمن الخير إذن أن أنأى
بنفسى عن أن أكون شريكا فى ذلك التوثيق .

والواقع أن محاكمات « الدجوى » تعتبر - فى النظر السديد ،
والتقدير السليم - أشبه ما تكون بالمرحيات ، وليس للخاتمة
التي تنتهى اليها تلك المحاكمات سمات الأحكام القضائية ، ولا
جدال فى أن قانون الإجراءات الجنائية ينفر من أن تسلك مثل تلك
المحاكمات ضمن إطاره ، كما أن القضاء يبرأ من أن يشبه بعدله
وبما يتغياه مثل النتائج التي يعلنها « الدجوى » - ، وآية ذلك
أن الدولة لا تعامل النتائج المشار اليها المعاملة التي تتفق والأحكام
القضائية .. وربما يكون من الأفضل - وضعا للامور فى
نصايها - أن يصدر من رئيس الدولة (وهذا حقه ويدخل فى
نطاق سلطاته) قرار بإبطال ما ترتب على محاكمات « الدجوى »
من كافة الآثار .

وسيكون القرار المنشود بمثابة تأكيد ، وتسجيل من جديد لما هو واقع فعلا ، فضلا عن كونه تنزيها للأحكام — بمعناها الدقيق — من أن يلصق بها نوع من الأعمال ، ليست من عدادها ، ولا قريبة الشبه بها ..

* * *

ومما أذكره عن سجن الاستئناف :

● من لسان محكوم عليه بالاعدام قبيل تنفيذ القصاص :

● ودخلت غرفة الاعدام بقدمي ..

في يوم الأربعاء ١٩٦٧/٩/٢٥ نفذ حكم الاعدام شنقا في الساعة الثامنة صباحا بالنسبة للمحكوم عليه عبد الحفيظ ، وفي الساعة ٨ر٥ دقيقة ص نفذ في آخر اسمه عبد الولي .

ولكل منهما قصة ذات عبرة يمكن أن تجمل في كلمات :

كانت غرفة الاعدام في الطابق الأول في مواجهة الزنزانة التي أقيمت فيها ، وقد استأذنت وكيل السجن (جلال مصطفى — عقيد حاليا وبأسيوط) في أحد الأيام في زيارتها ، وطافت بذهني فكرة أنه ربما أزورها مضطرا ، ولم أكن أعرف على وجه الدقة العقاب الوارد في المواد التي طلبوا تطبيقها بالنسبة لي وظننت — لأنه لم يسبق لي التحقيق في مثل الواقعة الخاصة بي ، وليس بين يدي قانون العقوبات ، أنه ربما يكون الاعدام من بين العقوبات المطلوبة — وأذن مشكورا .. وطفت بها ، وشرد الدهن هنا وهناك ، وقلت له ان بأعلا السقف عنكبوتا ، وربما دخلها مفتش ولاحظ ما لاحظت ، وأقرني وعهد الى العساكر بالاشراف على تنظيف غرفة الاعدام ..

وترامي الى سحبي في مساء اليوم السابق على تنفيذ الحكمين

المذكورين به وعد التنفيذ .

وفي الفجر مرت بكل من الزنزانتين وتأملت في وجه الشخصين

طويلا دون أن أترك لهما فرصة لتفسير تأملی .

[وكانت اسرة كل منهما قد اخطرت ازيارته ولكن لم يحضر اليهما احد]

● قتل وسرقة لسيدة اكرمت - من قبل - قاتلها :
فاذا بعبد الحفيظ يقول لى انه راي فى منامه هذه الليلة انه يركب قارباً لا يسير فى الماء وانما يسير فى الصحراء . وروى ان جريمته تخلص فى ان سيدة آوته واكرمته ، ولكنه طمع فى مالها فقتلها وسلبها حليها .

ولم تأخذنى - بعد سماع تفاصيل جريمته - ذرة من عطف او رحمة وقلت ان هذا هو الجزاء الوفاق لما ارتكب .

● يكره سماع تلاوة القرآن ، ويقتل شقيقته وابنتها الصغيرة . . ويلوث سمعة أخته كذباً . .

● أما عبد المولى فانه كان من أخس النماذج البشرية لأنه حين مرت به . . وأنا أحدثه من خارج زنزانه - بعد أن مرت بزنازة عبد الحفيظ - اعترف لى بأنه يكره سماع تلاوة القرآن من المدياع ويسكته ، وكانت تلومه على ذلك ابنة أخته الطفلة - وأقر بأنه قتل شقيقته وابنتها الصغيرة لأن أخته امتنعت عن مده بالمال ، وادعى زوراً بأنه قتلها لسوء سلوكها - وكان يروى قصة الجريمة بغير مبالاة ويقول أنه لا يهتمه الاعدام ، وأنه لو خير قبل تنفيذ العقوبة لطلب امرأة ، وزجاجة ويسكى ، ومزة ، ثم بعد ذلك ينفذون العقوبة . . . !

● تسبب فى طلاق زوجة وادعى زوراً لزوجها أنه كان يتردد عليها : ولم يقف أمر هذا الوحش عند هذا الحد بل روى لى - مما سجلته فى حينه انه كان يشتغل طباحاً فى شبرا بشارع . . وكان يسكن . . فى الطابق الذى يقع أسفل الطابق الذى يعمل لدى صاحب الشقة ، وترك العمل منذ سنوات ، وبدأ فى عمل آخر . . السرقة من الشقق ، وتوجه الى المنزل ليسرق فوجد باب الشقة . . الذى يفتح على سلم الشقالين مفتوحاً ، ودخل وجلس على

المائدة هادئا مطمئنا ، وفوجيء بصاحب البيت الذى بهت عند رؤياه ، ونادى زوجته باسمها فالتقط المجرم الاسم ، وقال لصاحب البيت انه جاء بعلم الزوجة وذكر له اسمها - ولم يفتن الزوج المسكين الى انه ساعة اضطرابه نطق باسمها - وزعم له المجرم بأنه يتردد عليها ويعاشرها ، وأنه سيفضى فى التحقيق بتفصيلات كثيرة أن هو قبض عليه أو قاده الى البوليس ، فأفلته ، وتركه ولكن الزوج طلق زوجته ..

وبعد شهر كان المجرم يسير فى شارع المبتديان ، وصادفته الزوجة المسكينة ، وأمسكت بتلابيه ، وعرفته من شكله ، وأخبرته بما كان نتيجة افترائه عليها ، وفى نوبة مؤقتة صحبها الى منزل والديها ، وذكر لهم الحقيقة التى جنى عليها بجراته .. ! ولم أكد أسمع قصته حتى انتزعت من نفسى كل اثر من العطف عليه ، وقلت وهذا حكم قضائى آخر أنزل القصاص حقا ، وعدلا .

● وشاهدت من نافذة الزنزانة دخول المحكوم عليه غرفة الاعدام : واعتليت كرسيها حين كان الحكماء ينفذان ومن شراة الزنزانة كنت أستطيع أن أرى عن طريقها - وباب الزنزانة مفلق - كلا من المحكوم عليهما وهو يدخل غرفة الاعدام ، ولم أشاهد تنفيذ حكم الاعدام من قبل الا حين كنت وكيلًا للنيابة فى شبين الكوم فى عام ١٩٣٨ (المجرم سوليا ومن معه) .

● حول عقوبة الاعدام :

ومهما قيل بالنسبة لعقوبة الاعدام من آراء متعارضة الا اننى لا زلت على عقيدتى من وجوب تحريمها فى الجرائم السياسية ، أما بالنسبة للجرائم العادية فيمكن قصرها على كبرى الجرائم ، وبقيود وضمانات حتى لا تنفذ الا اذا توفرت كل الضمانات الممكنة ، لتبقى رادعا لمن لا يبالون بتقييد الحرية ومهما طالّت المدة ولو لا قوا اثناءها ألوانا عديدة من الحرمان ..



آخر الأيام .. بسجن الاستئناف :

الاثنين ٢١/١٠/١٩٥٧ :

● دخلت مخزن الملابس ، وارتديت قبل اخواني ملابس السجن - وصليت بعدها بمسجد داخل سجن الاستئناف :

حضر الى بالزنزانة الملازم اول انيس الساعة الثامنة صباحا ، ونقل الى أن كبيرا مسئولا اتصل به تليفونيا منذ قليل منبها الى سحب السراير ، وبارتداء ملابس السجن تمهيدا للنقل (الترحيل) الى اليمان - فبادرته بطلب ارشادي الى مخزن الملابس ، وقادني اليه ، وارتديت بدلة السجن القاتمة ، وخرجت بها ، وتوجهت الى زملائي ، وتعمدت أن أسرى عنهم ، وقلت لبسنا الفالى من الثياب الناعم والحرير طويلا ولنجرب النوع الآخر ، وأشارت الى ما ارتديت ، ثم توجهت الى مسجد السيدة صفية القائم بالطابق الأول بسجن الاستئناف ، وصليت ركعتين ، ثم توجهت الى مكتب المأمور زائرا وشاكرًا الى أن حضر فراش المنزل « أمين » بعامود الطعام فأعدته بحالته ، وبعد قليل حضر اليوزباشى (النقيب) عبد الله ماهر رشدى من ليمان طره - وفي وجوده - وضعت الملابس الداخلية والأشياء المصرح بها داخل جلابية هياتها على صورة كيس صغير ، وركبت مع زملائي سيارة بلا مقاعد ، وقفنا بها ، وتعلقت أيدينا بشباكها السلكية ، ومرت السيارة فى طريقها الى ليمان طره بمكتبى ومسكنى وهما متجاوران بجاردن سيسى ، ثم وصلنا ، وتم توقيع الكشف الطبى ، وقادونى الى زنزانة بالدور الأرضى بعنبر الملاحظة حيث تقضى تعليمات السجون بأن يظل النزير الجديد بذلك العنبر بحوالى عشرة أيام للتأكد من خلوه من أمراض خشية أن تنقل منه الى غيره ..

الفصل السادس :

في ليمان طهره ١٠٠!

الثلاثاء ٢٢/١٠/١٩٥٧

● من ليمان طرة كتبت خطابا الى اسرتي :

أعاد الطبيب الكشف الطبي ولوحظ ارتفاع الضغط عما كان عليه بالأمس ، وارتفاع الحرارة ، وتقرر صرف لبن ، وخبز وسكر ، وليمون ، وكتبت في ذلك اليوم خطابا الى اسرتي اطلع عليه المسئولون ، وأشروا عليه ، وأجازوا ارساله . ولم يخرج الخطاب عن الاطمئنان التام ، والرضاء بقضاء الله .

● دبرت أمري في حدود ما يصرف من السجن ، وفي نطاق المسموح

به وهو خمسة جنيهات شهريا :

● ودبرت أموري على أساس التعامل مع كاتنين اليمان في حدود المسموح به ، وفي نطاق المبلغ المقرر شهريا وهو خمسة جنيهات . . ومن فضل الله اننى لا ادخن ولا أشرب القهوة أو الشاي فكان المبلغ المذكور كاف للتعامل في شراء بعض الأشياء بالإضافة الى ما يصرفه اليمان من غذائه المعتاد والذي يقرر للنزلاء من المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة بنوعيتها مؤبدة ومؤقتة . .

● وتوالت الأيام والليالي ومحوت من ذاكرتى كل ما لقيت في اليمان ، ومسح الله على قلبى فطهره من كل غضب على أحد .

ولم أعد أذكر الا نوادر أو حوادث أروىها ربما يكون لها عبرة أو فيها تسلية .

زارب وسوينبرن الجاسوسان الانجليزيان :

● الجاسوسان البريطانيان وكيف كانا يعاملان بالليمان ؟

● أسكنوني بليمان طرة - في آخر زنزاة بالدور الرابع من عنبر (١) وفي الزنزاة التالية أسكنوا أحمد السقا ، ثم د . صلاح الدين ، ثم محمد السوادى ، ثم عبد الحميد الاسلامبولى . وكل على انفراد ، وكلف أحمد السقا ، والاسلامبولى ، بالعمل فى الجبل بحجة أنهما شابان صحتهما تحتمل مشقة العمل فيه . .

● د . محمد صلاح الدين وزير خارجية مصر عند إلغاء المعاهدة أصبح فى الليمان « ترزيا » !

وصنعوا محمد صلاح الدين ترزيا . . وحال مرضى دون ان اكلف بعمل معين .

● كلمنى زارب بالانجليزية فأجبتة بالعربية وقلت له انه مولود فى مصر ، وأن والده كان موظفا بالبريد . .

● وكان يسكن فى ذات الدور زارب وسوينبرن وهما جاسوسان انجليزيان حكم عليهما مع آخرين فى قضية جاسوسية ، ودنا منى زارب فى فترة كانت أبواب الزنزانات مفتوحة وحيانى باللغة الانجليزية فبادرته باللغة العربية ، وقلت له انه يعرف العربية جيدا ، وأن والده كان موظفا فى البوستان بالقاهرة ، فبدت الدهشة على وجهه ، وتكلم بالعربية ، وانصرف ظانا أن لدى معلومات دقيقة عنه مردها سبق تولى منصب وكيل الداخلية ومنصب الوزير ولم يكن يدرى أننى طالعت - أثناء محاكمته وكنت غير مقيسد الحرية - ما نشر عن قضيته ، وأن المعلومات التى سمعها منى مردها ما ورد فيما نشر عنه ، واقترب منى سوينبرن ، وكان فظا حين قال لى انه لا ينسى لى انه وهو مدرس بكلية التجارة اننى الذى طلبت - كتابة - فصله من عمله بعد إلغاء المعاهدة . .

وكان الجاسوسان يتمتعان بمعاملة ممتازة بكافة ألوانها ، وما من زائر كبير وفد من بريطانيا لمصر الا وكان ينتقل رسميا لزيارتهما بالليمان للاطمئنان الى حسن معاملتهما .

● قسيس - ضابط بالجيش البريطاني يزور الجاسوسين أسبوعيا ويحمل لهما كل ما لذ وطاب :

● وكان يحضر اليهما كل يوم احد قسيس يقيم في المعادى أصله ضابط في الجيش البريطاني ويحمل اليهما ما يطلبان مما يعز وصول بعضه الى غيرهما ..

● سيدة تصعد الى زنزانة سجين .. لا يصلها به الا نبلها ، وانسانيتها :

● لم يكن يزورنى سوى حسين كمال أحمد على المحامى صهرى مرة كل شهر ، وحدث أن حضر أحد عساكر الليمان وطلب منى النزول لمقابلة المأمور الأول (القمائمقام اسماعيل طلعت) فقلت له أرجع اليه لتسأله اسم الزائر لأن صهرى زارنى منذ أيام .

● طلبونى للمأمور الأول فاعتذرت :

فعاد بعد قليل عسكرى غيره وبعبارة جافة قال البية المأمور الأول طالبك .. فأجبته « احنا يا ابنى مش فى جنينة الحيوانات نعرض على كل زائر - أن لم أعرف اسم الزائر فلن أنزل إيا كان اسمه » .

● أبواب الزنزانات تغلق ، والفضجة تسود العنبر ، وسيدة تصعد الى زنزانتى :

● وبعد قليل حدثت ضجة والعساكر تسرع بفلق الزنزانات على أصحابها ، وتدفعهم الى داخلها ، وبقيت زنزانتى وحسبها مفتوحة وأنا جالس بداخلها واذا بسيدة تدخل وخلفها ضابطان ، يسلم على وتحينى ، ولم يكن لى حظ رؤيتها من قبل واستفسرت من صحتى وحالتى ، وسألتنى عما اذا كنت فى حاجة الى شيء

فشكرتها بحرارة ، واخلاص ، وتقدير ، وتحيرت كيف ادعوها للجلوس اذ لا يوجد بالزنزانة ما تجلس عليه ، وانصرفت وبقى أحد الضابطين ، وصحبها الآخر ، واذا بالضابط يفضي الى بعد ان سألتني ان كانت السيدة من اقاربي فقلت له كنت أتمنى ان يكون لي بمثابة صلة قرابة ، وذكر لي الضابط بأن اليمان اخطر رسميا بأن السيدة راوية عطية - عضو مجلس الأمة - ستزور اليمان لشأن يتصل بواجباتها ، ولم تكذ تدخل مكتب المدير حتى قالت :

« عبد الفتاح حسن اللي شغل ثمانين ألف عامل كانوا في المعسكرات البريطانية يدخل اليمان ! » فذهل المدير وضباطه ، وأصرت على أن تراني ، وأرسل المأمور الأول أحد العساكر ثم أرسل آخر دون أن تسمع تكليفه لهما ، ولما عاد الأول والثاني ظنت أن حالتي الصحية خطيرة ، وأصرت على أن تراني بنفسها ، وقيل لها أنني بالدور الرابع ، وأن حالتها الصحية مما يشفق معه عليها (وكانت حاملا) ولكنها لم تبال ، وأضاف الضباط انه وزميله اتفقا في الرأي على أنني لن أنزل أيا كان اسم الزائر ان كان من الرسميين - ولكنني أشهد بأنني لو علمت بأن الزائرة هي السيدة/ راوية عطية - وكانت تريد الاطمئنان على بدوافع نبيلة، ومشاعر انسانية رفيعة ، فلم أكن لا تردد في أن أسعى اليها دون أن أحملها مشقة الصعود لأشكر لها سعيها النبيل ، ولذلك كانت أول زيارة قمت بها في اليوم التالي الافراج عني هي زيارة مسكنها مع قرينتي حيث تركنا لها بطاقة سجلنا لها الشكر ووضعناها في صندوق بريدها ، ولم يسعدني الحظ لالتقي بها حتى الآن - ولكنني من المؤمنين دائما بأن العرفان بالجميل قد يكون بالخطوة وقد يكون بنبضات القلوب التي تسجل الشكر الذي لا تمحوه الأيام وان عن اللقاء ..



محمد أبو نوير من سرس اليمان منوفية :

● ((قلة)) الماء مخطورة .. وسجين قبل وفاته يتشهى جرعة ماء :
● كان محمد أبو نوير من بين نزلاء اليمان محكوما عليه
بالأشغال الشاقة ثلاث سنوات في جريمة سرقة بحمل سلاح ،
وكانت حالته الصحية تنذر بالخطر الشديد .

في يوم الخميس ١٩٥٨/٥/٢٩ زار حسين الأتربي وكيل النائب
العصام اليمان للتفتيش ، و مر بالمستشفى الذى كنت أقيم فيه
داخل اليمان ، ولبث معى فترة وقال لى اليس هناك ما يمكن
ان أقوم به ؟

قلت - عن نفسى - ليس هناك شىء أطلبه ، ولكنى أريد أن
أكفر عما كنت أقع فيه من سهو حين كنت مثلك وكيلا للنيابة . لقد
كنت أمر بالسجن فى دائرة النيابة التى أعمل بها أسأل المحبوسين
عن شكوى فيجيبون سلبا ، وانصرف قانعا بما سألت وبما أجابوا .
حتى مررت بتجربتي ، وقدته الى حيث يرقد محمد أبو نوير ،
وقلت له هل يرضى الله أن يظل مثله ليموت بمسا يقترن موته فى
اليمان من إجراءات بعضها تشريح الجثة فى بعض الحالات ،
ورجوته أن يضمن تقريره ما رآه ..

● الضابط الانسان : منير كيرلس :

● وكانت أمنية أبو نوير أن يشرب جرعة ماء من قلة قبل أن
يموت ، وكان فى اليمان ضابط هو المقدم / منير كيرلس ، وكنت
أعتقد أنه من القديسين لأن له قلبا يهز أن تجد كثيرين مثله فى
هذه الأماكن ، ومعاملة يسوى فيها بين الناس جميعا ، وصدقا
فيما يعد به ، وسألت منير كيرلس هل القتل ممنوعة ؟ فرد ايجابا
وقلت اننى أريد قلة .. قال لك ؟ قلت لا فأنت ممن يعرفون اننى
جردت نفسى - بإرادتى - من أن يكون لى طلب ما ، رويت له
أمنية محمد أبو نوير فطلب منير كيرلس من أحد المساكين أن يحضر
لنفسه قلة مع طعامه الخاص ، وجاءت القلة وتوليت غسلها

وملئها وقدمتها الى محمد أبو نوير يشرب منها ونمت ليلتها منشرح الصدر ، راضى النفس .

● ومات السجين في اليمان !!

● في يوم الثلاثاء ١٠/٦/١٩٥٨ وقفت أمام سريرى خاشعا ، كما وقف محمد صلاح الدين - فى مواجهتى - أمام سريرى خاشعا أيضا حيث مرت أمامنا جثة محمد أبو نوير محمولة على الأعناق ممن ذهبوا بها بعيدا عن اليمان ..

وشاءت ارادة الله أن يكن صلاح الدين فى وداع محمد أبو نوير فى آخر أيامه باليمان ، حيث صدر الأمر بنقل صلاح الدين الى مستشفى قصر العينى يوم الأربعاء ١١/٦/١٩٥٨ .

● ونودى على اسم السجين المتوفى للكشف عليه تمهيدا لاختلاء سبيله !!

● وبعد شهر نودى على اسمى وعلى اسم محمد أبو نوير لأن الطبيب الشرعى قدم للكشف على كل منا - أبو نوير تمهيدا للافراج الصحى وعبد الفتاح حسن تمهيدا لنقله الى مستشفى الدمرداش .

وتذكرت فى تلك المناسبة - وهى مناسبة حزينة وخاصة بأبى نوير - رواية نجيب الريحانى حين صور تلك الروتين الحكومى اذ صدر قرار بنقل أحد الموظفين ثم سبقه فى التنفيذ قضاء الله .



● يضعون الزهور فى أوان ، والمنشات فى أيدى المرضى ، واحذية فى أقدامهم .. للزيارة المفاجئة !..

● وفى يوم ٢٦/٨/١٩٥٨ دبت فى المستشفى باليمان حركة غير عادية ، واذا بالمرضى يقدمون للنزلاء الآخرين فيها ملابس بيضاء نظيفة ، وشباشب جلدية جديدة ، ومباصق ، ومنشات للذباب بعضها من الليف ، وبعضها من الخيصر ، ويضفون مسوائد صغيرة بجوار السراير وعليها زجاجات وكوبات ، وجمعوا بعض الورد والأزهار وضعوها فيها .

● وأشاعوا في المستشفى جوا غريبا من النظافة والنظام ، فالأرسل نلمع ، وحوض الحنفية ينظف ، وقد مرت عليه شهور لم تمتد إليه يد تنظفه ، وزجاج النوافذ يعفى من الأتربة المتراكمة - وأمام المستشفى تهذب الأشجار ويمهد الطريق - ويفرش بعضه بالرمال الأصفر وكأنه سجاد - وسألت عن سر ذلك كله فقبل أن اللواء اسماعيل همت وكيل عام مصلحة السجون قادم لمفاجأة .. الليمان بالزيارة ..

● ولم يكذ وكيل مصلحة السجون ينصرف من باب المستشفى حتى استردوا من المرضى ، المنشآت ، والأحذية لتودع بالمخازن !

● وحضر الوكيل ولم يسمح لنفسه أن يسأل أحدا من الموجودين ، وإنما أطل من باب عنبر المستشفى ، وانصرف على عجل ، وبعد دقائق كان (سعيد) الممرض يجمع المباسق والمنشآت ، والملابس الجديدة ، والشباشب ، ويجرد النزلاء ، ويجود عليهم بالفاظ السباب « اقلع يا ابن الكلب انت وهو .. خلاص » .. ولو أن وكيل مصلحة السجون عاد الى المستشفى بعد دقائق لأمر ما لوجد الحال غير الحال ، ولبان له الى أى مدى تصل مهزلة التفتيش الفجائي ، وزيارة الكبراء المسئولين الى هذا الحد الذى يثير الأسى من ناحية ، ويشير لونا آخر من ناحية ثانية .

ولما سألت الممرض (سعيد) فيما جرى تحت نظرى قال انه زاد على الاجراءات التى تمت أن الفريق حيدر حين حضر منذ مدة طويلة لزيارة غرفة العمليات التى استحدثت بالمستشفى . استهين بالبسط الحمراء المؤجرة من الفراش ، ومدت من مدخل الليمان حتى باب غرفة العمليات وسار فوقها الفريق حيدر ومن كانوا معه ولمسافة تقرب من نصف الكيلو ، واعتقد أن أحدا لم يستوقفه ان مثل هذا الترتيب غير طبيعى فى ليमान ما يكاد الفريق يفاديه حتى طوى ما كان ممدودا فلو أنه عنى أو غيره بزيارة الزنانات أو المطابخ أو المرور بدورات المياه والحمامات أو شاهد الأصناف الموردة من بقول وخضار ولحوم وغيرها لرأى عجبا .

وصادف ما يجعل النفس تتأذى أن يقع القليل منه في عالم ينبغي أن يدخله الكثير من ضروب الإصلاح ليكون بحق دارا للتهديب القويم والتأديب الرشيد .

وفي يوم الأحد ١٣/٧/١٩٥٨ حضر الى اليمان د . حسنى خورشيد وكيل قسم المستشفيات فأعد اليمان ترتيبات أدنى من الترتيبات السابقة ، ولكنها لم تخل من الزهور والورود والملابس النظيفة البيضاء ، ولكن الزائر اكتفى وهو بباب المستشفى بالسؤال عن عدد السراير ! وانصرف وفي ركبته علة من مودعيه من العاملين في اليمان . .

● **حضور الطبيب الشرعى تهيدا لنقل الى مستشفى جامعى :**
وحل يوم الخميس ١٨/٩/١٩٥٨ حيث حضر الطبيب الشرعى لتوقيع الكشف الطبى على ثم ورد في اليوم التالى كتاب بنقل الى مستشفى الدمرداش وفي الساعة الخامسة مساء تركت اليمان الى غرفة رقم ٥ بالدور الثالث درجات قسم الدكتور متير المهيرى في مستشفى الدمرداش :

● **منك تركت أسرتى في ٢٦/٤/١٩٥٧ لاحتها لأول مرة في ٢١/٩/١٩٥٨ :**

وفي يوم الأحد ٢١/٩/١٩٥٨ حوالى الظهر لمحت قريتى وأولادى يحماون مصحفا ، وفاكهة ، فاذا بالصول . . . المعين حارسا يصدهم بعنف - وكانت هذه أول مرة يقع بصرى عليها منذ ٢٦ أبريل سنة ١٩٥٧ فعادوا ادراجهم .

● **تقديرى لظروف من منع زيارة أسرتى :**
وكنت بين الغاضب على تصرف الصول وبين القصد لظروفه وما لديه من أوامر وتعليمات وبين النادم لما ظننته مقدمة للافراج وتسبب عنه حرج لأسرتى وأنا الذى ظلت على عهدى من الأمان فى مثل تلك الأمكنة الى أن اعود اليهم اذا قدرت إلى الحياة ، أو يتسلمون جثتى ان نفذ الله قضاءه وبين الشاكر لله أن عيني اكتشحت برؤية أسرتى وان حالت الظروف دون أن أصفحهم بيدي . .

● وأخذ الصوال - بعد انصراف أسرتى - يقدم مبررات تصرفه .. واكتشفت من حديثه أن له ابنا من ضباط البوليس كنت أنا الذى مكنت له فى دخول كلية البوليس اذ قدم بدوى خليفة وكيل الداخلية ورقة باسمه باعتباره من أبناء المنوفية وقيل وقتها ان والده عسكرى فى البوليس فلم يجد هذا العسكرى - الذى لم اكن أعرفه - سوى يتحمس لقبول ابنه - ووصل هذا الابن الى رتبة اليوزباشى حين قام والده بواجبه فصد أسرتى عن مصافحتى .. التزاما بما لديه من تعليمات وكانت أسرتى معذورة الى حد ما فى الحضور الى المستشفى لأنه نقل لهم أنه لن تمضى ايام الا وأكون فى بيتى ، وظلنوا أن زيارتى لا تتطلب تصريحاً خاصاً، وهو ما راعته بعد ذلك فصدرت بأسمائهم تصريحات لزيارتى كلما طاب ذلك لهم .

● غداء مع أسرتى فى المستشفى يوم مولد الرسول صلوات الله وسلامه عليه .

وفى يوم الخميس ١٩٥٨/٩/٢٥ - ويصادف مولد النبى صلوات الله وسلامه عليه - حضرت الأسرة وتناولت معهم الغداء لأول مرة منذ ١٩٥٧/٤/٢٦ بتصريح خاص .

وفى يوم الجمعة ١٩٥٨/٦/٢٦ حوالى الساعة ١١ ص حضر مأمور قسم الوايلى حنفى عبد الرحمن ومعه التصاريح الصادرة بالاذن الأسرتى بزيارتى فى أى وقت تشاء مع مراعاة مواعيد المستشفى وكان يوما مباركا واذن المأمور فى أن اتصل تليفونيا الدعوة الأسرة للحضور فأقبلوا بعد قليل ومعهم طعام وراديو .. الأحد ١٩٥٨/١٠/١٠ تم توقيع الكشف من طبيب أول منطقة طرة ..

● بعد مرور عام على صدور الحكم توقع الكشف الطبى ..

الاثنين ١٩٥٨/١٠/٢٠ حضر الدكتور عبد الغنى البشرى الطبيب الشرعى والدكتور غنايم مدير الادارة الصحية بمصلحة المسجون ووقعوا الكشف الطبى .

● وفي اليوم التالي أفرج عني وعادت الى حريتي ..
ويوافق اليوم المذكور ١٩٥٨/١٠/٢٠ مثيله من العام الماضي
حيث صدر الحكم من المحكمة العسكرية العليا في ١٩٥٧/١٠/٢٠ ،
وفي ١٩٥٨/١٠/٢٢ (الأربعاء) الساعة ١٠.٣٠ صباحا غادرت
المستشفى بتاكسي مع مأمور الوايلي حنفي عبد الرحمن وضابط
مباحث الوايلي حيث تقف مستشفى الدمرداش في دائرة ذلك
القسم بعد أن مررت بمكتب مدير المستشفى الدكتور ابراهيم
حسن شاكرا ، صادفت عنده الدكتور سعيد عبده .



واستفسرت قبل ان أسلم على المأمور والضابط عند وصولي
مسكني عما اذا كانت هناك تعليمات يقتضي الوضع ان التزمها فقلنا
بأنهما ليست لديهما في هذا الشأن تعليمات ما .
وفي يوم الخميس ١٩٥٨/١٠/٢٣ حضرت عشاء في منزل
أصهارى لمناسبة معينة خاصة بعديلى المهندس عمر طراف
وكان العشاء مرتبا أمره من ايام سابقة ، وكانت الأسرة ترجو ان
يكون لى حظ حضوره ، وشاءت ارادة الله أن تمتعنى بشهود
تلك المناسبة السعيدة .



● ثلاثة شهور بالسجن الحربى ، وثلاثة بسجن الاستئناف ..
وعام فى ليهمان طرة ..

● وهكذا مضت رحلتى الى السجن الحربى ، فسجن
الاستئناف ، فليمان طرة ذكرت جانبا مما لها ومما عليها ، والله
أسأل إلا اكون قد جاملت نفسى فيما رويت ، أو تحاملت على أحدا
فيما رميت ، وأدعوه ان يتقبل الحمد أولا واخيرا ، وهو الجسد
بالثناء عليه دائما وأبدا فى السراء والضراء ، فى النعماء
والبأساء ..



الفصل السابع :

أقصر اعتقال :-!

● في ١٩٦٧/٦/٩ اعتقلوا العديدين وكنت من بينهم :

● في منتصف الساعة التاسعة من صباح يوم الجمعة ١٩٦٧/٦/٩ تهيأت للخروج من مسكني للتوجه الى إحدى المستشفيات لزيارة فرينتي حيث كانت تقيم أثر عملية جراحية ، وإذا بالباب الخارجي يذق ولم أكد افتح حتى واجهني من قال أنه المقدم شوقي منبسي من المباحث العامة ، وطلب مني أن أصطحبه فاستأذنته في أن آخذ معي حقيبة بها بعض ما يلزم من ثياب - وكان استئذاني مرده الى رغبتي في الوقوف منه بطريقة غير مباشرة عما اذا كان الطلب لمجرد الاستعلام عن شيء أم للبقاء فترة تقصر أو تطول ، فلما أذن أدركت ما كنت في ريب منه .

● ودخلت على أولادي الثلاثة في غرفتهم والبيت خال الا منهم - وكانت صغرى بناتي قد أنهت امتحانها في مدرستها الثانوية ، وكانت كبرى بناتي قد توقفت امتحانها في كلية الاقتصاد (قسم الاقتصاد) كما توقفت امتحان ابني في كلية الحقوق بسبب حرب يونيه سنة ١٩٦٧ ، وقلت لهم ان في الصالون ضيفا جاء يطلبني

لأصحبته الى المباحث العامة ، وائنى سوف أعد الحقيبة بسرعة ،
ولا اعرف متى اعود اليهم ، ولى عندهم وصية من شقين اولاهما
الا يخبروا والدتهم المريضة بحقيقة الأمر ، وأن ينقلوا اليها اننى
سافرت للاسكندرية لأحضر يوم ٦/١٠ مع أحد الموكلين أمام
محكمة الجنايات ، وائنى سوف أمضى يوم ٦/١١ بالاسكندرية
لأحضر مع موكل آخر يوم ٦/١٢ أمام محكمة الجنايات أيضا
وكانت هذه واقعة صحيحة ، ووالدتهم على علم بها من قبل .

اخراهما ، أن يردوا على ما وقع على أبيهم بطريقة ترضيه ،
وهى أن يتفوقوا فى الامتحان حين يستأنفونه بعد توقفه - لأنهم
ان لم يفعلوا ذلك تضاعف همى حين أدرك أن ظروفى كانت سببا
فى عدم تفوقهم ، وقد عودونى جميعا على أن يكونوا دائما فى الصدى
بين الناجحين .

واضفت - وأنا أرتب الحقيبة على عجل وجاء الا يخبروا
أحدا عند الاستفسار عنى بأن المباحث العامة طلبتنى أو أخذتنى .

● وفى قسم بولاق وجدت أنه سبقنى اليه أحمد حمزة ، ومحمد
شعراوى ، وسامح موسى ، وسامى البدرأوى ، وسيد شرشر .

وحملت الحقيبة ، وصحبت الضابط الى حيث وجدت
سيارة بها عبد اللطيف المردنلى نائب سابق فى مجلس النواب الى
أن بلغنا قسم بولاق حيث وجدت فى « الحجز » أحمد حمزة
الوزير الوفدى السابق يرتدى جلابية وفوقها بالطو وبيسده
مصحف يتار منه فى هدوء ، وإيمان ، واطمئنان - ومحمد
شعراوى عضو سابق فى مجلس الشيوخ ، وسامح موسى ، عضو
سابق فى مجلس النواب - وسامى البدرأوى عضو سابق فى
مجلس النواب - وسيد شرشر مدير بوزارة الأوقاف .

ووجدت جدران الحجز تكاد تغطيها الحشرات .

● محمد شعراوي كان أكثر الجميع استهانة بالأجراء ..

كما شاهدت المحجوزين - الذين ذكرت اسماءهم - وقوفا - وفهمت ان حظى كان أوفر منهم لأنهم حضروا قبلي ، حوالى منتصف الليل - وكان باديا وكأن الدولة لم تستصف أحدا منهم من قبل سوى محمد شعراوي الذى كان أكثرهم استهانة بالمرقف ، وأقلهم اكتراثا به - وأخذ محمد سامح موسى يستفسر عما اذا كنا سنظل فى هذا المكان أم سنفادره الى غيره - مستغربا عن سبب جلبنا اليه على هذه الصورة ، وجمعنا فيه ، ورجا أحد الحراس فى أن يستأذن المأمور للحضور اليه بعد أن قلت له اننى أظن أن اقامتنا فى الحجز لن تطول ، وانه غالبا مجرد مركز تجميع ، لنرحل الى ما هو أسوأ منه ، ولدة يعلم الله وحده الى متى تطول واخذت أقص عليهم بعض النوادر لأبعدهم وأبعد نفسى عما كنت فى دهشة بالغة منه محاولا أن استكشف مبررا واحدا لهذا الاجراء العجيب فى مثل الظروف التى تم فيها .. وأدركت مع عقلى وذاتى حوارا على أجند جوابا لسؤال ان كان قد صدر شيء يوجب اتخاذ هذا الاجراء ضد هؤلاء ؟

● هل أحد من هؤلاء كان سببا للهزيمة فى حرب ١٩٦٧ ؟...

هل أحد من الموجودين معى فى قسم بولاق كان سببا فى هزيمة سيناء ؟ ، ثم أمسكت عن الحوار حين قدم المأمور الذى أخذ محمد سامح موسى يقول له ألا يوجد كرسي نجلس عليه ؟ إلا يمكن أن يجاب الى فنجان شاي يدفع ثمنه من ماله ؟ - وكثرت الأسئلة والمأمور (فتحى يمامه) حائر لا يجيب - وتدخلت فى الحديث - وقلت موجهة الكلام لسامح موسى - نحن ضيوف على المأمور ، واعتقد أنه ولا بد ولا علم له بشيء أكثر من أنه أمين علينا الى أن تصدر اليه تعليمات أخرى - وبدأ على المأمور الارتياح دون أن ينبس بكلمة لأننى توليت عنه الجواب ، ثم قلت للمأمور نحن لا نطلب شيئا ، واذا كان سامح موسى طلب منه ما طلب فأود

أن يعرف أننا جميعا نقدر موقفه ، فإن كان ما طلبه سيامح موسى يدخل في إطار ما تسمح به التعليمات أو ما يدخل في إطار الإنسانية أجب الطلب ، والا فنحن كلنا نقبل مقدما عذرك .. فأوما المأمور مبتسما وانصرف ..

● وفي نفس يوم الاعتقال أخى سبيلنا ...

● والبدلة الصيفي تحت الدش بالحمام ...

ولم تمض على انصرافه نحو ساعة حتى أقبل مسرعا وقال « اتفضلوا مبروك » - وكاد البعض لا يصدق ما قال المأمور - اذ كانت هذه أقصر ضيافة ، واستأذنت المأمور في أن اتصل تليفونيا من مكتب بجوار مكتبه بمنزلى وأذن ، واتصلت بكبرى بناتى ، وقلت لها اننى فى طريقي اليهم - وعدت وخلعت البدلة فى الحمام، وكانت بدلة صيفي - وفتحت مياه الدش لأطهرها من حشراتهما .. وروى لى أولادى ، أنهم أطاعونى فى الأمر الخاص بوالدتهم حيث زاروها بالمستشفى ونقلوا اليها اننى سافرت إلى الإسكندرية ، اما الأمر الخاص بالجواب عن استفسر عنى فقد خالفونى ، وقالوا لكل من استفسر أن المباحث اعتقلتنى ، وبرروا مخالفتهم بأنه ليس معقولا أن يحد من حريتى ، وأن نعطى على هذا الأمر ونتستر عليه .

● وزرت قرينتى بالمستشفى ...

وقد رتبت حقيبة السفر للإسكندرية وتوجهت الى المستشفى - ودهشت قرينتى حين رأتنى ، ولكنى قلت لها فى بادئ الأمر اننى لم أدرك القطار ، واننى سأخذ قطار المساء - وصدقت ، ثم بدأت أدرج فى الحديث الى أن أفضيت اليها بأمر ذهابى لقسم بولاق - ثم سافرت الى الإسكندرية وتعطلت المحكمة من العمل يوم ١٠/٦/١٩٦٧ ، وعدت فى المساء الى القاهرة ثم

رجعت الى الاسكندرية مساء ٦/١١ وترافعت في قضية يوم
١٩٦٧/٦/١٢ .

● ورحل الكثيرون الى ليمان ابو زعبل ومن بينهم محمود
سليمان غنام ..

وعلمت ان مئات جلبوا الى الأقسام المختلفة وان فريقا رحل
الى ليمان ابو زعبل وسمعت من محمود سليمان غنام الوزير
السابق ما كان من أمره هناك مما لا يدخل في هذه الذكريات .

● وقيل لى ان الرئيس جمال عبد الناصر لم يستأذن في هذا
الاجراء ، وانه غاضب فلم اصدق شيئا من ذلك ...

وحدث ان زارنى بعد أيام في مكتبى صديق ، ونقل الى أن
الرئيس جمال عبد الناصر لم يكذ يسمع بما حدث من اعتقال
الكثيرين حتى غضب ، وأمر بالافراج فورا - ولكننى قلت للصديق
أنى لا اكاد اتصور ان مسئولاً في الدولة يجرؤ على جمع الألوف
الى الأقسام من مختلف أنحاء الجمهورية ، وترحيل الكثيرين الى
القاهرة ووصول بعضهم الى الليمان دون علم رئيس الجمهورية
واستئذانه ! ولو صح انه فوجيء بهذا الأمر فما هو الاجراء الذى
اتخذه ضد وزير الداخلية ، ومدير المباحث العامة ان كانا قد
استقلا باتخاذ كافة اجراءات الاعتقال ، وأضفت ان هذا التبرير
يسىء الى الرئيس عبد الناصر أكثر مما يفيد له لأن مؤداه ان اجراء
بخطيرا كالاجراء الذى تم قد وقع دون علمه ، واذنه ، ومن وراء
ظهره ، وكأنما البلاد تحكم بعيدا عن سلطانه ، وقلت أيضا انه
قد يكون من الأفضل ان نصارح الشعب بأن رئيس الدولة بدأ

له لاعتبارات سيقـت له اتخاـذ الاجراء ، ولكنه لما تأمل المسألة ،
ووجد أن البلاد كلها قد أصيبت بهزة عنيفة للهزيمة المنكرة -
وأوزارها في رقبة أصحابها وحدهم ، ولم يخرج على الإجماع
أحد بادر بالعدول عن أمره السابق ..
ومهما يكن من أمر فإنه كان من فضل الله ورحمته أن تقييد
حرية الوف من المواطنين لم تتجاوز في هذه المرة سوى تلك الفترة
المحدودة ..

• • •

الفصل الثامن:

أربعة عشر شهرا في الاعتقال دون سؤال

● في ليلة صدور قانون القضاء تم اعتقالى ...

في صباح يوم الأحد ١٩٦٩/٨/٣١ طالعنا الصحف بأنه قد عهد الى مصطفى كامل اسماعيل رئيس مجلس الدولة - بأعمال وزير العدل محمد أبو نصير ، ومررت بابراهيم عبد الغنى سالم المحامى حوالى الساعة العاشرة صباحا بمسكنه بسستائلى بالاسكندرية المجاور لمسكنى ، وأخذنا نناقش ما طالعنا به الصحف - واشهد أنه كان أسد منى نظرا ، وأصبح تقديرا اذ توقع السوء بالنسبة للقضاء ورجاله، ولم أكن اتفق معه الى المدى البعيد الذى قدره ، وسافرت فى قطار الساعة ٢٣.٠ مساء من محطة سيدى جابر (من يوم ١٩٦٩/٨/٣١) ووصلت القاهرة وأشرت على اشتراك السكة الحديد بالعودة الى الاسكندرية يوم الثلاثاء ١٩٦٩/٩/٢ ، وحوالى السادسة مساء وأنا أتهيا لركوب مصعد العمارة التى بها مكتبى بجاردن سيتى استوقفنى شخصان وقالوا ان اللواء حسن طلعت مدير المباحث العامة يطلبنى ولن تستغرق الزيارة خمس دقائق .. وبقدر دهشتى لمثل هذا الطلب توقعت شرا اذ لو كان الأمر خيرا لما عز على مثله الاتصال

بى تليفونيا اذا شاء ، وقلت لهما ان المحفظة التى أحملها بها بعض القضايا وسوف أسلمها لوكيل المكتب ، ورجوتهما الا يذكرنا له اننى مطلوب للمباحث ، وصعدنا وسلمت القضايا ، وأبلغت الوكيل والفراش بأن الزائرين موكلان قدما من المنصورة ، واننى مسافر معهما اليها ، وربما تأخرت يومين ليرتب وكيل المكتب أمر القضايا على أساس غيابى عن القاهرة - وتوجهت الى مسكنى المجاور للمكتب ولم أجد حقيبة لأن الدواليب الخاصة بها مغلقة وأسررتى بالاسكندرية - ووضعت جلابية وما يلزم من أدوية فى محفظة القضايا وفى جيبى ثلاث جنيهات وانصرفت معهما من المنزل الى المبنى المجاور للمبنى الرئيسى للمباحث العامة وجلست على كرسي بملايسى من نحو الساعة السابعة مساء ١٩٦٩/٨/٣١ حتى التاسعة من مساء اليوم التالى - لم أمل من سرد بعض القصص على المخبرين اللذين كانا مكلفين بحراستى ، ولم أطلب منهما أثناء نوبتهما أو نوبة زميليهما الآخرين شيئا ، ولم أسألهما فى شيء ، ولم أستفسر عن سر جلبنى الى هذا المكان وعلى هذه الصورة ، ثم جاء شخص ليس من الضباط وبدا لى وكأنه من رجال الصف، وتظاهر بأنه مندهش أن اظل جالسا ، وبحالتى هذه المدة ، وصحبنى الى الطابق الثالث حيث أودعت احدى غرف المكاتب ، وحرالى حارسان من المخبرين يتناوبان الحراسة ، وبقيت على هذا الوضع احدى عشر يوما الى أن رأيت احدى المخبرين مسرعا نحوى يقبلنى - ويقول « مبروك ألف مبروك » - واننى أحمد الله تعالى اننى لم أصدق ، وقدرت أو أن خيرا جاء لما فات احد الضباط أن يزف بنفسه مثل تلك البشريات السادات . . . وصليت ركعتين ، وقلت للمخبر بعد شكره ؟ سواء كنت فى طريقى الى بيتى أو الى غيره فالشكر لله واجب - وهو اختبار جديد أسأله تعالى أن يعيننى على اجتيازه - ونزلت واذا بالسيارة منتظرة ، واحد ضباط المباحث العامة (شوقى منيسى) يقف على

مسافة قريبة منها ، وركب بالسيارة أحد الضباط ومخبران
وركبت بينهما وإذا بالسائق يقول سجن القلعة والا طرة ؟ -
وتلقى الجواب من الضابط الذى يركب السيارة : معتقل طرة -
واخذت اتلو بعض آيات كتاب الله الى أن وصلنا معتقل طرة
السياسى وبعد دقائق وفى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر كنت
فى زنزانة مفردة ليس بها غير الأسفلت وكوة صغيرة فى السقف
وجردلان أحدهما للمياه وآخر لغيرها ، واستلفت نظرى عبارة
مكتوبة على الجدار المقابل بقلم كوبيا وبخط كبير ظاهر :

● زنزانة بمعتقل طرة مزينة على جدارها بعبارة غريبة ...
(أنا فى هذه الزنزانة غريب .. زميلى فيها الجوع والموت
والتعذيب ..) .

واستلقيت على ظهري وحافضة القضايا تحت راسى اثر غلق
مزلاج الزنزانة ، وانفردت بالله الواحد القهار وكأننى أناجيه
وما أكثر ما ناجيته فى الظروف المماثلة - ولكننى كنت راضى النفس
مطمئن الروح ، وعلى يقين من اننى لم يفرط منى قول او عمل
يبرر بعض ما الاقيه .

● طالبت بالليل طبيب السجن فحضر أحد المعتقلين ...
وفى الليل شعرت بتعب صحى ، ودققت الباب فرد المخبر
مستفسرا ، فرجوته أن يزورنى طبيب . وبعد نحو ساعة فتحت
الزنزانة وإذا بالضابط الذى أودعنى الزنزانة ظهرا معه آخر
يرتدى بيجامة ، ويعلق فى رقبتة سماعة فاعتذرت له باننى ايقظته
من نومه ، وأقلقت راحته ظانا بأنه طبيب المعتقل ، فاذا به يرد
بأنه معتقل ، وهو من الاخوان المسلمين (د. جمال فؤاد) -
وقلت له اننى مع تقديرى لفضله أرى أن يتولى الكشف على
طبيب يتحمل المسئولية - وانصرفا .

● طبيب المعتقل حضر فى اليوم التالى ...
وفى اليوم التالى وحوالى الساعة الواحدة حضر طبيب المعتقل

صحبة رائد من المباحث العامة وقلت له اننى اريد أن يكشف على يدقة فان وجد أن صحتى جيدة ، وحالتى تتحمل الوضع الذى رآنى عليه فاننى أعد ذلك بشرى يزفها الى ، أما اذا بان له العكس فليتصرف فى ضوء ما يمليه عليه واجبه كطبيب - فقال مم تشكو ؟ قلت لا يعنينى من أمراض سوى النقرس ، وآلامه التى يعرفها من يكابدها - وقدمت له من حافظة القضايا علبه الكاوشيسين وهو عبارة عن وابور المطافىء الذى يلجأ اليه من تشتعل فيه نار هذا المرض - التهاب المفاصل - فنصح بالأناولة لأنه يؤذى الكبد ، وأتم الكشف - وانصرف وبعد نحو نصف ساعة أقبل شخصان يحملان سريرا ممزقة مرتبته وبدون مخدة ولكنه كان نعمة من نعم السماء وفضلا من الله لا أنساه .

● وقابلت فى المباحث نقيب المحامين ودار بيننا الحديث . . .

ومرت الأيام الى أن جاء أحد ضباط المباحث يوم الاثنين ١٤/٩/١٩٦٩ وقال باكر اسنذهب صباحا الى ادارة المباحث ، وقدرت أن الزيارة ربما كانت بسبب خطاب بادرت عند وصولى المعتقل واستأذنت فى ورقة وقلم وكتبته طالبا أن يحضر نقيب المحامين أو عمر المارية نقيب فرعى طنطا أو أحمد الخطيب عضو مجلس نقابة المحامين أو إبراهيم عبد الفنى سالم لأتحدث اليه فى شأن قضايا المكتب - وقلت فى الخطاب أنه لا ذنب للموكلين فيما فرض على ، وفعلا توجهت فى سيارة جيب صباح الثلاثاء ١٥/٩/١٩٦٩ صحبة أحد الضباط الى مبنى المباحث الذى كنت قد أمضيت به من قبل (منذ ٣١/٨/١٩٦٩) أحد عشر يوما حيث وجدت أحمد الخواجه نقيب المحامين .

● ضابط المباحث لم يذكر لنقيب المحامين أمامى سببا واحدا لاعتقالى . . .

أراد الضابط شوقى منيسى الانصراف فاستوقفته وقلت له تقدر تقول لنقيب المحامين ان كان أحد سألنى عن اسمى أو فى

شيء خلال المدة التي قيدت فيها حريتي ؟ - ولكنه أمسك عن الجواب وانصرف - وقلت لأحمد الخواجه اسمعنى فى أمرين :
● أولهما : توفد الى ابراهيم عبد الفنى سالم المحامى بكشف القضايا الموجود على مكتبى لاتداول معه فى شأنها ، وان يصدر قرار من النقابة بئدبه - قال انه على استعداد للقيام بنفسه بهذا العمل - قلت له انى أشكره ، وأقدر ظروفه ، وان أعماله كثيرة وان غيابه فى الخارج قد يجعلنى أفضل ان يكون ابراهيم عبد الفنى سالم هو الذى يتولى - دون غيره - هذا العبء .

● ثانيهما : اننى فى رقبة نقابة المحامين بوصفى محاميا - وان عليه واجبا كنقيب ، وبوصفه عضوا فى مجلس الأمة ، ورئيسا للجنة التشريعية فيه ، وأحد الظاهرين المؤيدين للعهد ان يسأل من يريد عن سبب اعتقالى فان أبدوا له سببا ما واقتنع به فعليه ان يخطرني دون ان يفصح عن السبب الأعفى نقابة المحامين من مسئوليتها عنى - باعتزالى عملى كمحام - وان عجزوا أو ذكروا سببا لا يشفع لهم فى تقييد - حريتى - فعليه واجب - ولو تعزيزا لوضعه كنقيب أمام زملائه - ان يشير عليهم بما يمليه واجبه أو وضعه ، وأضفت اننى قد أكون ضحية حاضرة ، ولا نعرف من سيكون الضحية القابلة طالما ان المسائل تسير بغير نظام ، أو قاصمة مشروعة - وانصرف - وعادت الى زنزانتى الى ان استدعيت منها بعد عشرة أيام الى مكتب قائد المعتقل حيث وجدت ابراهيم عبد الفنى سالم المحامى وفى حضور ضابط المباحث العامة استعرضت معه القضايا من واقع الكشف الذى أحضره معه ثم عاد مرة أخرى بعد أيام وزارنى ثم انقطعت زيارته

● المحامى العظيم والانسان الكريم ابراهيم عبد الفنى سالم

وأشهد أمام الله ان كان فى المحاماة من يعد فى صدر من يمثلونها فى أبهى صورة من الكرامة ، والعزة والاباء ، والوفاء ، والتفانى فى أداء الواجب ، والاخلاص فى القيام به فان ابراهيم عبد الفنى

سالم المحامى تعرف المحاماة فيه ابنها البار ، وتشير اليه ، وقد اطلعنى - بعد أن جمعنا الأيام من جديد - على محاولاته لزيارتي في المعتقل فلم يوفق في سعيه - كما كاشفنى الموكلون عن مدى تقديرهم له ، وعرفانهم لجميله ، وتعاليه على ما الحفوا فيه من رجائه في تقبل آتخاب اضافية فسمما بنفسه ، وبصناعته عن مجرد السماح لهم بالخوض فيه ..

● ابنى عضو النيابة كان أصغر من مسهم قرار إعادة تشكيل الهيئات القضائية بالنقل الى وزارة الخزانة ...

كما اقضى الى ابنى كيف كان ابراهيم عبد الفنى سالم أخا كبيرا له في قبابى ، وتولى اقناعه بأن يتسلم عمله في وزارة الخزانة حيث أبعد عن النيابة في اليوم التالى لاعتقالى (١٩٦٩/٩/١) وكان يحز في نفس ابنى أنه وقد حصل الى ليسانس الحقوق بتفوق وهو أصغر طالب في كليته ، وعين مع زملاء دفعته معاونا للنيابة في الاسكندرية ، ثم ثبت في وظيفته بعد أن أمضى سنة الاختبار على الوجه الذى يتطلبه القانون ، وفي ١٩٦٩/٨/١٥ قدم استقالته من النيابة لیسافر الى الخارج لاتمام دراسته العالية ثم نصحته بأن يطلب اجازة بدون مرتب ، وارسل الطلب الى النائب العام للموافقة واذا بيوم ١٩٦٩/٨/٣١ يعتقل والده ، وفي اليوم التالى (وأثناء وجوده بالجلسة) يستدعى منها لأن قانونا صدر أعفى الكثيرين من وظائفهم ، وكان ابنى من بين القليتين الذين نقلوا الى وظائف أخرى حيث نقل الى وزارة الخزانة ، ونقل ابن اخى عبد السلام حتاته من وظيفته كرئيس للنيابة الى وزارة القوى العاملة - وظل ابنى رافضا تسلم عمله الجديد الى أن اقنعه ابراهيم عبد الفنى سالم وتسلمه وحظى بعناية الرجل النبيل بدر الدين أبو غازى - وكيل وزارة الخزانة في ذلك الوقت - وكان العمل الذى تولاه ابنى يتبعه .

ثم أعيد ابنى الى عمله بالنيابة في عهد الرئيس محمد أنور

السادات - حين كان محمد سلامة وزيرا للعدل - وسويت حالته وأدرك في الترقيات أقرانه ، وسافر في ١٨/١٢/١٩٧٢ الى فرنسا موفدا من وزارة العدل في منحة دراسية ونقل أخيرا الى مجلس الدولة لوظيفة نائب المعادلة لوظيفته في النيابة العامة (أولى ممتازة)، كما أعيد الى القضاء ابن اختى ثم رقى مستشارا بمحكمة استئناف المنصورة .

● خطاب كريمتى ترسله لى من ليبيا الى المعتقل ...

ولا يفوتنى في هذه الذكريات بالنسبة لمعتقل طرة السياسى أن أسجل صورة خطاب أرسلته كريمتى من طرابلس (ليبيا) حيث كانت تقيم مع طفلها ايهاب وقرينها ابراهيم محمد وصفى الذى كان يعمل خيرا قانونيا بالمركز الوطنى للبحوث .

بسم الله الرحمن الرحيم

طرابلس في ١٧ أكتوبر سنة ١٩٧٠

أبى يا أعظم وأحب وأغلى أب ..

أقبل يدك الطاهرتين يا أبى يا حبيب متجهة الى الله عز وجل السميع العليم راجية أن يطيل الله لنا في عمرك ويبقيك لنا ، ويمدك بصحة كاملة ، وعافية تامة ، وان يفك عنا هذه الأزمة والمحنة وهو على كل شيء قدير ..

يا أبى الحبيب : ابنتك صلى الله تعالى وقد دعت لك في الليلة المباركة : ليلة نصف شعبان - وبعد أن أدت فرض الله تعالى خصصت ركعتين لك ، ودعوته فيها أن يجمع شملنا جميعا على أحسن حال .

وقد فعل كذلك « ابراهيم » فهو يدعو لك في كل ركعة يركعها وكل سجدة يسجدها ، وقد وصلتني أخيرا خطاباتك الحبيبة الغالية بعد فترة انقطاع طويلة يعلم الله وحده ما عانيت فيها من اضطراب وقلق عليك .

وأرجو يا أبى العظيم أن تطمئن علينا جميعا فنحن بخير
والحمد لله وينقصنا أن تكون معنا وأن نطمئن عليك يا أبى العظيم
يا غالى يا حبيب ...

إيهاب يقبل يدى جده العظيم وفى شدة الاشتياق لرؤيته ،
ابنتك التى تدعو الله ليلا ونهارا لكى تعود إلينا بسلامته
وتقبيله .

● ملاحظات الخضر والألبس محظورة بحجة الحالة الصحية ...



والله العزيز القادر

تسليم اليك بأشواقنا وتبذلنا الحارة ، وقد وصلت جميع فخطابك
والتبذل السعيد .

تجددنا مرارا مرورا بكتب وملاحظات خضر ورسالة ويكفرهم نفسا
المتوسط سواد من المباحث العامة أو المقتل

والى الله نتركه هذه الملاحظات الصحية أرجو أنه يتكلم بغير رتابة

علينا أبدا .
مقبلا منه شدة أيام عيشة جلاء يديها بالأمان
مع حياتنا الجميلة
أنته
١٩٧٠ / ٩ / ٨

والخطابان مدموغان بخاتم معتقل طرة السياسى قبل
تسليمها الى :

— وكان من فضل الله أيضا أن صغرى أولادى الثلاثة
أرادت أن تشهد أزدى ، وأن تبرهن على أن ظروفى لا يمكن
أن تحول دون المثابرة والاجتهاد فأرسلت — الى وأنا بالمعتقل —

تتيجتها في كلية تجارة القاهرة من حصولها على تقدير جيداً جداً
بما يستتبعه من المكافأة المقررة وهو التقدير الذي حازته أيضاً
عند حصولها على البكالوريوس عام ١٩٧٢/١٩٧٣

كما لا يفوتني أن أسجل صورة الخطاب الذي قدمه الى
طبيب اول المعتقل بتاريخ ١٩/١٢/١٩٧٠ .

« السيد طبيب معتقل طرة السياسى :

« تحية طيبة وبعد فأتشرف بأن أنهى الى سيادتكم أننى رغم
مداومتى على تناول الأدوية والتزامى التعليمات الخاصة بالتفذية
فانه قد جد على زيادة في نسبة البوليكت ، وشعور بآلام أشد في
مساقي لهذا أرجو الموافقة على التصريح لى باحضار « كليم » أو
مشاية ، أعطى به بلاط الزنزانة التى أقيم بها حالياً في مستشفى
المعتقل ولا يخفى عليكم أن عرضها أقل من مترين وطولها حوالى
مترين ونصف ولا تدخلها الشمس والجو شديد البرودة في فصل
الشتاء وخاصة في هذه الايام .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام عبد الفتاح حسن

وقد تمادرت المعتقل عندما تم الافراج عنى دون أن اجاب الى
هذا الطلب المتواضع .

ومن أسف اننى كنت أرى الاسرائيليين المعتقلين في ذات
المعتقل - يعاملون بأقصى ضروب الكرم ، ويتمتعون بأنظم قسط
من العناية بهم ، والتهافت على الاستجابة لكل طلباتهم الى أن تم
اخلاء سبيلهم جميعا ، وسافروا الى مركز تجمعهم في باريس .
ومن هنا اتجهوا الى تل أبيب ، وغير تل أبيب !!

وتذكرت أنه كتب على أن أرى في ليمان طرة الجواسيس
الانجليز يعاملون في سنة ١٩٥٨ اكرم معاملة ، كما كتب على مرة
أخرى بمعتقل طرة السياسى في عامى ١٩٦٩ ، ١٩٧٠ - (في عهد

الرئيس جمال عبد الناصر) أن أرى الاسرائيليين يعاملون أيضا
أكرم معاملة ... !

في حين أن المصريين وأنا من بينهم نصيبهم - وفي وطنهم -
- وبغير ذنوب - هو ما أشرت - في هذه الذكريات الى بعض
أوضاعهم ...

● مدرس اللغة العربية أحمد سعيد هو الذي خلع ضرسى
بالمعتقل ...

ومما يذكر أن أحمد سعيد - وهو مدرس لغة عربية - كان
معتقلا بمعتقل طرة السياسى - بوصفه كان متنفذا لجماعة الإخوان
المسلمين وقد تولى مشكورا خلع أحد أضراسى حين اضطرت الى
خلعه ، وتذكرت اننى خلعت ضرسا آخر فى السجن الحربى سنة
١٩٥٧ وتولى خلعه مشكورا - طبيب من أطباء الجيش هو
الدكتور اسماعيل رمزى .

وتركت فى السجن الحربى ضرسا ، وفى معتقل طرة السياسى
ضرسا آخر ، واحسب اننى لم أترك فى أيهما عقلى ، ولكن من
المؤكد اننى فى كل من التجريبتين لم اتخل عن إيمانى ..

● اعتقال دون سؤال ..

وقد حاولت - دون جدوى - أن أستكشف سببا لاعتقالى إذ
لم يسألنى أحد فى شيء ، وقصارى ما بلغته فى محاولتى أثناء اعتقالى
أن تقييد حريتى وقع فى الليلة السابقة مباشرة على صدور القانون
الخاص بإعادة تشكيل الهيئات القضائية - ولا أعرف حتى الآن
علة انتقائى وحدى ، واختيارى دون سواى - ولست آسفا - أن
صح ذلك - اننى تحملت بهذه المناسبة هذا النصيب ، وجنبوا أيا
من رجال القضاء الذين عزلوا بعض ما قاسيت ومهما يكن من أمر
فقد أعاد الى ذاكرتى هذا التصرف الذى وقع على القضاء ورجاله -

حديثاً طويلاً كان قد جرى بينى وبين الرئيس جمال عبد الناصر
فى سبتمبر ١٩٥٢ - حين كان مديراً لمكتب القائد العام - وقصدته
لأحدثه بشأن المعتقلين بالثانوية العسكرية - وقلت له ان فريقاً
منهم أوفد الى من طلب منى اقامة دعوى أمام مجلس الدولة
واننى نصحت لهم بالتريث - وأضفت للرئيس جمال عبد الناصر
ان لكل مظلوم باين ، باب السماء وهو مفتوح بغير قيود ، وان
الله أقرب الى المظلوم من حبل الوريد اذا دعاه ، وباب القضاء ،
وذكرت له أن بعض المعتقلين رفعوا فعلاً دعوى من مكتب المحامى
محمد عبد السلام (المستشار السابق بمجلس الدولة) .

وما أن رفعوا الدعوى حتى وضعوا فى الحبس الانفرادى
- تأديباً لهم على رفع الدعوى - وطال الحديث ، وكان فى حضور
صلاح سالم ، وجميل سراج الدين ، ومنصور البدر اوى - وكانت
دهشتى كبيرة حين عقب الرئيس جمال عبد الناصر - بالنسبة
لهذا الشطر من الحديث - مجاهراً بأن المحكمة لو قضت لصالحهم
فان الحكم لن ينفذ ! ، وقد فسرت لى هذه العبارة القصيرة الصادرة
فى سبتمبر ١٩٥٢ التصرفات التى تلتها ، من مخالفة للقانون
وازدراء لأحكام القضاء ، وعزل لرجالها ، وفريق منهم ممن أصدروا
أحكاماً مميّنة لم تلق قبولا ..

• • •

الفصل التاسع

عودة إلى الحرية

● الإفراج بعد أربعة عشر شهرا

● ويرقية شكر للسيد الرئيس محمد أنور السادات ، ورئيس الوزراء الدكتور محمود فوزى ..

وتولى رئاسة الجمهورية بالنيابة السيد الرئيس محمد أنور السادات في ٢٨/٩/١٩٧٠ واستفتى الشعب في رئاسته للجمهورية بتاريخ ١٥/١٠/١٩٧٠ .

وفي يوم الخميس ١٢/١١/١٩٧٠ غادرت معتقل طرة السياسى وفى يوم السبت ١٤/١١/١٩٧٠ استأنفت عملى فى المحاماة ، وأرسلت برقية شكر للسيد الرئيس لانتهاء اعتقالى ، ويرقية اخرى للدكتور محمود فوزى ورئيس مجلس الوزراء بتلك المناسبة .

● وكما حمدت الله فى كل شدة مرت بى ، حمدته هذه المرة ايضا ، ومحوت من نفسى كل اثر ، سائلا الله تعالى أن يجنبنا شرور أنفسنا ، وأن يظهر قلوبنا من الحقد ، وأن يجمع الناس على الايمان به ، والثقة فيه ، والرضاء بقضائه ، وأن تقوم المحبة بين الناس مقام القانون » .

فهرس

الجزء الأول

صفحة

٣	تقديم
٥	تقديم
٩	تمهيد
١٩	الفصل الاول - في وزارة الداخلية
٢٥	الفصل الثاني - اول استجواب للحكومة
٢٩	الفصل الثالث - رتبة الباشوية
٣١	الفصل الرابع - الوزارة
٣٩	الفصل الخامس - قوانين الصحافة
٤٩	الفصل السادس - الفاء المعاهدة
٧٧	الفصل السابع - من مجلس الوزراء
٩١	الفصل الثامن - حريق القاهرة
١٠١	الفصل التاسع - وزارة على ماهر
١٠٥	الفصل العاشر - وزارة الهلالى الاولى
١٢٥	الفصل الحادى عشر - ترشيح مرتضى المرافى
١٢٦	الفصل الثانى عشر - وزارة حسين سرى
١٢٧	الفصل الثالث عشر - وزارة الهلالى الثانية

الجزء الثانى

١٣٧	تمهيد
١٣٧	الفصل الاول
١٤٢	الفصل الثانى - طارق بعد منتصف الليل
١٤٢	الفصل الثالث - زائر بالنهار
١٤٢	الفصل الرابع - طارق بالليل
١٥١	الفصل الخامس - من السجن الحربى الى سجن الاستئناف
١٦٣	الفصل السادس - فى ايمان طره
١٧٥	الفصل السابع - اقصر اعتقال
١٩١	الفصل الثامن - اربعة عشر شهرا فى الاعتقال دون سؤال
١٩١	الفصل التاسع - غادرت عملى واستأنفت عملى



« ذكريات سياسية »
للووزير السابق
عبد الفتاح حسن المحامي

يحبس المطالع لها بنبض الحقائق ، ويلمس منها مدى
الدقة في بسطها .

■ ويطل منها القارىء على مرحلة هامة انتصرت فيها حرية
الصحافة ، وألغيت معاهدة ١٩٣٦ ، وشبت معركة للكفاح
فاحترقت القاهرة ، وأقيلت وزارة الوفد برياسة مصطفى
النحاس .

■ وتطوف الذكريات بالقارىء - في الجزء الأول منها - بالحرية
التامة للمعارضة في البرلمان ، وبمضابطه عن قوانين
الصحافة ، وبإلغاء عقود الخبراء الانجليز بالجيش المصرى ،
وبالاعتقال في العهد الملكى ، ومنع النشر في الصحف ، وقضاء
مجلس الدولة .

■ ويقف القارىء على مدى خوف الملك فاروق من تصرفات
النيابة العامة ضده شخصيا ، كما يعرف من الذكريات
القرارات التى أصدرها مجلس الوزراء برياسة مصطفى
النحاس ، واعتراف بريطانيا بحق مصر وسيادتها على
مياهاها الاقليمية رغم احتجاج انجلترا - من قبل
سفننها من المرور بقناة السويس .

■ ويطلع القارىء عن الاعتقالات ، واصداء جدران
الحربى ، « ومحكمة الدجوى » وليمان طرة ، ومه
السياسى الى غير ذلك من الأسرار ، والأخبار
نوفمبر ١٩٧٠ .

